

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

إدارة ميزانية المشاريع التنموية للمخطط

الخماسي 2010-2014

دراسة حالة ولاية تيارت

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

الأستاذ المشرف:

بلحري خليفة

إعداد الطلبة:

أنوار خديجة

زواوي حليلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية 2013-2014.

المقدمة

إن الظرف الاقتصادي الراهن المتسم على المستوى الداخلي بوفرة في احتياطات الصرف وتحرر البلاد من ضغط المديونية الخارجية والداخلية، والمتميز على المستوى الدولي بالتأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية، إن كان يدفع إلى حتمية البحث عن الشروط الملائمة والترشيد لهذه النتائج مع معطيات السوق الدولية المتسمة بتزايد التوجه نحو عولمة شاملة للاقتصاد إنتاجا وتسويقا، فإنه يستدعي تحليلا يقظا وقراءة واعية للمؤشرات الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني. وإن المتاحات المالية المتأتية من عائدات المحروقات وما لها من أهمية في الظرف الراهن دفعت الجزائر نحو سياسة التوجه إلى الزيادة في حجم الانفاق العمومي وقد تبنت الدولة مجموعة من البرامج الاستثمارية الضخمة والمتمثلة في:

برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2000-2004 بغلاف مالي يقدر ب 6.9 مليار دولار .
البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 بغلاف مالي يقدر ب 150 مليار دولار .
برنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014 بغلاف مالي يقدر ب 286 مليار دولار .

وتندرج هذه البرامج، الممولة من الميزانية العامة للدولة و المنفذة استنادا لأحكام قانون المالية، في إطار سياسة متتهجة من قبل أعلى السلطات (رئيس الجمهورية) والتي تهدف إلى التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية و الأمنية التي عرفتهما البلاد من جهة، و السعي إلى دفع عجلة التنمية وإنعاش النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، وبالنظر إلى مشاريع الاستثمار العمومي للدولة في الفترة الراهنة، وكذلك في الفترات السابقة التي تميزت بنظام المخططات، فإن قانون الصفقات العمومية شكل الوسيلة المثلى لتأطير وتحقيق هذه المشاريع الاستثمارية الكبرى.

وخصصت هذه البرامج لتعزيز البنية التحتية من منطلق أنها إحدى المكاسب أو الركائز التي تشكل الأرضية الرئيسية لتشجيع الاستثمار الخاص و كذلك جلب الاستثمار الأجنبي على حد سواء، و يعتبر الإنفاق فيها ذو متطلبات مالية ضخمة تكون الدولة بموجبه في مفرق بين التدخل في الاقتصاد كمول أو مستثمر مع ما يعقبه من ثقل في الميزانية العامة من جهة، وتحمل مسؤولية الآثار السلبية لمثل هذا الإنفاق الضخم من جهة أخرى.

وعلى غرار المخططات الخماسية السابقة يحظى البرنامج الخماسي (2010-2014) بمزيد من الاهتمام والتشديد ويرجع ذلك لضخامة غلافه المالي من جهة والاستفادة من تجربة البرنامج الخماسي الماضي حيث كانت الجزائر ضحية نزيف مالي أتى على مليارات الدولارات حيث لم تستطع ضبط نفقاتها واضطرت في عدة مناسبات لاعادة تقييم قيمة وكلفة المشاريع ناهيك عن تجاوز آجال الاستلام القانونية المحددة في عقود الصفقات المبرمة ويرجع هذا لوجود ثغرات في قانون الصفقات العمومية ، وسعيها من الدولة لايجاد أداة

أكثر مرونة وبخثا عن الفعالية في إنجاز مشاريع برنامج توطيد النمو عمدت لاجراء تعديلات على قانون الصفقات العمومية كآلية لضمان الفعالية في التسيير وتجسيد سياسة الاستثمار العمومي ولكنها غالبا ماتصطدم بمبادئ الشفافية في تسيير المال العام وضرورة الرقابة المفروضة عليه.

وعلى هذا الأساس فإنه يتضح لغير المختص في هذا المجال الأهمية القصوى لموضوع الرقابة على الصفقات العمومية، حيث طالما كانت أجهزة الرقابة محل إتهام مباشر في عدم المحافظة على المال العمومي، الأمر الذي جعل من كل الإجراءات والقواعد التي نص عليها تنظيم الصفقات العمومية تفقد معناها في غياب رقابة فعالة، وإذا كان هذا بالنسبة للنظرة العامة فإن شريحة واسعة من الباحثين في علم القانون والمالية العمومية، يواجهون صعوبات مع هذا الموضوع خاصة وأنهم يدركون جيدا أن الرقابة هي الحصن المنيع وصمام الأمان للحفاظ على المال العمومي، ذلك أن الإعتمادات المالية الضخمة والتي تخصص لإشباع الطلبات العمومية عن طريق إبرام الصفقات العمومية على مستوى الوزارات والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية لا يمكن تركها بدون رقابة.

إشكالية البحث:

إن ضخامة الغلاف المالي الذي رصد من أجل تنفيذ مشاريع التنمية البشرية وتدعيم الهياكل القاعدية الأساسية أضحي موضوعا بالغ الأهمية خاصة وأن الدولة قد مرت بمثل هذه التجربة في المخططين السابقين والتي تسربت فيهما أموال طائلة، وبما أن نظام الصفقات العمومية يمثل الطريقة القانونية التي تستخدمها السلطة التنفيذية لتجسيد مشاريعها، فإن هذا السياق يقودنا إلى البحث في إشكالية تطبيق وتجسيد قانون الصفقات العمومية في الجزائر وأثره في الحد من هدر المال العام؟

ولمعالجة الإشكال المطروح تم تقسيمه إلى تساؤلات فرعية:

- ماهي طبيعة المشاريع التي تضمنها البرنامج الخماسي 2010-2014 وما هو حجم الميزانيات المخصصة لذلك؟

- قانون الصفقات العمومية أداة وإطار قانوني لتجسيد البرنامج الخماسي.

- ماهي حدود تطبيق قانون الصفقات العمومية وأثره في الحد من هدر المال العام؟

فرضيات البحث:

- ضرورة اللجوء إلى برنامج الاستثمارات العمومية لتدارك الضعف والتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي نجم عن الاختلالات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في فترات سابقة.

- اعتماد الإدارة العمومية على الصفقات العمومية كأداة لتنفيذ المشاريع التنموية بهدف حماية المال العام يقتضي وجود رقابة فعالة للصفقة العمومية عبر كل مراحلها.

- عدم تكييف قانون الصفقات العمومية مع مضمون البرامج التنموية سبب من أسباب هدر المال العام

أسباب إختيار الموضوع:

من الأسباب والدوافع التي شجعتنا لانجاز هذا البحث هو إثراء المكتبة نظرا لوجود نقص كبير في البحوث المتخصصة في مجال الصفقات العمومية بصفة عامة وبرنامج النمو الأخير بصفة خاصة. من بين الدوافع أيضا الفضائح المالية والقضايا الوطنية والمحلية المتعلقة بالفساد التي تحتل العناوين الكبرى في الصحف يوميا، وذلك قد يكون مؤثر على العديد من الثغرات التي تستغلها الأطراف المتعاقدة في إهدار المال العام واستغلاله للمصالح الخاصة. كل هذه الأسباب أثارت لنا فضولا علميا لتقصي حقيقة الأمر، كما تظهر أهمية هذا الموضوع في مجال تخصصنا خاصة في الفترة الراهنة التي تشهد ابرام العديد من الصفقات العمومية لتجسيد برنامج الاستثمارات العمومية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الموضوع في ضخامة الأغلفة المالية لبرنامج توطيد النمو(2010-2014) والأهداف و الرهانات التي وضعتها السلطات العمومية من خلال هذا البرنامج المتعدد السنوات، بالاضافة إلى ضرورة تسليط الضوء على موضوع ادارة ميزانية هذه المشاريع التنموية من خلال التطرق للصفقات العمومية كآلية لتنفيذ ورقابة الاستثمارات العمومية من منظور قانوني، فقد أصبح موضوعا يحظى بأهمية بالغة لاسيما بعد التجاوزات التي عرفها المخطط السابق.

أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم البرامج التنموية المطبقة في الجزائر والصعوبات التي واجهت تجسيدها.
- محاولة التعرف على أهم المراحل التي تمر بها ميزانية المشاريع التنموية.
- محاولة الوقوف على مدى فعالية نظام الصفقات العمومية وأهمية الرقابة عليه.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في دراسة إدارة ميزانية المشاريع التنموية وكيفية تجسيدها بالتطرق إلى الصفقات العمومية والرقابة عليها، من خلال دراسة برنامج توطيد النمو للفترة الزمنية 2010-2014 المطبق في الجزائر وندعم ذلك بنماذج عن صفقات دراسة وانجاز لمشاريع تنموية بولاية تيارت.

المنهج المستخدم:

إعتمدنا في دراستنا على المنهج الإحصائي والتحليلي الذي يساعدنا على تحليل نتائج البرامج التنموية بالإضافة إلى المنهج الوصفي بالتطرق إلى أهم المفاهيم والإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية.

أدوات الدراسات السابقة:

لقد تم تناول الموضوع في العديد من الملتقيات الوطنية والدولية غير أن الدراسات الجامعية قليلة،

لذلك إعتدنا في دراستنا على أهم التقارير الإحصائية والجرائد الرسمية والقوانين والتشريعات ومواقع الأنترنت.

صعوبات البحث:

بطبيعة الحال إن هذا البحث لم يكن ليتم انجازه دون مشبطات ومعوقات، ولعل أبرزها على الإطلاق قلة الدراسات حول برنامج توطيد النمو 2010-2014 نظرا لحدثه وانعدام المراجع فيه، وكذلك قلة راسات المتخصصة في الصفقات العمومية لكونها خضعت لعدة تعديلات إلى جانب الحصول على نماذج الصفقات العمومية والمعطيات المتعلقة بالإنجازات، زد على ذلك تكتم الإدارة والمسؤولين الذين طرفنا للحوار والإستفسار منهم عن بعض الغموض الذي وجدناه بدعوى أن الصفقات العمومية من المواضيع التي تشكل سر من الأسرار الإدارية والمهنية ولا يمكن البوح بها إلا إذا صدرت بشكل رسمي، لعل هذه كانت أهم العقبات التي سبقت إتمام هذا البحث.

عرض خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع و ما انبثق عنها من تسارلات فرعية قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

خصصنا الفصل الأول لدراسة أبعاد المخطط الخماسي (2010-2014) من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، نعرض في المبحث الأول إلى دوافع وظروف تطبيق البرامج التنموية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014، كما تناول المبحث الثاني دراسة تقييمية للمخططين الخماسيين السابقين أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة المخطط الخماسي 2010-2014 وتقييمه الأولي.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه لإدارة ميزانية المشاريع التنموية من خلال التعرض لمراحل تحضير واعتماد ميزانية المشاريع التنموية في المبحث الأول و التعرف على اجراءات ابرام واعداد الصفقات العمومية في المبحث الثاني أما المبحث الثالث خصصناه لركائز تفعيل نظام الصفقات العمومية.

الفصل الثالث قسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث تناولنا في الأول التعريف بولاية تيارت أما في المبحث الثاني فكان لدراسة المخطط الخماسي المخصص للولاية، وخصص المبحث الثالث لدراسة نماذج عن صفقات عمومية لمشاريع تنموية خاصة بكل من مديرية الشباب والرياضة، مديرية السكن والتجهيزات العمومية ومديرية الأشغال العمومية بالولاية.

الفصل الأول: أبعاد المخطط الخماسي 2010-2014.

لقد لجأت الجزائر لتدارك التأخر الحادث في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية و المالية و السياسية و كذا الأمنية التي مرت بها البلاد إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي اعتمده سنة 2001 و ذلك لبعث حركية الاستثمار و النمو من جديد، هذه السياسة لم يسبق لها مثل منذ الاستقلال و حتى هذا التاريخ، و في ظل وفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 150 دولار للبرميل تبنت الجزائر برامج للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي مروراً بالبرنامج التكميلي لدعم النمو و أخيراً برنامج توطيد النمو الاقتصادي، و بالرغم من أن الظروف تجمع على أهمية بل ضرورة هذه الاستثمارات العمومية في الفترة الحالية لتدارك ذلك الضعف و التخلف الاقتصادي و الاجتماعي الذي نجم عن فترة الاختلالات التي عايشها الاقتصاد الجزائري خاصة في التسعينات و كذا مساهمة الإصلاحات بمختلف أشكالها و مواضيعها سواء الاقتصادية أو المالية و حتى السياسية ، و في نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة ، إلا أن هناك الكثير من التساؤلات في نفس الوقت التي كثيرا ما طرحت حول آثار هذه البرامج الاستثمارية العمومية و مدى تحقيقها للأهداف التي وجدت من أجلها لاسيما في ارساء اقتصاد متوازن قطاعيا ، و قادر على التخلص من التبعية لبرميل النفط .

هذا ما سنحاول إثارته في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث: حيث سنعالج في المبحث الأول ماهية التخطيط والانتقال من المخططات إلى البرامج و دوافع تطبيق المخططات و كذا الصعوبات التي واجهت تجسيد هذه المخططات، أما في المبحث الثاني سنقوم بدراسة كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي و مخطط دعم النمو من خلال معرفة كل من أهدافها و خصائصها ثم تقييمها ، أما في المبحث الثالث سنركز على البرنامج الأخير و هو برنامج توطيد النمو و محاولة تقييمه الأولي و النتائج التي توصل إليها .

المبحث الأول: الإطار العام للمخططات الخماسية في الجزائر.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال محطات كثيرة عن طريق التنمية تمثلت في برامج و مخططات عملاقة، أنفقت فيها الدولة إمكانات و مبالغ ضخمة كان آخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 وكانت تصبو من خلاله إلى تدارك التأخر في التنمية في كل مجالاتها

و قطاعاته ، و الوصول إلى معدلات مرتفعة في النمو و التشغيل ، و نحن اليوم على مشارف نهاية هذا البرنامج سنحاول تسليط الضوء في هذا المبحث على ماهية كل من المخطط والبرنامج و دوافع و ظروف تطبيق هذه المخططات و كذا الصعوبات التي واجهتها.

المطلب الأول: الإنتقال من المخططات إلى البرامج.

1- التخطيط أداة لإحداث التنمية:

التخطيط أيضا بأنه التوجيه الوطني أو الاستخدام الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الاهداف الإجتماعية، ويقصد بالتوجيه الواعي هنا التوجيه الإداري المصحوب بالمعرفة المسبقة لوسائل هذا التوجيه، ولايختلف هذا التعريف في مضمونه عن التعريف السابق إذ يتضمن التعريفين ركنين أساسيين¹:
- أهداف قومية أو إجتماعية عامة.
- وسائل إستخدام الموارد لتحقيق هذه الأهداف.

معى التخطيط التنموي الشامل إلى تحقيق افضل المنجزات التي يستطيع أن يبلغها المجتمع في حدود الموارد المتاحة خلال فترة زمنية معينة، مع التوفير مأمكناً في تكاليف هذه المنجزات وبخاصة الموارد النادرة منها. لذا فإن الأسلوب الذي يتبعه المخطط لا بد وأن يساعده على تحقيق ذلك، ومن هذا المنطلق يميل بعض المفكرين إلى إتباع أسلوب يأخذ بغايات المجتمع جميعاً ويحصر الموارد المتاحة وامكانياتها القصى في آن واحد، ويعمل على تنظيم ما يحقق الربح والرفاهية من تلك الغايات وتصغير عناصر التكاليف مع الإلتزام بالقيود التي تفرضها محدودية الموارد المتاحة للمجتمع².

في الغالب تربط كتب التخطيط الاقتصادي التقليدية بين التخطيط والتنمية حيث يعتبر التخطيط أداة لإحداث التنمية الإقتصادية، وبما أن التنمية ذات مضامين كمية ونوعية تحسّن جميع جوانب الحياة فإن التخطيط يصبح ضرورياً من أجل القيام بذلك خاصة وأن التنمية التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها ليست بالحاجة الجديدة في هذه الدول، ولأن هذه العملية مركبة نتيجة العوامل العديدة التي تضمنتها ولأنها معقدة نتيجة التأثير المتبادل بين هذه العوامل والترابط بينها، وبسبب الحاجة لإحداث تغييرات واسعة وعميقة وجذرية في الجوانب والبنى والهياكل والتشريعات والمؤسسات فإن التخطيط هو الأداة التي يمكن أن تساعد

¹ عمرو محي الدين، التخطيط الإقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص11.

² أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص

على القيام بذلك. وحتى تحقق الدولة التنمية ينبغي عليها استخدام أداة فعالة وكفأة تمكنها من تحقيق التنمية وهذه الأداة هي التخطيط³.

2-مراحل التخطيط:⁴ تمر عملية التخطيط الاقتصادي بعدة مراحل وهي:

2-1-المرحلة السابقة لوضع الخطة:

تقوم الهيئة التحضيرية للتخطيط باعداد البيانات والاحصائيات اللازمة لدراسة الامكانيات المتاحة على المستوى القومي ومن أهم المتغيرات المطلوب معرفتها عن طريق البيانات الاحصائية:

* الهيكل الانتاجي السائد، حجم الموارد البشرية، الموارد والاستخدامات و الصادرات والواردات.

إن البيانات التي يتم الحصول عليها تقدم في شكل جداول إحصائية ومحاسبية حيث تعد معرفتها أمراً بالغ الأهمية عند التحضير للخطة.

2-2- مرحلة إعداد الخطة وإقرارها:

يتم الانتقال إلى مرحلة اعداد الخطة واقرارها بعد اتمام وضع الخطة وهذه المرحلة مختلفة من حيث طرق الاعداد بإختلاف البيانات المتاحة وبإختلاف نوعية التخطيط من تخطيط البرامج ويمكن إبراز هذه المرحلة من خلال مايلي:

* تحديد الأهداف العامة للخطة :

تقوم السلطة السياسية العليا بناء على ماتقوم به الهيئة العليا للتخطيط بتحديد الأهداف العامة للخطة في المرحلة المقبلة، أي اختيار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها .

* وضع الاطار المبدئي للخطة :

بعد تحديد الأهداف العامة للخطة تتم ترجمتها للخطة المتعلقة بالاستثمار إلى أهداف تفصيلية على مستوى القطاعات الرئيسية سواء الصناعية أو الزراعية أو النقل .. تمثل هذه الترجمة للأهداف والأولويات الخطة المبدئية التي تتم على أساسها المناقشة .

* اعداد خطط فروع النشاط:

يجب ارسال الاطار المبدئي للخطة الى الوزارة أو القطاع ليقوم بدراسته ووضع مقترحات بديلة والتعديلات التي يرى إدخالها ويقوم بوضع خطة أكثر تفصيلا على مستوى القطاع الذي يمثلها، وعليه يقوم القطاع الوزاري بإرسال الخطة التي اعدت على المستوى الوزاري الى المستوى الذي يليه في سلم الترتيب

³ - بشير محمد موفق لطفي، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص20.

⁴ - بشير يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، دار الرابرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص47.

الإداري.

* وضع الخطة في قالبها النهائي:

بعد أن تقوم هيئة التخطيط بالتنسيق بين الخطط المختلفة التي تلقتها من المستويات الأدنى وتضيف الخطة المبدئية ماتراه ضروريا من التعديلات على ضوء المقترحات العديدة التي أبدتها المستويات المختلفة المشتركة في عملية التخطيط، تكون الخطة بذلك قد وصلت إلى صورتها النهائية .

* مرحلة اقرار الخطة:

عد الاقتراح النهائي للخطة الذي قدم إليها من الهيئة المعنية بالتخطيط لإبداء الرأي فيه ، فإنها توافق عليه إذا لم يكن هناك تعديلات ، ثم تقوم بعرضه على السلطة التشريعية لمناقشته والموافقة عليه لتصبح الخطة بعد هذه الموافقة خطة نهائية في شكلها القانوني.

2-3 مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعتها:

بعد اقرار الخطة نحتاج إلى تنفيذها ومتابعة هذا التنفيذ وفق المراحل التالية:

* تنفيذ الخطة:

يقع على عاتق افراد المجتمع والوحدات الانتاجية والجهاز الحكومي في الدولة تنفيذ الخطة، كما أن الوحدة الانتاجية تتحمل العبء الأكبر في تنفيذ الخطة بشكل مباشر لأنها أكثر المستويات التنفيذية اتصالا بالواقع .

* متابعة تنفيذ الخطة:

وهناك جهاز للتخطيط متمثل في هيئة للتخطيط يقوم بالرقابة من الناحية الاحصائية و المالية و مية ، كما ينحصر دورها في التنبيه إلى وجود انحراف أو قصور في احدى مجالاتها ثم يطلب من الهيئات المختصة تعديل هذا القصور.

3. تعريف المخطط⁵:

بالرجوع إلى الجهاز الذي يتولى إصدار المخطط نلاحظ الطبيعة" الهجينة "له، لأنه يصدر عن البرلمان أما إعداده و تحضيره فهو من اختصاص الجهاز الحكومي وحده .

مع ذلك، فتدخل المشرع لإقرار المخطط قد يبرره عاملين، الأول ضرورة إشراك ممثلي الشعب في المصادقة على وثيقة أساسية ، أما الثاني ضرورة عملية هي أن البرلمان هو الجهة الوحيدة التي تملك صلاحية الترخيص للنفقات التي تمول الخطوط العريضة التي يضعها هذا الأخير.

⁵ - راجي حسن، مبدأ تدرج المعايير في النظام القانوني الجزائري،(أطروحة دكتوراه دولة في القانون، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005-2006، ص204.

لكن المستوى الإجرائي يظهر الغياب الكامل للبرلمان على مستوى المشاركة في تحضير المخطط بحيث تعتبر المسألة بمثابة مهمة حكومية بحتة.

لذلك فالمخطط هو كذلك عمل حكومي بطبيعته لأن تحضيره و إعداده يتم من طرف الأجهزة التابعة للحكومة و ليس للبرلمان لاسيما لجان التخطيط، مكاتب الدراسات، الأجهزة الإدارية المختلفة، المركز الوطني للإحصائيات، الوزارات المعنية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي... الخ.

كما أن مشاركة كل هذه الأطراف لا يتعدى تقديم الرأي الاستشاري بشأن أهداف المخطط و كذا مضمونه لكن القرار الأخير من حيث شكل المخطط و مضمونه إلى غاية أدق تفاصيله تعود الكلمة الأخيرة فيها للحكومة لأنها المسؤولة عن تنفيذه و تجسيده في أرض الواقع.

4. تعريف البرنامج⁶:

إن التعريف الاصطلاحي للبرنامج يعني وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها في خلال فترة محددة، و هو ما يتطلب التوفر المستمر للإمكانيات التمويلية لضمان المرونة و السرعة في إنجاز المشاريع، حيث يتم اعتماد و تقييم البرنامج من خلال عدة عوامل تتطلب مقارنة تكاليفه و عائداته و ذلك بواسطة جملة من المؤشرات تتعلق أساسا بالنجاعة، الفعالية، مؤشرات النوعية و مؤشرات النتائج النهائية.

كل هذه المعايير التي تتمحور حول النجاعة، الفعالية و المرونة في تحقيق السياسات العمومية تتمثل أساسا في مفهوم الدور الجديد للدولة في الاقتصاد.

وتعتبر الميزانية الأداة المستعملة لتجسيد تدخلات الدولة و تنفيذ السياسات العمومية، ومع تطور دور الدولة في نظام اقتصاد السوق أصبح من الضروري تحديث نظم الميزانية المعمول بها بما يتماشى و تحقيق فعالية أكبر.

وفيما يخص تقديم الميزانية في شكل برامج فالتعريف الاصطلاحي للبرنامج هو أنه " توليفة بين الوسائل والأهداف، و تقييم تأثير كل منهما على الآخر وكذا التكاليف المباشرة و غير المباشرة و الآثار المترتبة عنها، و قياس البرامج يكون من خلال قياس النتائج و الأهداف المسطرة مسبقا. "

و بالمقابل فالهدف هو النتيجة المرجوة من برنامج ما، و يشترط فيه أن يكون قابلا للقياس و محدد الآجال، و عادة ما يأتي في شكل إعلان، يشرح ما ينبغي تتبعه و يحدد معايير تقييمه.

وتتكون هذه البرامج من العناصر التالية:

-الموارد: وتكون مادية، مالية، و بشرية.

⁶ - دحماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة، دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، (مذكرو لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1)، الجزائر، 2011-2012، ص 47.

-النشاطات :وهي الأعمال التي من خلالها استخدام الموارد.
-المخرجات :تمثل نتيجة البرنامج، وكذا تأثيرها على المحيط و الوسط الذي تم فيه البرنامج.
ويتم اختيار البرنامج و تقييمه من خلال تحليل تكاليفه و عائداته و مقارنتها.

5. التخلي عن العمل بالمخططات وظهور برامج دعم النمو:

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال نظاما اقتصاديا اشتراكيا يقوم على التخطيط المركزي للاقتصاد الذي يجعل من الدولة المتعامل الاقتصادي الوحيد و مركز صنع القرار دون منازع.
لكن وبعد تطبيقه لعدة سنوات، كشف هذا النظام عجز النمط الاقتصادي الذي اتبعته الجزائر خلال العقود السابقة، والذي يقوم على التدخل الواسع للدولة وتقليص دور القطاع الخاص والتضييق على المبادرة الفردية وتعطيل جزئي لآليات اقتصاد السوق ومؤسساته على امتداد فترات طويلة من الزمن، عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا وأن البعض يرى " أن اقتصاد السوق قد انتصر على اقتصاد الأوامر في المباراة الاقتصادية للإنتاجية والتحديث، وأثمرت عوامة اقتصاد السوق وظائف أفضل وأعلى إنتاجية، وأسهمت في تقليل الفقر العالمي.

وكقاعدة عامة، تعتمد الدولة على الميزانية العامة كوسيلة لتنفيذ مختلف سياساتها، غير أن ما يلاحظ من خلال النظام الميزاني الجزائري هو أن العديد من هذه السياسات، إن لم نقل جلها، أصبحت تنفذ عن طريق حسابات التخصيص الخاص.

1.5 التخلي عن العمل بالمخططات⁷:

إن التخلي عن المخططات المركزية وإن كان خيارا سياسيا و نتيجة حتمية للتحول الإيديولوجي للدولة فإنه تم بشكل مفاجئ بالنسبة للمخططات متوسطة الأمد من جهة، وبشكل متذبذب فيما يخص المخططات السنوية، حيث قامت الدولة بالتراجع عن سياسة المخططات من خلال:

-التخلي عن المخططات متوسطة الأمد و محاولة إعطاء الأولوية للمخططات السنوية، حيث كان

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 آخر المخططات رغم أن القانون 88-02 المتعلق بالتخطيط جاء ليكرس اعتماد سياسة المخططات المتوسطة الأمد وفق نظرة جديدة للمنظومة الوطنية للتخطيط الاقتصادي .

- التخلي عن المخططات الخاصة بالمؤسسات العمومية الاقتصادية و إخراجها من مجال التخطيط المتضمن في القانون 88-02 طبقا لأحكام المادة 28 من الأمر 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق

⁷ - Bouara Tahar, les finances publiques, éditions pages bleues, alger,2007, p 279.

بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة.

- العمل بالمخططات السنوية أو ما يسمى " المخطط الوطني " ابتداء من سنة 1990 من خلال القانون 8993-27 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المتضمن المخطط الوطني لسنة 1990، هذا المخطط الذي يتضمن تدابير ميزانية ومالية، مما جعل منه يحدث نوعا من التداخل في الأحكام مع قانون المالية السنوي ؛ وتواصل العمل بالمخططات الوطنية سنة 1991 و 1992.

- محاولة العودة إلى المخططات متوسطة الأمد من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-07 المؤرخ في 24 أبريل سنة 1993 يتعلق بالأهداف العامة للفترة 1993-1997 ويتضمن المخطط الوطني لسنة 1993 عملا بأحكام القانون 88-02 ضمن مسعى يرمي إلى التحكم في التخطيط على الأمد المتوسط وفق مقتضيات يجب توفيرها من أجل تشييد اقتصاد سليم، شفاف وقادر على المنافسة بغية ضمان الاستجابة لاحتياجات المواطن الأساسية.

- إلا أن الممارسات المالية في الجزائر أبرزت مفهوما آخر يتمثل في البرنامج غير محدد قانونا ولا يمكن التعرف على ضوابطه بنجده أساسا في بعض حسابات التخصيص الخاص.

2.5 ظهور برامج دعم النمو:

عرف الاقتصاد الوطني فيما سبق سياسة المخططات متوسطة الأمد و المخططات السنوية التي و صنعتها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بهدف ضمان تحقيق الحاجيات الأساسية للمواطن، لكن وبعد التغيير في الإيديولوجية الاقتصادية للدولة و نظرا لظروف داخلية وخارجية متعددة، توقف العمل بالمخططات متوسطة الأمد ثم السنوية التي كانت تعبر عن فكر اشتراكي تدخلي للدولة. بالمقابل، ظهرت صيغة أخرى لرسم سياسة التنمية الاقتصادية و الاستثمار العمومي للدولة تمثلت في البرامج التنموية.

إن الانتقال من أداة المخطط إلى البرنامج كوسيلة لتنفيذ سياسة الاستثمارات العمومية يترجم الفكر الجديد للدولة في محاولة لإحداث نوع من القطيعة مع السياسات التدخلية والتوجه نحو نظرة جديدة تتسم بالنجاعة و الفعالية.

المطلب الثاني: دوافع وظروف تطبيق البرامج التنموية (مخططات خماسية) من 2000-2014

1-دوافع تطبيق المخططات الخماسية من 2000-2014:

سنتطرق فيما يلي إلى دوافع أو أسباب تطبيق المخططات الخماسية دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الدوافع سواء كانت اقتصادية أو إجتماعية بالنظر للتداخل الحاصل بينهما.

1-1- ضعف معدل النمو الإقتصادي:

أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداءً من 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية وهو ما حذى بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي وفيما يلي جدول يوضح تطور نسبة الناتج الاجمالي الخام في الجزائر خلال سنة 2000-2011.

الجدول رقم: 1.1 تطور نسبة الناتج المحلي الخام في الجزائر الوحدة: النسبة المئوية(%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الخام	4.1	3.0	5,8	7,7	4,5	6,4	1,5	3,4	2,0	1,0	3,3	2,4
PIB خارج المحروقات	3,8	6,2	6,5	6,6	5,0	6,0	5,4	7,0	6,7	9,6	6,3	6,1

المصدر: Mounir Khaled Berrah ,les compte économiques en :

2000 à 2012 , N°648 édition 2013,page consulté le 22/02/2014, www.ons.dz.

سجلت سنة 2000 نسبة نمو تقدر ب4.1% وهي السنة التي باشرت فيها الدولة سياسة الانعاش الاقتصادي وبداية المخطط الخماسي الأول، ويوضح لنا الجدول أن نسبة نمو الناتج وصلت إلى أعلى نسبة لها سنة 2005 حيث سجلت هذه السنة 7.7% وكان هذا حافزا لبداية مخطط خماسي ثاني أما نسبة نمو الناتج المحلي خارج المحروقات وصلت إلى أعلى نسبة نمو سنة 2009 وبدأت تتناقص تدريجيا وهذا ما يدل على ضعف معدلات النمو الاقتصادية ويعود ذلك إلى⁸:

- إرتباط أداء القطاع الفلاحي بالعوامل المناخية السائدة خلال تلك الفترة .
- الأزمة الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي وهو ما أثر سلبا على معدل استخدام الطاقات الانتاجية في هذا القطاع الذي سجل انخفاضات من سنة إلى اخرى.

⁸ - نبيل بوفليح ،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ،أكاديمية الدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد 9 ، الجزائر،2013،ص43.

- الاعتماد على المحروقات.

مما سبق يمكن القول أن ضعف معدلات النمو الاقتصادية المسجلة المصحوبة بانخفاض معدل استخدام الموارد والطاقات المتاحة للجهاز الانتاجي أدى إلى اقناع الحكومة بضرورة تطبيق برامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الانتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

1-2- إرتفاع البطالة:

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال و إلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية، حيث كانت نسبة البطالة المسجلة سنة 2000 تقدر بـ 29.8 % وشهدت هذه النسبة تطورا متزايدا رغم الاجراءات التي اُخذت في الجزائر في محاولة للتقليل من حجم البطالة من خلال انشاء هيئات وصناديق خاصة بدعم والتشغيل كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة. أمام هذا الواقع المأساوي وفي ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الجزائر بتنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي من خلال مخططات خماسية من شأنها تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

2- ظروف تطبيق مخططات خماسية من 2000-2014:⁹

يتوقف مدى نجاح أي سياسة اقتصادية على توفر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها: طبيعة الظروف الاقتصادية المواكبة لهذه السياسات أو المخططات سواء خلال فترة اعدادها أو تنفيذها، لذا سنتناول دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ضمن نطاق زمني كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم: 2.1 احصائيات ميزان المدفوعات للجزائر من 2000-2011 الوحدة:مليار دولار.

التعيين	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الميزان التجاري	12.30	9.61	6.71	11.14	14.27	26.47
الصادرات	21.65	19.09	18.72	24.46	32.22	46.33
المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59
سلع اخرى	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.74
الواردات	-9.35	-9.48	-	-	-	-19.86

⁹ - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مرجع سبق ذكره، ص 45 .

21.18	17.95	13.32	12.01	7.06	8.93	رصيد الميزان التجاري
	11.12	8.84	4.37			
16.94	9.25	7.47	3.66	6.19	7.57	رصيد ميزان المدفوعات
54.64	38.66	29.03	25.24	24.85	28.50	سعر البرميل من البترول بالدولار
2011	2010	2009	2008	2007	2006	التعيين
27.94	18.21	7.78	40.60	34.24	34.06	<u>الميزان التجاري</u>
72.88	57.09	45.19	78.59	60.59	54.74	الصادرات
71.66	56.12	44.42	77.19	59.61	53.61	المحروقات
1.22	0.97	0.77	1.40	0.98	1.13	سلع اخرى
44.94-	-	-	-	-	-	الواردات
19.70	38.89	37.40	37.99	26.35	20.68	رصيد الميزان التجاري
	12.15	0.40	34.45	30.54	28.95	
20.06	15.33	3.86	36.99	29.55	17.74	رصيد ميزان المدفوعات
112.94	80.15	62.25	99.97	74.95	68.85	سعر البرميل من البترول بالدولار

المصدر: بنك الجزائر، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل 13 النقود والقروض، ص 220، تم

الإطلاع على هذه الصفحة بتاريخ www.ons.dz.2014/02/19

يشير الجدول الى تحسن ملحوظ شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إذ وصل سعر البرميل من البترول الجزائري سنة 2000 بـ 28.50 دولار غير أنه سجل انخفاض نسبي خلال سنتي 2001-2002 ليصل متوسط سعر قدره 38.66 دولار أمريكي خلال سنة 2004 مامثل ارتفاع بنسبة 34% عن السعر المسجل سنة 2000 .

إن تحسن أسعار المحروقات قد أثر بشكل ايجابي على تطوير باقي المؤشرات الكلية الخارجية فقد سجل الميزان التجاري فائضا معتبرا ومتزايدا من سنة لآخرى اذا انتقل من 12.30 مليار دولار سنة

2000 إلى 26.27 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2005 وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر ب: 113.57% يعود ذلك أساسا الى الزيادة المعتبرة في حصيللة الصادرات التي تشكل في معظمها من صادرات المحروقات اذ انتقلت من 21.06 مليار دولار إلى 45.57 مليار دولار سنة 2005. إن زيادة الصادرات استطاعت أن تغطي الارتفاع الكبير في قيمة الواردات التي ارتفعت من 9.35 مليار دولار أمريكي إلى 19.86 مليار دولار أمريكي نتيجة ارتفاع الطلب الكلي من جهة وارتفاع سعر الصرف من جهة أخرى.

ان هذه التطورات شملت أيضا رصيد ميزان المدفوعات حيث سجل هذا الأخير فائضا يقدر ب 7.57 مليار دولار أمريكي سنة 2000 واستمرت حالة الفائض إلى أن وصلت إلى أعظم قيمة لها سنة 2011 حيث قدر الفائض ب 20.06 مليار دولار أمريكي. هذا ما عزز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج كما أن حجم مديونية الخارجية ما فتأ ينخفض من سنة الى اخرى نتيجة السياسات المنتهجة في هذا المجال سواء من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على الجزائر أو من خلال اتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية ابتداء من 2004 وهو ما ينعكس ايجابا على حجم المديونية الخارجية مما سبق يتضح لنا جليا أن سياسة تنفيذ الإنعاش الإقتصادي تم وسط ظروف إقتصادية ملائمة تميزت باستعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكلية المتمثلة أساسا في :

- تحقيق فوائض مالية معتبرة شملت رصيد ميزان المدفوعات نتيجة للارتفاع المعتبر في أسعار البترول ابتداء من سنة 2000، بالإضافة الى تسجيل انخفاض محسوس في حجم المديونية العمومية الخارجية مع ارتفاع قياسي في احتياطات الصرف الأجنبي .
- انخفاض معدلات التضخم بالتزامن مع تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

المطلب الثالث : الصعوبات التي واجهت تجسيد برامج المخططات الخماسية .

1 - الصعوبات :

1.1 البيروقراطية :

واجهت البرامج الاستثمارية الحكومية في الجزائر بيروقراطية إدارية باعتبارها دولة نامية كانت آثارها واضحة في تأخر الانجاز ، حيث تأخر انتهاء البرنامج الأول 2001-2014 بأكثر من سنتين في بعض القطاعات و كذلك برنامج دعم النمو 2005-2009.

2.1 التبذير :

أي عدم وجود الكفاءة في إنجاز تلك البرامج ، و الذي كان كنتيجة لضعف و غياب الدراسة الاقتصادية الحقيقية ، و نقص المدة الممنوحة لهاته الاستثمارات و الاستعجال في التنفيذ بالاضافة الى التداخل في المسؤوليات بين عدة سلطات حيث أصبحت المشاريع تكلف أكثر مما كان مخططا لها .

3.1 عدم توفر اليد العاملة في بعض المهن :

لقد وجدت الشركات المشرفة على إنجاز المشاريع صعوبة في إيجاد يد عاملة في بعض المهن و خاصة البناء و الطرق و الفلاحة و هذا نتيجة لعزوف نسبة كبيرة من الفئة النشيطة لأسباب اجتماعية و وجود بدائل أخرى كأجهزة التشغيل المساعدة مثل (Anem-Cnac-Angem-Ansej) وهذا بالرغم من مستويات البطالة المرتفعة.

2 - الإجراءات التصحيحية :¹⁰

في ظل هذه الآثار السلبية للسياسة المالية التوسيعية المتبعة، انتهجت الجزائر سياسة تصحيحية و ذلك وفق ظروف الإقتصاد الوطني الذي هو في مرحلة البناء و التحول من الإقتصاد الريعي إلى الإقتصاد المتنوع. و تزامنت هذه الإجراءات مع المرحلة الثانية من البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و مع بداية ازمة اقتصادية عالمية سنة 2008 ، و لأن قروض الاستهلاك غالبا ما توجه لاقتناء سلع غير محلية أي تتجه إلى قطاع الاستيراد خصوصا في مجال السيارات و حتى يتجاوب القطاع مع الانفاق الحكومي الكبير للجزائر اتخذت الجزائر عدة تدابير تمثلت فيما يلي :

- توسيع ميزانية إعادة الاستثمار و المتمثل في الاعفاءات في كل ضريبة من رسوم جمركية و رسوم شبه جبائية و رسوم أخرى ممنوحة في اطار أنظمة ذات أفضلية.

- إمكانية لجوء إدارة الجمارك إلى شركات معتمدة و مختصة للقيام بمراقبة البضائع قبل شحنها إلى الإقليم الجمركي.

- منع إستيراد الأجهزة المستعملة و حتى المجددة منها.
- تسديد إجباري للواردات عن طريق القرض المستندي.
- منح اعفاءات ضريبية على المنتجات المصنعة محليا.
- منع عمليات التجارة الخارجية على المتعاملين الذين لا يملكون رقم التعريف الجبائي.
- فرض الضرائب على السيارات الجديدة و المستوردة.

¹⁰ - طالبي صلاح الدين، محاولة تقييم برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال فترة 2000-2010 ، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص 09.

- مع بداية 2013 تم توجيه القروض الاستهلاكية نحو تمويل شراء المنتجات المحلية فقط.
- منح القروض عن طريق الخزينة بنسبة 01% من أجل اقتناء أو بناء سكنات أو توسيعها.
- و كانت هذه التدابير كوسائل أيضا لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية و كحماية للاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: المخططات الخماسية (2000-2014)

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك ان البلاد بصدد خوض تجربة نمووية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة إقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الإقتصادي والتي كانت تهدف أساسا لرفع معدل النمو الإقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال ثلاث برامج نمووية.

المطلب الأول: المخطط الخماسي 2000-2004 (برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي):

1- ماهية برنامج دعم الانعاش الاقتصادي¹¹ programme de soutien à la relance économique

تبنت الدولة منذ سنة 2000 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري وتجلت معالمها من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد على خمس سنوات خصص له مبلغ 525 مليار دينار أي مايعادل 07 مليار دولار تمحورت أساسا حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية.

2- خصائص برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي¹²:

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال.
- تم تكييف هذا البرنامج وفقا للظروف السائدة ، حيث أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر ، كما تم الشروع فعليا في تنفيذه من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة

¹¹ - محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، الجزائر، عدد 2012/10، ص147.

¹² - نبيل بوفليح، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبقة في الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسبية بن بوعلي)، شلف، 2004-2005، ص108.

2001.

- رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية بهدف الحصول على نتائج إيجابية و منها عصرنة إدارة الضرائب ،وضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية و تهيئة المناطق الصناعية...الخ
- إن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق اصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي و القطاع المالي ،قطاع الطاقة و القطاع الاقتصادي العام... الخ

03- أهداف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي :

- إن أهداف هذا البرنامج جاءت ضمن استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر و البطالة و دعم التوازن الجهوي، و نذكر منها مايلي:¹³
- تنشيط الطلب الكلي.
- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب شغل و الحد من البطالة.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.
- تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح باعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- دعم التوازن الجهوي و اعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

4-مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي:

ان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خصص له مبلغ 525 مليار دينار وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري ، النقل ، الهياكل القاعدية ، تحسين الاطار المعيشي للسكان ، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية . تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالاصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الانتاجية الوطنية، ضمن هذا الاطار يمكن تقسيم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الى 04 برامج رئيسية ، كل برنامج يخص قطاع رئيسي وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية والجدول التالي يوضح ذلك:

¹³- نبيل بوفليح،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصاديالمطبقة في الجزائرفي الفترة 2000-2010 ،مرجع سبق ذكره ،ص 109.

الجدول رقم 3.1 : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دج.

النسبة %	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاع
41.1%	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4%	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6%	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الاصلاحات
100%	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: نبيل بو فليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2010/2000، مرجع سبق ذكره، ص 46.

إن الجدول أعلاه يبين لنا :

أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكثر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب : 210.5 مليار دج على مدى خمس سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع، نتيجة يرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي اجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية (العامة والخاصة) من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة (مباشرة وغير مباشرة) وبالتالي تقليص نسبة البطالة ، وسيساهم الإستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للإستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية و بالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا على 65.4 مليار دج أي ما يعادل 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداءً من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و بالتالي يعتبر المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.

-فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ 45 مليار أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساساً لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساساً على السنوات: 2001، 2002، 2003 بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دولار على التوالي أي بنسبة 39.12% ، 35% ، 21.76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـ 20.5 مليار دج أي نسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، و هو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد و ما تبعها من الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين و التي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

المطلب الثاني: لمخطط الخماسي 2005-2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي)

1- التعريف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو: programme complémentaire de soutien à la croissance

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج و المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث وصل إلى حدود 38.5 دولار سنة 2004.

عزمت الحكومة خلال هذا البرنامج على مواصلة جهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع قطاعات النشاط و مرافقة أداة الإنتاج الوطني الموجودة في تحويلها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الإقتصاد العالمي.

تندرج عملياته تحت حساب التخصيص "120-302" المتعلق بتسيير عمليات الاستثمار العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو.

2- خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي¹⁴:

تتمثل خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08/04/2005 إلى غاية اختتامه في 31/12/2009، بأنه شهد عدة عمليات توسيعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للحزينة و قد تضمنت عمليات التوسعة هذه:

- برنامجا تكميليا خاصا لولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 377 مليار دج.

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة الهضاب العليا، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج.

- برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجه لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج.

- 200 يار دج من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات 2005-2009.

3- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي¹⁵:

في ظل استمرارية مسار الانعاش الاقتصادي الجاري فإن هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- استكمال الاطار التحفيزي و الاستثمار ن طريق اصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.

- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالاصلاح المالي والبنكي.

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخصوصية مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات و مناصب الشغل و ترقية التنافسية.

¹⁴ - سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية المدية، (أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة حسية بن بوعلي)، شلف، 2006-2007، ص 205.

¹⁵ - علي بقبشيش، إشكالية تأثير الفساد الاداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الاشارة إلى حالة الجزائر، (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم الاداري والسياسي، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2011-2012، ص 197.

- تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- تحديث و توسيع الخدمات العامة: حيث أن مامرت به الجزائر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي سواء كانت السياسة أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها و توسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة و من جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتباره الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو و هو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

4- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ 4202.7 مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم: 4.1 التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي. الوحدة: مليار دج.

البرنامج الفرعي	المبلغ المخصص للبرنامج	النسبة المئوية من إجمالي البرنامج
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	1908.5	45.5 %
-السكن	555	
-التربية،التعليم العالي،التكوين المهني.	399.5	
-البرامج البلدية للتنمية	200	
-تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	
-تزويد السكان بالماء،الكهرباء،الغاز،	192.5	
-باقي القطاعات* ¹⁶	311.5	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	1703.1	40.5 %
-قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	

* - تضم هذه القطاعات: قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام.

	393	-قطاع المياه.
	10.15	-قطاع التهيئة العمرانية
8 %	337.2	3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية:
	312	-الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.
	18	-الصناعة وترقية الاستثمار.
	7.2	-السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف
4.8 %	203.9	4-برنامج تطوير الخدمة العمومية:
	99	-العدالة والداخلية
	88.6	-المالية التجارة وباقي الادارات العمومية
	16.3	-البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال
1.2 %	50	5-برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال
100 %	4202.7	المجموع

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، (21/06/2007)

www.cg.gov.dz/psre

يبين الجدول أعلاه أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية و البشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 1908.5 مليار دج أي نسبة 45.5 % من اجمالي البرنامج التكميلي.

- قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له ب 1703.1 مليار دج أي نسبة 40.5% من اجمالي البرنامج.

- قطاعات الصناعة، الفلاحة و الصيد البحري: استفادت من 337.2 دج و هو ما يمثل 8% من اجمالي البرنامج .

- القطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير و اصلاح الهياكل الحكومية على غرار الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته إلى 203.9 مليار دج أي نسبة 4.3% من البرنامج التكميلي.

- قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الإتصال: استفاد من 50 مليار دج أي ما يعادل 1.2% من

البرنامج التكميلي.

المطلب الثالث: تقييم المخططات الخماسية للفترة " 2010-2000 ":

إن تقييم أي سياسة اقتصادية يعتمد على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها و من هذا المنطق فإن تقييمنا لسياسة الانعاش الاقتصادي سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي بعبارة هدفها رئيسيا لها.

اسة الإنعاش تهدف أساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الانفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة.

القطاعات المحتمل تضررها ايجابيا بهذه السياسة هي قطاع البناء و الأشغال العمومية و القطاع الصناعي ما يتطلب توضيح كيفية تأثير هذه السياسة دراسة تفصيلية لتطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة محل الدراسة و هو ما سنبينه فيما يلي:

الجدول رقم: 5.1 التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي

الاجمالي في الفترة 2010-2000

الوحدة) (%)

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
1-المحروقات: نسبة المساهمة في الناتج معدل النمو الحقيقي للقطاع	39.19	32.5	37.85	45.59	45.06	34.69	39.14
	4.9	3.7	3.3	2.5-	2.3-	2.6-	0.75
2-الخدمات: نسبة المساهمة في الناتج معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	30.73	33.54	30.97	27.90	29.16	35.35	31.28
	3.1	5.3	7.7	6.5	7.8	6.9	6.21
	2.0	3.04	4.0	3.1	8.4	6.0	4.41
3-الفلاحة: نسبة المساهمة في الناتج معدل النمو الحقيقي للقطاع	8.39	9.18	9.44	7.53	6.55	8.42	8.25
	5.0-	1.3-	3.1	4.9	5.3-	6.0	0.4
4-البناء والأشغال العمومية: نسبة المساهمة في الناتج	8.12	9.02	8.29	8.0	8.62	10.43	8.73

8.21	6.6	9.8	11.6	8.0	8.2	5.1	معدل النمو الحقيقي للقطاع
5.92	4.96	4.68	5.27	6.16	7.41	7.07	5-الصناعة:
1.06-	2.5-	1.9	2.2-	1.3-	1.0-	1.3-	نسبة المساهمة في الناتج
4.12	/	/	2.0	2.5	6.6	5.3	معدل النمو الحقيقي للقطاع

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010 .

وفقا لمعطيات الجدول رقم 05 فإنه يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الاجمالي والمؤثرة في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة كما يلي:

1-قطاع المحروقات:

قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة محل الدراسة بـ 39.14 مما يعني أن قطاع المحروقات هو القطاع الرائد و الموجه للاقتصاد الوطني و المحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر .

2-قطاع الخدمات:

يعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي بلغت 31.28 كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة، كما كان لتطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي أثر ايجابي على أداء هذا القطاع باعتبار أن رفع الانفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي و بالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية و الخدمات المرتبطة بها و هو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال الفترة محل لدراسة.

3-قطاع الفلاحة:

إن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفا إذا ما قورن بكل من قطاعي المحروقات و الخدمات حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج 8.25% في فترة الدراسة كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية و الناحية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة.

4- قطاع البناء و الأشغال العمومية:

يعد قطاع البناء و الأشغال العمومية الوحيد الذي استفاد بشكل كبير و مباشر من تطبيق سياسة دعم الانعاش الاقتصادي حيث ساهمت العمليات و المشاريع المدرجة في برامج النمو في رفع معدلات نمو هذا القطاع حيث سجلت نسبة نمو بلغت 8.21% كمتوسط خلال فترة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي إلا أن تأثير القطاع في معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا بسبب تدني مساهمته في الناتج 8.73% في نفس الفترة.

5-قطاع الصناعة:

إن تحقيق معدلات نمو حقيقية و مستدامة في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي، و في الجزائر تعد الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي حيث قدر متوسط القطاع الصناعي العمومي بـ 1.06% خلال الفترة " 2000-2010 " بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو يساوي 4.12% كمتوسط خلال نفس الفترة مما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الانعاش الاقتصادي.

و توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف وغير مستدام إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

- إن حرص السلطات على تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي لم يرافقه نفس الحرص في تنفيذ و إكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات من القرن العشرين حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطؤا إن لم نقل توقفا خلال نفس الفترة مما أدى إلى تقليل فعالية هذه السياسة، إذ أن زيادة الانفاق الحكومي المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتسم بنقص كفاءة و فعالية القطاع الصناعي و دعم مساندة المنظومة المصرفية و الأجهزة الادارية الحكومية للتطورات الاقتصادية سيؤدي حتما إلى التقليل من النتائج المترتبة عن هذا الانفاق.

المبحث الثالث: دراسة المخطط الخماسي 2010-2014.

أطلقت الحكومة في سنة 2010 برامج تنمية اقتصادية شاملة ضمن الخطة الخماسية التي أقرها رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، والتي بلغت قيمتها 286 مليار دولار للفترة ما بين 2010-2014، هذه الخطة جاءت ضمن دينامية الانعاش الاقتصادي الهادف إلى بناء اقتصاد قوي يقوم أساسا على بنية صناعية وتجارية بمواصفات عالمية حيث تم تخصيص ميزانيات معتبرة لكافة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المدرجة في البرنامج الخماسي خاصة تلك الموجهة لتحسين الظروف المعيشية وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية برنامج المخطط الخماسي.

1-تعريف المخطط الخماسي:¹⁷ programme de la consolidation de la croissance économique

هو برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2014، يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار التي انطلقت أول ما إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت ذاك. وتواصلت هذه الدينامية ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الأخير بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمسة الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز. وقد تعددت التسميات من برنامج لمواصلة دعم النمو أو برنامج الاستثمارات العمومية أو برنامج التنمية الخماسي غير أن الهدف واحد وهو مواصلة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001.

كما تمويله يتم من خلال حساب التخصيص الخاص 134-302 المتعلق بصندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010/2014 من النفقات 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه ببلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

- اطلاق مشاريع جديدة ببلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

ويتميز هذا البرنامج بحجمه الإستثنائي وحرص الحكومة على تمييزه على الصعيد الإقتصادي من أجل :

- تدعيم النمو.

- تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته.

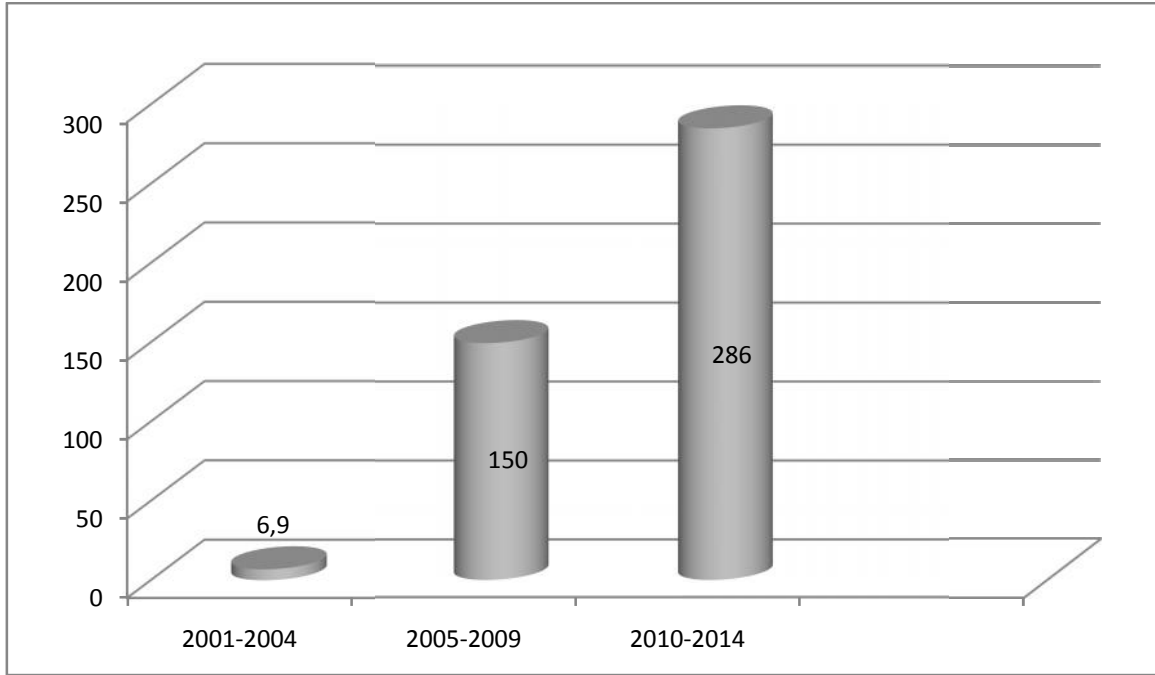
- تحضير اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل.

ويوضح الشكل الموالي عزم الدولة على انتهاز سياسة استثمارية كبرى فقد باشرتھا نذ سنة 2000 حيث قدر الغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2000-2004 بـ 6.9 مليار دولار أما الغلاف المالي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي بـ 150 مليار دولار وقد ضاعفت الحكومة الغلاف المالي الخاص لبرنامج الاستثمارات الحكومية ليصل إلى 286 مليار دولار.

¹⁷ - بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر يوم 2010/05/24 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

الوحدة: دولار أمريكي

الشكل رقم: 1.1 برامج الاستثمار العمومي 2001-2014



المصدر: محتوى برنامج الاستثمارات العمومية www.andi.dz, 2010.

1- أهداف المخطط الخماسي: ¹⁸

يهدف هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها مايلي :

- * القضاء على البطالة من خلال خلق ثلاثة ملايين منصب عمل.
- * دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- * تحسين الظروف المعيشية في العالم الريفي.
- * ترقية إقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.
- * تحسين إطار الإستثمار ومحيطه الإداري والقضائي والقانوني للمؤسسة.
- * تحسين المحيط المالي.
- * مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- * تمكين القدرات السياحية والصناعة التقليدية .

¹⁸ - بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية- أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم حج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11، مارس 2013، ص16.

* تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

2- خصائص المخطط الخماسي: ¹⁹

إن المبلغ الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل 286 مليار دولار. كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الانفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية والوقاية منها من خلال:

* لا يمكن تنفيذ أي مشروع معتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو-اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإيجازه.

* عندما يتعلق الأمر بالدراسات التي يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

* كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.

* تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإيجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبية .

* تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية .

* تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

* إقامة صندوق لضبط الإيرادات، حيث يساهم في تمويل البرنامج مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 مليار دولار.

3- تمويل المخطط الخماسي: ²⁰

أما فيما يخص التمويل فإن هذا البرنامج سيتم تمويله حصريا من الموارد الوطنية وتستبعد كل إستدانة خارجية وبالتالي لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان المدفوعات ولا على الإستقلالية المالية للبلاد إزاء الخارج في المستقبل.

وقد أكد وزير المالية في حديث خص به بتاريخ 2011/08/13 أن تمويل المخطط الخماسي للاستثمار العمومي (2010-2014) مضمون على المدى المتوسط لا سيما بفضل ارتفاع معتبر للدخار

¹⁹ - بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

²⁰ - وأج، تمويل المخطط الخماسي 2010-2014 مضمون على المدى المتوسط، الجزائر، 2011/08/13، تم الإطلاع على هذه الصفحة بتاريخ 2014/12/12، بوابة الوزير الأول، www.premier ministre.gov.dz.

العمومي الذي يقدر بـ 40 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 حيث تبلغ الموجودات العمومية قرابة 1.100 مليار دج من بينها 260 مليار دج بالنسبة للسندات المماثلة للخزينة و 600 مليار دج قيم الخزينة و 160 مليار دج بالنسبة لسوق السندات تم تأسيس ادخار عمومي يعادل 40 % من الناتج الداخلي الخام الذي يقدر بـ 12.000 مليار دج في السنة حيث أن هذا الأداء المالي سيسمح على المدى المتوسط بتمويل المخطط الخماسي الذي رصد له غلاف مالي بقيمة 286 مليار دولار .

في ذات السياق تم تدعيم احتياطي الصرف و تمكنت الدولة من التسديد المسبق لمجمل ديوننا الخارجية تقريبا ، حيث بلغت الديون الخارجية للجزائر 5.2 مليار دولار في حين تم تقليص الديون الخارجية العمومية إلى أقل من 480 مليون دولار .

و من جهة أخرى فإن الرهان الحقيقي بالنسبة للجزائر يكمن في أن يعمل المتعاملون الاقتصاديون على تدعيم النمو الناجم عن النفقات العمومية.

المطلب الثاني :مضمون المخطط الخماسي 2010-2014

يعتبر برنامج التنمية الخماسي غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته ، ويشمل هذا البرنامج في مضمونه 6 محاور رئيسية يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم: 6.1 مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) الوحدة: مليار دينار

المحاور	المبالغ	النسب %
تحسين التنمية البشرية	10.122	49.5
البنى التحتية والمنشآت القاعدية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي وتكنولوجيا الاعلام والاتصال	250	1.6
المجموع	20.412	100

المصدر : اعداد الطلبة بناء على معطيات بيان اجماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الدراسة والموافقة على برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014.

1-تحسين التنمية البشرية:²¹

خصص البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال:

1.1 التربية الوطنية :

ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطني (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية)

كما تنص صفقة البرنامج الجديدة المبرمة مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية على اقتناء 1300 حافلة صغيرة موجهة للنقل المدرسي .

سمحت مباشرة إصلاح المنظومة التربوية بإدخال الإعلام الآلي على كل أطوار التعليم إلى جانب تكريس الإعلام الآلي كمادة كاملة.

و بغرض تحسين المدردود التربوي تم تجهيز كافة المؤسسات الثانوية بمخبر للإعلام الآلي في حين سيتم تجهيز المتوسطات بذات المخابر.

2.1 التعليم العالي:

مواصلة الاصلاحات من أجل تكوين و تأطير نوعيين.

استفاد من مبلغ بقيمة 868 مليار دج، لبناء 600 ألف مقعد بيداغوجي، و 400 ألف سرير لإيواء الطلبة، و 44 مطعم جامعي.

تؤكد الميزانية الموجهة لقطاع التعليم العالي في إطار برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 عزم الدولة على مواصلة الاصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع من خلال منح هذا الأخير 40 بالمئة من المبلغ الإجمالي لبرنامج الاستثمارات العمومية.

و ستعزز هذه المشاريع قدرات الاستقبال البيداغوجية و الهياكل الجامعية الموجودة مع العلم ان القطاع يتوفر للدخول الجامعي 2009-2010 على 1.2 مليون مقعد بيداغوجي و 510.000 سرير ايواء.

و يرى المختصون ان هذا المبلغ "الهام" الذي استفاد منه قطاع التعليم العالي سيعمل على استكمال مسار الاصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع منذ أكثر من عشر سنوات.

و حرصا على تحسين نوعية التكوين و التأطير بادرت دائرة التعليم العالي خلال السنوات الأخيرة

بالعديد من الإجراءات على غرار فتح اقسام تحضيرية للالتحاق بالمدارس الوطنية في العديد من الفروع وانشاء مدارس جديدة مختصة في التكنولوجيا و الصحافة و العلوم السياسية و التسيير.

²¹- بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر يوم 2010/05/24 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014، مرجع سبق ذكره.

كما تم فتح فروع للتوظيف الوطني سيما في الاختصاصات العلمية بالإضافة إلى اتخاذ اجراءات من اجل تحسين نوعية التأطير عبر مواصلة تنفيذ مخطط تكوين المكونين.

3.1 التعليم المهني:

استفاد من مبلغ 178 مليار دج، لبناء 220 معهد جديد و82 مركز تكوين و58 داخلية.

4.1 قطاع الصحة:

استفاد من 619 مليار دج لبناء 172 مستشفى، و45 مركب صحي متخصص، و377 عيادة متعددة الخدمات، و1000 قاعة علاج، و17 مدرسة للتكوين شبه الطبي وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.

وتصنف العمليات الخاصة بقطاع الصحة المدرجة ضمن البرنامج الخماسي 2010 حسب الأولويات التي تستهدف التقليل من الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز معاهد و مستشفيات أو مؤسسات إستشفائية متخصصة و هياكل جوارية متخصصة حسبما جاء في برنامج العمل لوزارة الصحة و الإسكان و إصلاح المستشفيات للفترة الممتدة بين 2010-2014، كما يشمل البرنامج الخماسي تحسين الإستفادة من العلاجات الأولية و الثانوية مع العلم أنه من الضروري توفير 254 عيادة متعددة التخصصات و 34800 سرير في أفق 2015.

و النسيج الإستشفائي بهياكل على مستوى المؤسسات العمومية للصحة الجوارية البالغ عددها 271 و التي تشرف على تسيير 988 عيادات متعددة التخصصات تتوفر على 3566 سرير مخصص للأمهات و 387 عيادة متعددة التخصصات دون سرير و 5376 قاعة علاج، و يقدر العدد الإجمالي للأسرة العمومية 63680 سرير.

5.1 قطاع السكن:

خصص له مبلغ 3700 مليار دج لبناء 2 مليون مسكن جديد، وتأهيل الشبكة الحضرية، وربط 1 مليون مسكن بالغاز الطبيعي، و220 ألف سكن ريفي بشبكة الكهرباء. خصص غلاف مالي قدرت قيمته بأكثر من 3700 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار لقطاع السكن من أجل إنجاز مليوني (2) وحدة سكنية و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني بالنسبة للفترة الممتدة من 2010-2014.

ويتعلق الأمر أيضا بالإنجاز 500000 وحدة سكنية ايجارية و500000 وحدة سكنية ترقية و 300000 وحدة سكنية في اطار امتصاص السكن المش و 770000 وحدة سكنية ريفية.

وعليه سيتم تسليم مجموع 1.2 مليون وحدة سكنية خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 فيما سيتم استكمال 800000 وحدة سكنية المتبقية بين 2015-2017 .

6.1 قطاع الشباب والرياضة:

رصد له مبلغ 1130 مليار دج، لإنجاز 80 ملعب كرة قدم، و750 مركب رياضي جوازي، و400 مسبح، و160 قاعة متعددة الرياضات، و230 بيت للشباب، فضلا عن 3500 مساحة لعب.

7.1 قطاع الثقافة:

إستفاد قطاع الثقافة من أزيد من 140 مليار دج قصد انجاز 40 دارا ومركزا ثقافيا و 340 مكتبة و44 مسرحا و 1 معهدا موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة وكذا 156 مركزا للتسليية العلمية.

8.1 قطاع الإتصال:

رصد له مبلغ يفوق 106 ملايين دينار من اجل تحسين التجهيزات الاذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها.

9.1 قطاع الشؤون الدينية والتضامن والمجاهدين:

تم رصد ايضا أزيد من 120 مليار دج لقطاع الشؤون الدينية من اجل انجاز مسجد الجزائر الأعظم و80 مسجدا آخر ومراكز ثقافية اسلامية و17 مدرسة قرآنية وكذا ترميم 17 مسجدا تاريخيا، كما رصد البرنامج لقطاع التضامن الوطني غلاف مالي بأزيد من 40 مليار دينار سيسمح خصوصا بانجاز اكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين وحوالي 40 منشأة خاصة بالاشخاص المحتاجين، أما بالنسبة لقطاع المجاهدين قد رصد له أزيد من 19 مليار دينار ولاسيما من اجل انجاز 9 مراكز للراحة وقاعات للعلاج واعادة التربية و 17 متحفا ومركزا تاريخيا وكذا تأهيل 34 موقعا تاريخيا وتهيئة أكثر من 40 مقبرة للشهداء.

2- تطوير المنشآت القاعدية الاساسية:²²

1-2 قطاع الأشغال العمومية والنقل:

أكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ . وذلك من أجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب واستكمال ربطها بـ 830 كلم من الطرق، وإزدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم و إنجاز اكثرمن 2500 كلم من الطرق الجديدة وتحديث واعادة تأهيل أزيد من 8000 كلم من الطرق

²² - بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر يوم 2010/05/24 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014، مرجع سبق ذكره.

وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري والقيام أخيرا بكسح وتعزيز 25 ميناء بالإضافة إلى تعزيز ثلاثة مطارات.

أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات. و تم في إطار هذا البرنامج إنجاز حوالي 500 دار لصيانة الطرقات مجهزة بالإضافة إلى 15 حظيرة جهوية لصيانة شبكة الطرقات و التدخلات في حال وقوع تقلبات جوية أو انزلاقات للتربة. كما تم ابرام صفقتان ستسمحان باقتناء 1840 آلة خاصة بالأشغال العمومية بغلاف مالي قيمته 16.48 مليار دج وكذا 585 جرار و2094 عتاد مرافق بقيمة 1.75 مليار دج.

2-2 قطاع الموارد المائية:

رصد له 2000 مليار دج، لبناء 35 سد جديد و25 تحويل و34 محطة تطهير، و3000 عملية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى ذلك سيتم رفع 60 مليار دج من طرف المؤسسات من السوق المالية لإنجاز 8 محطات لتحلية مياه البحر.

يتضمن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة من 2010 - 2014 في جانبه المخصص لقطاع الموارد المائية مواصلة الجهود الرامية الى تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب مع بناء حوالي ستين منشأة قاعدية خاصة بالري.

من جهة أخرى ينص برنامج الاستثمارات العمومية بالنسبة للسنوات الخمس المقبلة على توسيع الشبكات الوطنية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب و التطهير.

و بعد أن بلغت 50000 كلم في سنة 1999 ثم 90000 كلم في سنة 2009 فان طول الشبكة الوطنية الخاصة بالمياه الصالحة للشرب من المفروض أن يصل الى 105000 في سنة 2014 في حين أن طول شبكات التطهير سيرتفع الى 45000 كلم مقابل 21000 في سنة 1999 و 40000 في سنة 2009 و موازاة مع ذلك ستقدر النسبة الوطنية المتوقعة للربط بالبالوعات 95 بالمئة في افاق سنة 2014.

وفيما يتعلق بوتيرة توزيع المياه على 1541 بلدية على المستوي الوطني يتوقع الرفع من نسبة التوزيع اليومي الى 80 بالمئة بالنسبة لمجموع هذه البلديات في سنة 2014 مقابل 70 بالمئة في 2009 مع الاشارة إلى أن معدل التوزيع المتمثل في يوم واحد كل ثلاثة أيام من المرتقب أن ينخفض من 12 بالمئة في سنة 1999 الى 7 بالمئة في سنة 2014.

وبخصوص الري من المقرر أن تبلغ المساحات المسقية 270000 هكتار في 2010 مقابل

157000 في 1999 و 219000 في السنة الماضية . و من المفروض أن ينتقل الري الصغير و المتوسط إلى 1.2 مليون هكتار في نفس الآجال مقابل 350000 هكتارات في 1999 و 914000 في السنة الماضية في حين سيرتفع عدد المماسك المائية إلى 581 في 2014 مقابل 304 منذ 11 سنة و 407 في 2009 حسب التوقعات الرسمية.

وفيما يتعلق بأنهاء المشاريع التي تعد قيد الانجاز فإنها تخص تحويل المياه من عين صالح إلى تمنراست لتحسين التزويد بالماء الشروب بمدينة تمنراست و مراكز الحياة الواقعة برواق التحويل و الذي سيدخل حيز التشغيل في جويلية 2010 ، وقد تم إطلاق الإعلان عن المناقصات المتعلقة بهذا المشروع في حين تم اختيار المستفيدين لحصتين.

2-3 قطاع التهيئة العمرانية:

ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل. مشروع قانون تمهيدي يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، يقترح هذا القانون تعريفا لمختلف الفضاءات المحمية الموزعة على سبع فئات هي الحظيرة الوطنية والحظيرة الطبيعية و المحمية الطبيعية التامة و المحمية الطبيعية و حظيرة تسيير الأوطان والأنواع والموقع الطبيعي والرواق البيولوجي، كما ينص على كفاءات ترتيب المجالات المحمية بناء على رأي لجنة وطنية مختصة بمشاركة السلطات المحلية المعنية إقليميا، ويحدد في الأخير أنماط تسيير المساحات المحمية والاحكام الكفيلة بضمان حماية حقيقية لها.

3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:²³

3-1 قطاع الفلاحة والتنمية الريفية:

أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدتها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة.

3-2 قطاع الصناعة:

ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض و ستعبي التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

²³ - بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر يوم 2010/05/24 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014، مرجع سبق ذكره.

كما تنص صفقة البرنامج الجديدة المبرمة مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية على اقتناء 2870 شاحنة صناعية بمبلغ مليار دج.

4- مكافحة البطالة:

خصصت 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الادمج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وستنضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيديرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

كما يتمثل هذا البرنامج الطموح للغاية و السخي في فلسفته الخاصة بالتنمية الاجتماعية في إستحداث عشرات الآلاف من مناصب الشغل و العائدات لمئات الآلاف من الشباب و فرص الأعمال و الإستثمارات في عدة فروع.

5- تطوير الخدمة العمومية:

5-1 قطاع العدالة:

تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية التي جاء بها برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2010-2014 و ستوجه 379 مليار خاصة إلى انشاء 110 مجلس قضاء و محاكم و مدارس تكوينية و أزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنه وسائل العمل بقطاع العدالة.

و من المنتظر إنجاز 81 سجنا بسعة استقبال 50.000 سجين 13 منها بسعة استقبال 1900 سجين هي قيد الانجاز في إطار إصلاح المؤسسات العقابية الذي يرمي إلى أنسنة ظروف السجن.

5-2 الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية:

خصصت الدولة غلافًا ماليًا فاق 895 مليار دينار لتنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية وذلك في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الممتد على مدى الفترة 2010-2014 .

وبالإستفادة من هذا المبلغ ينتظر أن يتم إنجاز 4 مقرات ولائية و 103 مقر دائرة و 6 مراكز لتكوين المستخدمين وحوالي 450 مقرا للأمن الولائي وأمن الدائرة والأمن الحضري.

كما ينتظر أن يتم خلال ذات الفترة إنجاز أزيد من 180 مفرزة للشرطة القضائية وشرطة الحدود ووحدات

الجمهورية للأمن ناهيك عن أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية.

وفي مجال التنمية المحلية تم منح الجماعات المحلية غلafa ماليا بقيمة 4705 مليار دج لإجراء

نحو 27000 عملية في إطار البرامج الإنمائية البلدية و أكثر من 22000 عملية في إطار البرامج الإنمائية

الفرعية مما يسمح بالحفاظ على حركية التنمية في مجموع الولايات.

وبالموازاة مع ذلك فان عملية رقمنة كل سجلات الحالة المدنية المقدرة بـ 400.000 سننيم في أجل أقصاه

سنتين، وستتبع عملية رقمنة الحالة المدنية ابتداء من 2013 باستحداث السجل الوطني للحالة المدنية مع

وضع رقم تعريف وطني وحيد لكل مواطن سيسمح "بتخفيف الإجراءات الإدارية على مستوى المرافق

العامة وذلك بتسهيل التعرف على الأشخاص و وثائق الحالة المدنية كما سيكون أحد أهم مكونات

السجل الوطني للحالة المدنية.

على صعيد الموارد البشرية الخاصة بالقطاع الأمني الذي سيستفيد من انجاز 450 مقرا للأمن الولائي وأمن

الدائرة والأمن الحضري خلال الفترة الممتدة من 2010-2014 فإن نسبة التوظيف السنوية للجهاز

تتراوح من 13.000 الى 15.000 عون.

من جهته يعرف قطاع الحماية المدنية الذي ينتظر ان يستفيد خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2014

من انجاز 330 وحدة للحماية المدنية عبر الوطن تطورا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة.

6- البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال:²⁴

خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014

غلafa ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال

واستكمال مكتسبات المخططات السابقة.

و تم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و 50 مليار دج للتجهيزات الموجهة

لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية و منظومة التعليم و التكوين و 100 مليار دج

لوضع الحكامة الالكترونية، و يسجل قطاع البحث العلمي الذي خصص له 100 مليار دج في إطار

المخطط الخماسي الجديد ضمن الأولويات الوطنية حيث تستدعي تجنيد كامل القدرات في إطار منسق و

في هذا الإطار تجسيد أهم الأعمال التي تمت مباشرتها عبر وضع 12 لجنة قطاعية جديدة و تنصيب

مجلس وطني للتقييم الذي سيكون بمثابة قاعدة لترقية المنظومة الوطنية للبحث و رفعها إلى مستوى المقاييس

الدولية.

²⁴ - بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر يوم 2010/05/24 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014، مرجع سبق ذكره.

و ارتفع عدد مخابر البحث من 640 إلى 783 مخبر معتمد لدى مؤسسات التعليم العالي و الاطلاق المبرمج ل 200 غرفة عمليات للبحث بالإضافة إلى انشاء 6 وحدات جديدة للبحث و مركز وطني للبحث في مجال التكنولوجيا الحيوية.

لبلوغ بحث علمي مفيد للاقتصاد و المجتمع تم إطلاق 34 برنامجا وطنيا للبحث العلمي في مختلف اعات النشاط ابتداءا من فيفري الفارط إلى غاية نهاية 2010، و فيما يتعلق بتأطير هذه البرامج تستدعي هذه العملية تجنيد أكثر من 1000 خبير من كل القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية و الكفاءات الجامعية داخل و خارج الوطن.

وبهدف تعميم استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال عبر المؤسسات التي تتكفل بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة تم التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارتي البريد و تكنولوجيايات الإعلام والاتصال والتضامن الوطني والأسرة والجالية الجزائرية بالخارج، و بموجب هذه الاتفاقية تلتزم وزارة البريد بضمان تعميم هذه العملية على مستوى كافة المؤسسات التابعة لوزارة التضامن الوطني.

ويستدعي هذا الإجراء تأهيل المؤسسات المربوطة بشبكة الانترنت أو ربط المؤسسات التي لم يتم ربطها بعد بالإضافة إلى تكوين المكونين المختصين في استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال. وسيخص هذا التكوين الذي يؤطره مختصون في الإعلام الآلي و الاتصال الموظفين والطلبة والبطالين والنساء في الوسط الريفي و تلك الماكثات في البيت.

المطلب الثالث: التقييم الأولي لمخطط التنمية الخماسي 2010/2014.

شرعت إطارات مختلف الوزارات في تقييم الخماسي الجاري الذي يبدو أن نسبة الإنجاز فيه ضعيفة جدا ولا تتجاوز النصف لاسيما في بعض القطاعات على غرار الأشغال العمومية والسكن والاتصالات بالرغم من المبالغ الضخمة التي تم إنفاقها في هذا الإطار حيث كلفت أخطاء الدراسات والاعتماد على شركات فاسدة أو فاشلة في إنجاز هذه المشاريع أعباء إضافية تحملت الخزينة العمومية تكاليفها في الوقت الذي استغرقت فيه مؤسسات الدولة ضعف المدة لإنجاز مقاطع صغيرة وأجزاء من مشاريع وهو ما تسبب في تأخرات كبيرة في جل الميادين ومختلف المجالات.

1-إحترام آجال تسليم المشاريع: ²⁵

²⁵ - سعيد بشار، الحكومة تواجه تحدي الآجال، التكاليف والنوعية لإنجاز برنامج 2014/2009، 2013/09/07 (تم الاطلاع على الصفحة يوم 2014/02/16)، www.al-fadjr.com.

تضطر الجزائر لمضاعفة وتيرة العمل 3 مرات على الأقل خلال الأشهر المقبلة لإتمام المشاريع العالقة المتضمنة في الخماسي 2010_2014 حيث يرجح أن يتم تحويل هذه المشاريع إلى الخماسي 2015_2019 بعد إلغاء قانون المالية التكميلي لسنة (2013) وإحالة كافة مخططاته إلى قانون المالية 2014 في الوقت الذي يتضمن المخطط الخماسي المقبل نسخة طبق الأصل عن برامج الخماسي الذي سبقه بميزانية مضاعفة، وبالرجوع إلى وتيرة إنجاز المشاريع التي تعمل القطاعات الوزارية بها لتجسيد البرامج المسطرة في المخطط الخماسي الذي يشرف على الانتهاء، ولجوءها المستمر إلى نقل جزء من المشاريع إلى سنوات مالية لاحقة، يتضح بأن الحكومة لا يمكنها بأي حال من الأحوال رفع تحدي احترام آجال الانجاز خلال سنة 2014 سيما وأنها مطالبة بصفة إستثنائية هذه السنة بتنفيذ مشاريع إضافية كانت مقررة ضمن قانون المالية التكميلي للسنة السابقة.

وتواجه الوزارات المكلفة بانجاز برنامج الحكومة، تبعا لذلك، مسؤولية مضاعفة الإمكانيات إلى ثلاث أضعاف على أقل تقدير والبحث عن صيغ جديدة لتعويض التأخر المسجل حتى قبل الانطلاق في الورشات، وذلك لبلوغ مستوى مقبول نسبيا من تسليم المشاريع في مواعيدها، في حين أنه من المفروض أن تجعل كل هذه الظروف الخزينة العمومية تضاعف في النفقات المسخرة بصفة أولية لانجاز هذه البرامج، على اعتبار أن تكثيف الجهود وزيادة عدد العمال يقتضي إضافة ميزانيات تكميلية إذ أن الأعباء ستكون مرتفعة، تفرض عليها بالنهاية البحث عن مداخل أخرى وعدم الاعتماد بشكل كلي على ما يدره الربح البترولي في صيغته الخام، خاصة وأن المشاريع المسطرة في المخطط الخماسي تتعلق بالمنشآت القاعدية غير المنتجة من الناحية الاقتصادية.

وفي ظل هذه المعطيات فإن السلطات العمومية والجهات المسؤولة على تنفيذ المخططات وتجسيدها ميدانيا تواجه بالموازاة مع ذلك رهان احترام نوعية المشاريع مقابل الضغوط التي تفرضها سرعة الانجاز، في وقت يرتبط البرنامج في أساسه بوضع منشآت البنية التحتية على غرار الطريق السيار وشبكة الطرق السريعة، النقل، وبناء الوحدات السكنية والسدود، التي لا تحتمل من الناحية المالية والاقتصادية والعملية أن تكون ذات نوعية رديئة، من منطلق أنها مشاريع ذات أبعاد بعيدة من المفروض أنها تظل صالحة للاستعمال عشرات السنوات.

2-الوضعية المالية من 2010-2014:

يحدد نص تسوية الميزانية لسنة 2010 و هي أول سنة من تنفيذ المخطط الخماسي للاستثمار العمومي (2010-2014) الإيرادات المالية التي تحققت فعلا سنة 2010 قدرت ب 3056.72 مليار دج و النفقات التي تم استهلاكها فعلا خلال نفس السنة عند 5648.9 مليار دج.

و يبرز مشروع القانون الذي عرضه وزير المالية كريم جودي أن الإيرادات المالية تحققت بنسبة 104.56 بالمائة في حين وصلت نسبه استهلاك النفقات العمومية إلى 87.3 بالمائة مقارنة بقانون المالية التكميلي لنفس السنة، ويحدد النص عجزا ماليا فعليا سنة 2010 يعادل 21.51 بالمائة من الناتج الداخلي الخام مقابل عجز تم توقعه عند 32 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في قانون المالية التكميلي لسنة 2010 حسبما ورد في تقرير عرض المشروع²⁶.

و قد راهن قانون المالية التكميلي على 2923.4 مليار دج من الإيرادات و 6468.86 مليار دج للنفقات، و سجلت نفقات التسيير المستهلكة 2736.18 مليار دج سنة 2010 (مقابل 3445.99 مليار دج في قانون المالية التكميلي 2010) أي نسبة استهلاك عند مستوى 79.4 بالمائة وسجل الاستهلاك بالنسبة للوزارات 94 بالمائة في حين أن استهلاك الأعباء المشتركة لم يتعد 21.86 بالمائة. من جهته سجل استهلاك نفقات التجهيز 2749.2 مليار دج (مقابل 3022.86 مليار دج توقعها قانون المالية التكميلي) أي نسبة تحقيق عند 90.94 بالمائة، أما النفقات الطارئة فاستقرت عند نسبة 163.5 بالمائة.

كما أن الإيرادات العادية بلغت 1555 مليار دج سنة 2010 في حين أن مداخيل الجباية النفطية بلغت 1501.7 مليار دج أي نسبة 53.25 بالمائة من الجباية البترولية المحصلة و المقدرة بقيمة 2820 مليار دج سنة 2010، أما المتبقي من هذه الجباية ونسبته 46.75 بالمائة فقد تم دفعه لصندوق ضبط الإيرادات حسب نفس الوثيقة.

و سجلت النفقات الجبائية التي تمثل الربح الضائع الناتج عن التسهيلات الممنوحة لبعض فئات الملتزمين بالضريبة 430 مليار دج سنة 2010 أي 5.5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات. أما خسائر الحسابات الخاصة للخزينة التي تم تطهيرها أو إقفالها و التي تم تخصيصها لحساب الموجودات والعجز الخاص بالخزينة فتقدر بـ 844.9 مليار دج في حين أن التغير الصافي الموجب لهذه الحسابات بلغ 3020.36 مليار دج.

و شهدت السنة فتح سبعة حسابات حسب نفس المصدر و هي صندوق ضمان الجماعات المحلية والطاقات المتجددة وتيسير نسب فوائد القروض الموجهة للأسر وللمقاولين العموميين من أجل بناء أو توسيع سكن و الضمان الاجتماعي و تسيير الاستثمارات العمومية المدرجة في المخطط الخماسي و دعم النوادي المحترفة لكرة القدم و أخيرا صندوق تمويل و إعادة تنظيم أعوان الحرس البلدي.

²⁶ - أ. أسماء، مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2010، المجلس الشعبي الوطني، 2012/12/24، (تم الاطلاع على الصفحة يوم 2014/02/13)، www.ennaharonline.dz.

و سجل صندوق ضبط الإيرادات بدوره فائضا في الجباية البترولية 1318.3 مليار دج سنة 2010 لكن لم يسجل سوى عملية اقتطاع واحدة وأصبح رصيده إثرها يقدر 5683.77 مليار دج عند نهاية السنة. نتيجة كل هذه التغييرات بلغ إجمالي العجز للخرزفة 424.79 مليار دج حسبما أوضح التقرير الذي فسر الفوارق المالية المسجلة سنة 2010 بإدراج الجزء الأول من البرنامج القطاعي (2010-2014).

يبرز نص مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011 أن الإيرادات المالية تحققت سنة 2011 بنسبة 108,62 بالمائة، حيث بلغت قيمتها 3474,1 مليار دينار مقارنة بتوقعات قانون المالية التكميلي لنفس السنة (3198,4 مليار دينار)، في حين قدرت نفقات الميزانية العامة للدولة التي تم استهلاكها فعليا بحوالي 7468,4 مليار دينار، ويحدد النص عجزا ماليا فعليا سنة 2011 يعادل 3994,3 مليار دينار تمت تغطيته إجمالا بأموال صندوق ضبط الإيرادات.

و قد كان العجز المتوقع في الميزانية يعادل 34 بالمائة من الناتج المحلي الخام حتى وإن قارب العجز الاقتصادي الحقيقي 11 بالمائة، وبلغ مجموع الديون العامة 37.564 مليون دج²⁷.

تناول وزير المالية مشروع قانون المالية لسنة 2013 وأوضح أن القانون توقع ارتفاعا بنسبة 3 بالمائة في نفقات التسيير إذا ما تم استثناء قيمة مخلفات الأجور في سنة 2012 و التي لم تعتمد في سنة 2013. وسجلت وزارة المالية تراجع نفقات التسيير بنسبة 12 بالمائة في قانون المالية لسنة 2013 مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 أي باقتصاد حوالي 600 مليار دج، و بخصوص نفقات التجهيز فقد برر جودي انخفاضها بنسبة 10 بالمائة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2013 حيث يكون المخطط الخماسي للاستثمار العمومي (2010-2014) اقترب من نهايته.

وبشأن العجز المسجل في الميزانية بنسبة بنسبة 18 بالمائة من الناتج الوطني الخام لسنة 2013، أشار مسؤول قطاع المالية إلى أن "الجزائر بحاجة لسعر برمبل بترول يفوق بقليل 70 دولار لتمويل هذا العجز"، كما أشار إلى تضاعف الثروات المتأتية من المحروقات بخمس مرات خلال السنوات الاثني عشر المنصرمة أصبحت تمثل اليوم 70 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.²⁸

تؤكد مؤشرات الأجندة الاقتصادية والسياسية لسنة 2014 أنه وبالرغم من جملة التدابير والإجراءات الاستثنائية التي تبناها وشرع في تجسيدها بداية من السداسي الثاني للعام الجاري وزارة حكومة سلال لاستكمال ما تبقى من مشاريع المخطط الخماسي بالنظر للتأخرات المسجلة في مجمل مشاريع القطاعات

²⁷ - أ. أسماء، مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2010 أمام المجلس الشعبي الوطني، 2012/12/24، مرجع سبق ذكره

²⁸ - ب. رياض، جودي: الجزائر اقتصدت 600 مليار دج في نفقات التسيير، 2012/10/04، (تم الاطلاع على الصفحة يوم 2014/02/14)،

والتي لم تتعد نسب إنجازها 60 بالمائة غير أن أطروحة أجندة العمل المقبلة لم ولن تُخدم مخطط الحكومة لتسليم ما توجب تسليمه في الآجال المحددة حسبما يجمع عليه الخبراء.

تجدر الإشارة إلى أن تقارير الصندوق الجزائري للتجهيز من أجل التنمية أوضحت أن قيمة المشاريع التي يتابعها الصندوق بلغت 81 مليار دولار، مشيراً إلى إعادة تقييم 80 بالمائة من المشاريع ما تسبب في ارتفاع تكلفتها بنسبة 100 بالمائة بالنسبة لبعض المشاريع الضخمة الأمر الذي أصبحت عاجزة عنه خزانة الدولة في الوقت الراهن بالنظر لجملة الأولويات الحالية.

تسبب إلغاء قانون المالية التكميلي 2013 بعد أشهر من دراسته وإعداده في خلط برنامج عمل الحكومة التي كانت تنتظر ضخ مبالغ مالية إضافية لاستكمال المشاريع العالقة حيث يبدو أن هذه الأخيرة اتخذت قراراً استعجالياً بترحيل كافة المشاريع التي ستعجز عن استكمالها في الخماسي الجاري إلى الخماسي المقبل.²⁹

من خلال ماسبق يمكن القول أنه جدال أن الانتكاس يكون مآل كل نهضة اقتصادية ما لم تتمخض عن القدرات الذاتية التي تؤمن لها الاستمرار و يكفي النظر إلى آثار الأزمة الاقتصادية في كثير من مناطق العالم لتتذكر الدرس الذي تكبدته الجزائر بكثير من الألم قبل عشرين سنة . و قد تخلصت الجزائر نَها الخارجية ووجدت جملة من الموارد أبت إلا أن تقوم باستثمارها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و اتخذت اجراءات لتتحكم البلاد في اقتصادها غير أن ذلك غير كافي إذا لم ترافقه تعبئة أكثر من قبل الجميع من أجل استدرار أقصى فائدة من المكاسب الوطنية.

بالرغم من تنفيذ برامج التنمية الثلاث إلا أن الدولة لم تستفد من التجارب التنموية السابقة في تحسين الهدف التنموي حيث مازالت تعاني من عدم القدرة على إنجاز المشاريع في آجلها المطلوبة و مازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العامة للدولة و بالتالي أي سياسة متبعة ستكون خاضعة لتقلبات أسعار المحروقات.

²⁹ - يامين صغير ،خزينة الدولة في عطلة شبه مرضية خلال 2014 ، 2013/09/07، (تم الاطلاع على الصفحة يوم 2014/02/16)، www.al-fadjr.com.

الفصل الثاني: إدارة ميزانية المشاريع التنموية.

لقد باشرت الجزائر منذ سنة 2000 برامج تنموية ضخمة، وهي حاليا بلى مشارف انهاء تنفيذ برنامج المخطط الخماسي 2010-2014 الذي خص بغلاف مالي ضخم حيث تيشل هذا البرنامج التوجه الجديد لتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي ، وسعيا منها لإيجاد وسائل أكثر مرونة وبحثا عن الفعالية في إنجاز مشاريع برامج دعم التنمية الاقتصادية، لجأت السلطات العمومية إلى تمويل و تنفيذ هذه البرامج بواسطة آلية تتلاءم مع الفعالية في التسيير. تتمثل هذه الآليات في حسابات التخصيص الخاص المنصوص عليها في قوانين المالية والتي أسست لبرامج دعم التنمية أما الصفقات العمومية فتعتبر أهم مسار تتحرك فيه الأموال العامة والوسيلة القانونية التي وضعها المشرع في يد الإدارة العمومية من أجل ادارة ميزانية المشاريع التنموية ولكنها قد تصطدم بمبادئ الشفافية في تسيير المال العام و ضرورة الرقابة المفروضة عليه. وعليه، نحاول من خلال هذا الفصل التعرف على الكيفيات القانونية لتجسيد هذه البرامج العمومية والأطراف المتداخلة في تنفيذ ميزانيتها ومدى فعالية نظام الصفقات العمومية في تجسيد هذه البرامج التنموية.

المبحث الأول: الإطار العام لميزانية المشاريع التنموية

يندرج برنامج الاستثمارات العمومية الممول من الميزانية العامة للدولة و المنفذ استنادا لأحكام قانون المالية في إطار السياسة المنتهجة من قبل رئيس الجمهورية وعليه تعتبر ميزانية الدولة المرآة العاكسة لسياسة الدولة حيث تميزت هذه الأخيرة بتدخل عدة أطراف في تنفيذها عبر مراحلها المختلفة.

المطلب الأول: أساسيات حول ميزانية المشاريع التنموية.

1- تعريف المشاريع التنموية³⁰.

المشروع التنموي الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك للخروج

³⁰ - نبيل بوفليح، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية ،دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبقة في الجزائر،مرجع سبق ذكره،ص20.

بالإقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبرامج الاستثمارات العمومية تشكل مجموع المشاريع التي تُحقَّق في إطار الإشراف المالي للدولة، وتُعرف في هذا الإطار بكونها متوسطة الأجل وتُحدد وفق الأهداف المسطرة تبعا للبرنامج الحكومي، وهي التي تتحلى رقميا بالملاحق " ج " من قوانين المالية، لدى عشر قطاعات³¹:

- الإعانات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات الإنتاجية، الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية، التربية والتكوين، الهياكل القاعدية الإجتماعية والثقافية، السكن، مخططات البلدية للتنمية .

2- ميزانية المشاريع التنموية.

1-2 تعريف ميزانية الدولة:

تعرف الموازنة العامة بأنها³² خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والإجتماعية التي تتبناها الدولة".

كما يعرف القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية "الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدّر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأسمال وترخص بها"

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر بأنها " وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية".

2-2 محتوى ميزانية المشاريع التنموية:

تمثل نفقات الدولة الموجهة نحو زيادة الطاقة الإنتاجية والمردودية داخل الإقتصاد بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كشق الطرق وبناء السدود أو تقديم إعانات تشجيعية استثمارية لبعض القطاعات، وبعبارة أخرى تلك النفقات التي تهدف لتكوين رؤوس الأموال العينية للمجتمع التي قد تأخذ شكل استثمارات جديدة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، أو شكل نفقات من أجل زيادة المخزون من السلع.³³

حسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي 98-227، تتكون نفقات التجهيز من نفقات التجهيز

³¹ - بن عابد مختار، برامج الاستثمارات العمومية: التأصيل النظري، المحتوى التقني، وأثر التقييس الاقتصادي على المتغيرات الداخلية، اجاث المؤتمر ولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 11، 12/1، مارس 2013، ص15.

³² - محمد شاكور عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص 16.

³³ - حسين عواضة، المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 349.

العمومية الممركزة ونفقات التجهيز العمومي غير الممركزة، و تكون على شكل برامج توزع إلى قطاعات، كما يتم تنفيذ الاستثمارات العمومية أو العمليات المسجلة في ميزانية الدولة للتجهيز من خلال آليتين هما:

2-2-1 رخص البرامج:

تنص المادة 06 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 و المتعلق بالمحاسبة العمومية في فقرتها الثانية، أن رخص البرامج هي الحد الأعلى للنفقات التي يمكن استعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد مدتها إلى أن يتم إلغاؤها.

2-2-2 اعتمادات الدفع :

تمثل اعتمادات الدفع التخصيصات المالية السنوية التي يمكن صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية النفقات المبرجة في إطار رخص البرنامج، و على عكس رخص البرامج فهي تخضع لمبدأ السنوية و يتم إلغاؤها في نهاية السنة المالية إذا لم يتم استعمالها.

2-3 أحكام خاصة بميزانية المشاريع التنموية:

تسير نفقات التجهيز كذلك وفق برامج تدخل ضمن حسابات التخصيص الخاص أهمها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توظيف النمو. الأحكام المدرجة في المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02 مايو 2009 و المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز³⁴:

ويمكن أن نلخص أهم الأحكام التي جاء بها هذا النص، بعد عدة سنوات من البدء في إقرار وتنفيذ أول برنامج لدعم النمو الاقتصادي (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)، في النقاط التالية:

2-3-1 أحكام خاصة بالعمليات برأس المال المتعلقة بنفقات الدولة للتجهيز :

في هذا الصدد، تنص المادة 21 من هذا المرسوم على توجيه العمليات برأس المال المتعلقة بنفقات الدولة للتجهيز، للتكفل بتبعات الخدمة العامة أو البرامج الخاصة المفروضة من الدولة وغير المؤهلة للتسجيل في مدونة الاستثمارات العمومية.

كما تنفذ هذه العمليات (أي العمليات برأس المال) من خلال حسابات التخصيص الخاص أو عن طريق التعاقد (على أساس دفتر شروط) و تخضع على غرار عمليات الاستثمارات العمومية للفحص عند تحضير وإعداد الميزانية.

2-3-2 أحكام تخص البرنامج القطاعي الممركز و/أو البرنامج القطاعي غير الممركز:

³⁴ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 08 جمادى الأولى 1430 هـ الموافق ل 03 ماي 2009 م ، العدد 26، ص 21.

- قد حدد هذا المرسوم مجموعة من الشروط تتعلق بتنظيم هذه البرامج المركزية وغير المركزية تتمثل أساسا في:
- أن تكون كل البرامج محل تسجيل للدراسة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز.
 - عدم إمكانية تحويل البرامج القطاعية المركزية أو البرامج القطاعية غير المركزية نحو مخططات البلدية للتنمية.
 - استبعاد الاستعمال المزدوج للمخططات البلدية التنموية مع البرامج القطاعية المركزية أو البرامج القطاعية غير المركزية.
 - إدخال مفهوم "النضج الكافي" على البرامج القطاعية المركزية أو البرامج القطاعية غير المركزية التي تعرض للتسجيل بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز.

3- مراحل تحضير واعتماد ميزانية المشاريع التنموية.

تمر ميزانية الدولة للمشاريع التنموية حتى تصير وثيقة مالية رسمية قابلة للتنفيذ بعدة مراحل أساسية، سنتناولها فيما يلي:

3-1 مرحلة التوجيه الميزاني:

في هذه المرحلة تسند الحكومة لوزارة المالية صلاحية إعداد ميزانية الدولة، حيث تقوم هذه الأخيرة عن طريق المديرية العامة للميزانية وبالتنسيق مع المديرية العامة للجمارك، المديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للأموال الوطنية، المديرية العامة للخزينة والمديرية العامة للتقدير والسياسات مع مساهمة باقي الوزارات بإعداد مشروع ميزانية الدولة بشقيها التسيير والتجهيز حيث تحدد كل جهة مقترحاتها بشكل رشيد.

3-2 مرحلة تحضير استراتيجية السياسة المالية للدولة وإرسال المذكرة المنهجية:

تبدأ هذه المرحلة عادة خلال الفصل الأول من السنة التي تسبق السنة المعنية بالميزانية، حيث خلالها يتم توقع صورة الحالة الاقتصادية وتقدير احتياجات مصالح الدولة للسنة القادمة، ومن ثم يقوم وزير المالية باقتراح على رئيس الحكومة الاستراتيجية التي يمكن انتهاجها خلال تلك السنة في مجال الانفاق العام، السياسة الجبائية وكذا مستوى العجز.

تقوم المديرية العامة للميزانية بتحديد آفاق الميزانية، وذلك بمباشرة كل مسؤول قطاع بالمديرية في إعداد مشروع أولي للميزانية للقطاع الذي يشرف عليه اعتمادا على خبرته وعلى توجيهات المدير العام للميزانية، مبررا إقتراحاته، قبل أن تناقش وتجمع المشاريع الأولية على مستوى المديرية الفرعية التي تضم عدة قطاعات، ثم مديرية ميزانية التسيير أو التجهيز ويحول أخيرا المشروع الأولي الشامل للميزانية للمديرية العامة، بالتوازي مع ذلك تقوم المديرية العامة للتقدير والسياسات بدراسة إقتصادية تنبؤية للسنة القادمة،

إنطلاقا من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالسنوات السابقة خاصة النتائج المتحصل عليها ضمن قانون ضبط الميزانية ، يقوم المدير العام للخزينة بإعداد مشروع الإستراتيجية المالية المقترحة للسنة القادمة ، ليوجه لوزير المالية، عقبها يحرر وزير المالية تقرير عن ذلك يوجه لرئيس الحكومة، الذي بدوره بعد أن يتأكد من مراعاة الوثيقة المقدمة للأهداف والتوجهات الكبرى للحكومة، يعطي تعليمات لوزير المالية بالانطلاق في تحضير الميزانية وفق الاستراتيجية المتفق عليها³⁵.

تبعا للاستراتيجية المتخذة، تقوم المديرية العامة للخزينة بإعداد مذكرة منهجية ترسل لكافة الوزارات للشروع في تحضير ميزانياتها مع تحديد تاريخ أقصى لإرسالها.

3-3 تحضير الميزانيات التقديرية للوزارات والمشروع التمهيدي لميزانية الدولة:

عند تلقيها المذكرة المنهجية تتولى مصالح الميزانية على مستوى الوزارات بتجميع المعلومات والوثائق التبريرية المتعلقة بميزانية الوزارة بما في ذلك ميزانيات مصالحتها اللامركزية والمؤسسات والهيئات التابعة لها. فبعد إتمام مشاريع الميزانيات تجمع رفقة التقارير التبريرية وتحول بأمر من وزير القطاع للمديرية العامة للميزانية بوزارة المالية. وينظر إلى مقترحات الميزانية من زاويتين فالأولى تعنى بتركيبة المقترحات حسب مختلف الوزارات والولايات، أما الثانية فتتعلق بالتمحيص الأولي للمديرية العامة للميزانية حسب الوزارة والولاية بشأن ما يخص برمجة ومتابعة الميزانية .

3-4 التحكيم³⁶:

بعد استعراض مقترحات الميزانية المختلفة للوزراء والولاية، وقصد ضمان سير الأعمال، تقوم المديرية للميزانية بإعداد جدول زمني يحدد تواريخ متعددة وأوقات اللقاءات حسب وزنها من المشاريع المطلوبة، ونجد في هذه النقطة نمطين من المناقشات:

3-4-1 مناقشات وزير المالية/ الوزراء والولاية:

ويتم ذلك من خلال اللقاءات بين المديرية العامة للميزانية والأمرون بالصرف بالدولة و اللقاءات الوزارية المشتركة.

3-4-2 المناقشات على مستوى الحكومة:

ونجد بها أيضا مستويين: على مستوى مجلس الحكومة وعلى مستوى مجلس الوزراء.

3-5 اعتماد الميزانية:

³⁵ - بلهاسمي خيرة، أثر الاصلاحات الاقتصادية في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1967-2001، (أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2001/2002، ص 100.

³⁶ - بن عابد مختار، برامج الاستثمار العمومية: التأصيل النظري، المحتوى التقني، وأثر التقييس الاقتصادي على المتغيرات الداخلية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

تبعاً للمادة 70 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، فالمصادقة على ميزانية الدولة بالنسبة لنفقات التجهيز العمومي تكون بشكل إجمالي وحسب القطاع. ويتم ذلك من خلال:

3-5-1 المصادقة على المشروع لدى المجلس الشعبي الوطني:

لمجلس الشعبي الوطني يصادق على مشروع قانون المالية في غضون سبعة وأربعين (47) يوماً على أقصى تقدير إنطلاقاً من تاريخ إيداعه لدى مكتبه.

3-5-2 المصادقة على المشروع لدى مجلس الأمة:

إجراءات المصادقة على مشروع قانون المالية لدى مجلس الأمة تتم في غضون عشرين (20) يوماً على أقصى حد، إنطلاقاً من يوم إيداعه لدى مكتبه بعد إنتهاء المجلس الشعبي الوطني من إجراءاته تجاهه.

3-6 ابلاغ مقررات البرامج:

وفي هذا الصدد نجد أن نفقات التجهيز تسجل في إطار ترخيص برنامج وتنفذ في شكل اعتمادات مالية. وبهذا وقبل الشروع في أي عملية إلتزام بـ" الترخيص بالبرنامج "على صعيده التنفيذي(التسجيل /التفريد) ، تقوم المديرية العامة للميزانية بإبلاغ كافة المسؤولين المؤهلين بـ"مقررات البرامج" موزعة حسب القطاع الفرعي، بحيث أنها تمثل ترخيص للإلتزام بنفقات التجهيز.

3-7 الترخيص بالبرنامج (التفريد):

مقرر التفريد يصدر عن الوزير أو المسؤول المؤهل (الوالي) باعتبار أنه أمر بالصرف مكلف بالإلنجاز، ويجب أن يتوافق التكوين المادي للمشروع مع ما تم وروده بـ"مقرر البرنامج". "التفريد" لا يمكن أن يتم إلا بعد بروز نتيجة إجراء المناقصة ونضج المشروع، بحيث لا يمكن أن يكون موضوع تسجيل /تفريد للإلنجاز أي مشروع تجهيز عمومي للدولة ممرکز أو غير ممرکز إذا لم يتم استكمال دراسات تنفيذ هذا المشروع، واستلامها والموافقة عليها . إن تسجيل المشروع بالنسبة لميزانية التجهيز يجب أن يتم في إطار حصص منفصلة.

المطلب الثاني: أنماط المشاريع التنموية للتطبيق.

يفرق المرسوم التنفيذي 227/98 المؤرخ بتاريخ 13 يوليو 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز في مادته الرابعة بين نفقات التجهيز المنفذة في إطار البرامج القطاعية الممرکزة، وتلك المنفذة في إطار البرامج القطاعية الغير ممرکزة والمخططات البلدية للتنمية هذه البرامج يفوق تنفيذها السنة الواحدة ومبالغها كبيرة لذا يتم إنجازها عن طريق صفقات عمومية.

1- البرامج القطاعية الممركزة (Programmes Sectoriales Des Communes)PSC:

تخص التجهيزات العمومية الممركزة، تجهيزات الادارات المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة، وتسجل باسم هذه الادارات والمؤسسات والهيئات.

البرامج القطاعية الممركزة تبلغ سنويا من طرف وزير المالية للوزراء القطاعيين المعنيين ومسؤولي الادارات المتخصصة والمؤسسات ذات الاستقلال المالي بواسطة مقرر برنامج (décision programme) أما مقرر تسجيل المشروع فيعد من طرف الوزراء المعنيين أو مسؤولي الادارات المتخصصة.

يعد مقرر البرنامج ومقرر تسجيل المشروع بناء على الملف التقني للمشروع الذي يشمل:

- بطاقة فنية تتضمن المحتوى المادي وكلفة المشروع وبرنامج الإنجاز.
- تقرير تقديري عند اقتضاء مختلف البدائل.
- نتائج المناقصات هي تقوم الكلفة بالعملة الصعبة وكيفية تمويلها.

ويقوم الوزير المختص بتوزيع الاعتمادات المبلغة له بين الأمرين بالصرف الموضوعين تحت وصايته، حسب كل باب كما يمكنه تفويض رخص البرامج كاملة مع اعتمادات الدفع الخاصة بها لأحد المدراء التنفيذيين على مستوى احدى الولايات، عندما يصل ملف نفقات PSC إلى خزينة الولاية تكون أول عملية هي المراقبة والفحص على مستوى مكتب الرقابة والتحقيقات لنفقات التجهيز. بعد التحقيق من تمام الملف وتطابق مختلف المبالغ مع بعضها يحول الى مكتب الاعتراضات والتحصيل الذي يراقب بدوره وجود أي اعتراضات ضد المستفيد سواء من قبل المحاسبين العموميين كدليل أنه مدين من طرف الدولة ومن قبل هيئات اخرى.

2- البرامج القطاعية غير ممركزة (Programmes Sectoriales De developement)PSD:

تخص برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي، وتبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة (المدونة) بموجب مقرر برنامج من الوزير المكلف بالمالية ويعرف بعدد مكون من ستة أرقام يحوي سنة التسجيل ورمز الولاية ورقم الأمر الذي يكون زوجيا.

مقرر البرنامج يخصص للولاية رخص البرامج واعتمادات الدفع حسب كل قطاع فرعي، أما دور الوالي فيكون في قرار تسجيل المشروع ويعتبر الوالي هنا أمرا بالصرف وحيدا لذا فإن المحاسب العمومي المختص لتنفيذ عملياته هو أمين الخزينة الولائي.

أما بالنسبة للعمليات المحاسبية واجراءات عملية الدفع الخاصة PSD على مستوى خزينة الولاية فتتم

بنفس الكيفية التي تجرى بها عمليات PSC وحتى ملف النفقة هونفسه لأن معظم عملياته تكون على شكل صفقات عمومية.

3- المخططات البلدية للتنمية⁽³⁷⁾ (Programmes Communaux de developement):

وهو تلك الاعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة للبلديات لضمان تنمية متوازنة، ويظهر في الميزانية العامة للدولة (الجدول ج) كقطاع مستقل ويتمحور حول النشاطات ذات الأولوية في التنمية حيث يشمل القطاعات الفرعية التالية: الفلاحة والري، البنى التحتية الادارية والاقتصادية والاجتماعية، التربية والتكوين.

بعد صدور قانون المالية السنوي يقوم وزير المالية بتقسيم الغلاف المالي المخصص على الولايات وتستقبل مديرية التخطيط وهيئة الاقليم سنويا مقرر رخص البرامج ومقرر اعتمادات الدفع المخصصة للولاية، ثم يقوم الوالي بتوزيع الغلاف المالي المحصل عليه على البلديات مراعيًا في ذلك إمكانياتها الاقتصادية والمالية ويعطي الأولوية للبلديات المحرومة والأقل تنمية.

وبناء عليه تقوم مديرية التخطيط وهيئة الاقليم بإعداد مقررات التسجيل الخاصة بكل عملية وترسل نسخا منها للبلدية المعنية، الدائرة، مديرية الادارة المحلية، أمين خزينة البلدية، أمين خزينة الولاية، ومديرية الضرائب، بعد ذلك تشرع البلدية في إنجاز المشاريع التي استفادت منها .

المطلب الثالث: الأعوان المكلفة بتنفيذ ميزانية المشاريع التنموية.

تمارس كل من وزارة المالية، المجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة مهام واختصاصات في إطار قوانين مالية وتهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين: هدف سياسي، وهدف مالي، فالهدف السياسي يرمي إلى تحقيق شرعية الإعتمادات وعدم تجاوزها وضمان تحصيل الإيرادات أما الهدف المالي يرمي إلى حماية الأموال العامة وإنفاقها في إطار شرعية القوانين.

1- الامرين بالصرف.

عرف الأمر بالصرف بأنه الشخص الذي يعمل باسم الدولة والجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ويقوم بعملية التعاقد وبتصفية دين الغير أو قيمته أو بتحصيل الإيرادات العامة ويأمر بصرف النفقات وفي هذا الإطار يتحقق من حقوق الهيئات العمومية³⁸.

³⁷ - بن عابد مختار، برامج الاستثمارات العمومية: التأصيل النظري، المحتوى التقني وأثر التقييس الاقتصادي على المتغيرات الداخلية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³⁸ - علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 130

ويقسم الامرين بالصرف إلى قسمين :الامرین بالصرف الرئيسيين والامرین بالصرف الثانويين ويمكن في حالة غيابهم تفويض اختصاصاتهم إلى غيرهم.

1-1 الامرين بالصرف الرئيسيين:

يختلفون حسب النطاق الذي يمارسون في إطاره اختصاصاتهم سواء كان ذلك على مستوى الدولة أو على مستوى الجماعات المحلية أو المؤسسات العامة الوطنية أما على مستوى الدولة فالوزراء هم الامرين بالصرف الرئيسيين يأمرهم بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات ،أما على مستوى الجماعات المحلية سأتها الولائية فالوالي أمر بالصرف وبحكم القانون فإنه أيضا أمر بالصرف بالنسبة للتسيبقات المختصة للمجلس التنفيذي الولائي والبلدي إلا أن رئيس المجلس الشعبي البلدي أمر بالصرف فيما يتعلق بإصدار الحوالات ووضع كشوفات لمجموع إيرادات البلدية المحصلة، والأمر بالصرف عن المؤسسات المحلية هو رئيس مجلس الإدارة أو مدير المؤسسة،بينما في المؤسسات العامة الوطنية فالأمر فيها اختياري فقد يتحدد الأمر بالصرف في قانون التأسيس وفي حالة عدم ذكره، يكون مدير المؤسسة هو الأمر بالصرف ومدير الجامعة هو الامر بالصرف بالنسبة للجامعة والكليات التابعة لها.

1-2 الأمرين بالصرف الثانويين:

الامرین بالصرف الثانويين يتواجدون على مستوى الدولة والإدارات المحلية ومن حيث المبدأ فإن كل أمر بالصرف رئيسي يجوز أن يكون أمر بالصرف ثانوي لأن توزيع الاختصاص بين هذا الصنف من الموظفين يقتضي أن يكون إلى جانب الأمر بالصرف الرئيسي أمر بالصرف ثانوي فالوالي أمر بالصرف في جميع العمليات المالية التي تهم المصالح المدنية على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات المحلية والوطنية ولكنه يمكن للامرین بالصرف الرئيسيين والثانويين في هذه الحالة تفويض سلطاتهم لأشخاص ينوبون عنهم في حالة غياب أو مانع .

1-3 الأمر بالصرف الوحيد:

يعتبر الوالي أمرا بالصرف وحيدا بالنسبة لتنفيذ عمليات التجهيز غير الممركزة حيث يتولى بصفته الأمر بالصرف الوحيد ، توزيعها على الفصول بالنسبة لكل قطاع فرعي، كما يمكنه تحويل الاعتمادات من قطاع فرعي لآخر.

فالأمر بالصرف الوحيد لايعتبر أمرا بالصرف أساسي لأنه لا يتمتع بميزانية خاصة، فالاعتمادات التي يسيرها تابعة مباشرة لميزانية التجهيز للدولة، ولايعتبر أمرا بالصرف ثانوي لأن الإعتمادات التي يسيرها لا تبلغ له وفق لأوامر الإعتمادات، بل محولة له في بداية السنة تنفيذا للبرنامج السنوي للتجهيز⁽³⁹⁾.

³⁹- Bissaad Ali : Droit De La Comptabilité Publique, Edition Houma, Alger, 2004, P 168.

2- المراقب المالي:

يعين وزير المالية مراقب مالي يتولى عملية رقابة إدارية سابقة حيث يقوم بالتأشير على التعهد بالنفقات ومسك حساب التعهدات ، وتظهر أهمية المراقب المالي أن كل اقتراح بإنشاء تعهد بنفقة جديدة يخضع من طرفه لعملية مطابقة القوانين والنظم المالية فتخضع لفحص ورقابة بحيث أن المراقب المالي يتأكد من وجود فصل خاص بهذه النفقات في الميزانية وتوفر الاعتماد الكافي في ذات الفصل من الميزانية ثم عليه أن يفحص التعهد بالنفقة من حيث مشروعيتها ومطابقتها للقوانين والنظم وبهذا يتمكن المراقب المالي من الإطلاع على ظروف تسيير الإدارة وهذا بغض النظر عن الإعتبارات المالية.

وقد يكلف المراقب المالي بمهام وتحقيقات من طرف وزير المالية لدى بعض الإدارات والمؤسسات العمومية وعلى هذه الإدارات ان تضع تحت تصرف المراقب المالي كل سجلات المحاسبة والوثائق المثبتة للعمليات.

3- المحاسبين العموميين.

يعتبر محاسبا عموميا تبعا لنص المادة 33 من قانون 20/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق

بالمحاسبة العمومية، كل شخص معين بطريقة قانونية للقيام بالعمليات التالية:

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات.
- حفظ الأموال والسندات والقيم والأشياء والمواد المكلف بها.
- تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والمواد.
- حركة حسابات المتاحات النقدية.

يعتبر تعيين المحاسبين العموميين وانتهاء مهامهم من الصلاحية الحصرية للوزير المكلف بالمالية، وهما نوعين:

3-1 المحاسبون العموميون الرئيسيون:

يتمثلون في المحاسبون المطالبون في نهاية السنة بتقديم حساب التسيير لمجلس المحاسبة والمتعلق بفترة تنفيذ الميزانية التي تمتد إلى غاية 31 مارس من السنة الموالية، وبذلك فهم يجمعون كل العمليات المالية للمحاسبين الثانويين التابعين لهم، ويمكن أن نذكر فيما يلي المحاسبون الرئيسيون للدولة:

- العون المحاسب المركزي للخزينة، أمين الخزينة المركزي، أمين الخزينة الرئيسي، أمناء الخزينة للولايات، الأعيان المحاسبون للميزانيات الملحقة، أمناء الخزينة للبلديات بالنسبة لميزانية البلدية، أمناء الخزينة للقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية بالنسبة لميزانية القطاعات.

3-2 المحاسبون العموميون الثانويون:

يعتبر محاسبون ثانويون أولئك الذين يتولى محاسب رئيسي تجميع عملياتهم ويمكن حصرهم فيما يلي:

- أمناء الخزينة للبلديات، أمناء الخزينة للقطاعات الصحية والمراكز الاستشفائية الجامعية، قابضوا الضرائب، قابضوا الجمارك، محافظوا الرهن. حيث يقوم هؤلاء الأعوان شهريا بارسال كل الوثائق والكشوف الحسابية إلى المحاسب الرئيسي وذلك بغرض تجميع الإيرادات والنفقات وفقا للصيغ المحددة من قبل الوزير المكلف بالمالية⁴⁰.

المبحث الثاني: آلية الشروع في تنفيذ ميزانية المشاريع التنموية

يكتسي موضوع نظام الصفقات العمومية أهمية بالغة لاقتصاديات الدول، وتنبع هذه الأهمية من كون الصفقة العمومية الطريقة القانونية التي تستخدمها السلطة التنفيذية (الحكومة) ممثلة في الإدارات العمومية التابعة لها لتنفيذ مختلف مشاريعها وتجسيدها، وذلك باللجوء إلى التعاقد (إبرام صفقات) مع مختلف المتعاملين لإنجاز المشاريع بأعلى جودة ممكنة وبأقل التكاليف وفي أقصر الآجال الممكنة.

المطلب الأول: أساسيات حول الصفقات.

1- تعريف الصفقات العمومية:

في إطار المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ 10 أكتوبر 2010 و المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و لا سيما المادة الرابعة منه حيث نصت على أن الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به تبرم و وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم قصد إنجاز الأشغال و اقتناء المواد و الخدمات و الدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة نلاحظ من هذا التعريف أنها تشمل احدى العمليات الآتية أو أكثر: اقتناء اللوازم، إنجاز الأشغال، تقديم الخدمات، إنجاز الدراسات.

فالصفقة العمومية هي عقد اداري مكتوب يبرمه أحد اشخاص القانون العام، الولاية، البلدية، والمؤسسة العامة ذات الطابع الإداري في النظام القانوني الجزائري مع احد الاشخاص القانونية الأخرى عام أو خاص، طبيعي أو معنوي كمقاول أو مورد وفق شروط معينة ومحددة قانونا، بهدف إنجاز أو تنفيذ اشغال عامة أو توريدات أو اداء خدمة، على أن تسلك الإدارة المتعاقدة في ذلك اساليب القانون العام⁴¹.

⁴⁰ - المادة 37 من المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 28 صفر 1412 هـ الموافق ل 07 سبتمبر 1991 والمتعلق باجراءات وكيفيات ومحتوى محاسبة الأمور بالصرف والحاسبون العموميون الصادرة في الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد43.

⁴¹ - المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 28 شوال 1431 هـ الموافق ل 07 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 07 أكتوبر 2010، العدد 58 .

2- مبادئ تطبيق الصفقات العمومية.

أبرز المشرع الجزائري مبادئ أساسية وجب مراعاتها لاستكمال الصفقة العمومية ، كما تنص المادة 03 من قانون تنظيم الصفقات العمومية على أنه " : لضمان نجاعة الطلبات العمومية و الاستعمال الحسن للمال العام ، يجب أن تراعي في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية و المساواة في معاملة المرشحين و شفافية الإجراءات ضمن احترام أحكام هذا المرسوم ، يقوم قانون المنافسة ثلاثة مبادئ أساسية وهي على النحو الآتي:

1-2 شفافية الإجراءات:

تعتبر شفافية الإجراءات و اختيار المتعامل المتعاقد في مجال الصفقات العمومية أمرا جوهريا لأنه يسمح بممارسة الرقابة سواء الإدارية منها و المالية بفعالية و على مستوى جميع مراحل إجراءات إبرام الصفقة العمومية و الواقع أنه لا يمكن تسليط الجزاءات المختلفة على الإخلال بالتنظيم الخاص بالصفقات العمومية إلا إذا كان إبرام الصفقة ظاهريا و مرئيا ، و لا يتأت ذلك إلا بوجود و تبني إجراءات خاصة باختيار المتعامل المتعاقد .

إن تكريس الشفافية في إجراءات الصفقات العمومية نابع من مبدأ ديمقراطي الذي يعترف به الدستور وكما زادت نسبة الشفافية كلما قلت نسبة الفساد.

كما يعد هذا المبدأ تنمية أساسية يجب على الإدارة المتعاقدة أن تكرسه عبر مختلف المراحل التي تمر بها الصفقة العمومية كما يعد هذا المبدأ آلية من آليات الحكم الراشد⁴² . "

2-2 الحرية في الترشح:⁴³

ويعني مبدأ حرية المنافسة إعطاء الفرصة لكل من تتوفر فيه شروط المناقصة ليتقدم بعرضه للإدارة المتعاقدة، غير أن هذا المبدأ لا يعني انعدام سلطة الإدارة المتعاقدة في تقدير صلاحية العارضين وكفاءتهم على أساس مقتضيات المصلحة العامة .

إلا أن الإدارة ملزمة باحترام مبدأ حرية المنافسة فلا يجوز لها إقصاء متعهد أو منعه من المشاركة إلا في حالة عدم توافر الشروط المعلن عنها في إعلان المناقصة فيه ما يفيد أن الاشتراك في الصفقات العمومية يعد أمرا اختياريا للمتعاقد الذي يكون حرا في المشاركة أولا.

2-3 المساواة بين المترشحين:

وهو كفالة حق تقديم العروض إلى جميع من يستوفون الشروط المطلوبة و دراستها وفق نفس

⁴² - زوزو زوليحة، جرائم الصفقات العمومية وآليات مكافحتها في ظل القانون المتعلق بالفساد، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون جنائي، جامعة قاصدي مرباح)، ورقلة، 2011/2012، 198

⁴³ - زوزو زوليحة، جرائم الصفقات العمومية وآليات مكافحتها في ظل القانون المتعلق بالفساد، مرجع سبق ذكره، ص 196.

الإجراءات و الأشكال التي حددها القانون المعمول به دون تهميش أي عارض و أحيانا يتدخل المشرع و يفرض على الإدارة أن تضع شروط معينة تناسب مع طبيعة المشروع كما هو الحال مثلا بالنسبة للاستشارة الانتقائية أو المسابقة، و هو ما يقلص مبدأ المنافسة و يحصره في فئة معينة من العارضين و هذا راجع إلى خصوصية و نوع الصفقة .

إن مبدأ المساواة بين المترشحين لا يعني الأخذ بالضوابط التي يجب أن يتحلى بها في ما يخص ملفه التقني و الاقتصادي و الصفة و الشروط القانونية ، و هذا ما قضت به المادة 52 من قانون الصفقات العمومية على أنه:

- " يقصى ، بشكل مؤقت أو نهائي ، من المشاركة في الصفقات العمومية ، المتعاملون الاقتصاديون:⁴⁴
- الذين هم في حالة الإفلاس أو التصفية أو التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح.
 - الذين هم محل إجراء عملية الإفلاس أو التصفية أو التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح.
 - الذين كانوا محل حكم قضائي له حجية الشيء المقضي فيه بسبب مخالفة تمس بنزاهتهم المهنية.
 - الذين لا يستوفون واجباتهم الجبائية و شبه الجبائية.
 - الذين لا يستوفون الإيداع القانوني لحسابات شركاتهم.
 - الذين قاموا بتصريح كاذب "

3- أنواع الصفقات العمومية:

يمكن تقسيم الصفقات العمومية إلى فئتين حسب المعيار المعتمد للتقسيم.

3-1 حسب الطبيعة:⁴⁵ هناك أربعة أنواع من العقود و هي:

3-1-1 الصفقة البسيطة: و هي صفقة وحيدة ينفذها شخص واحد.

3-1-2 عقد البرنامج :

وهو يأخذ شكل اتفاقية سنوية أو متعددة السنوات تكون مرجعا و تنفذ من خلال صفقات تطبيقية (هذه الإتفاقية تحدد طبيعة الخدمات الواجب تأديتها وأهميتها والموقع و مبلغ عقد البرنامج و رزنامة إنجازها)، ويرم مع المتعاملين العموميين الوطنيين أو مع المتعاملين الخواص الوطنيين المؤهلين والمصنفين قانونا كما يمكن أن يبرم مع المؤسسات الأجنبية الكائنة في الجزائر طبقا للتشريع المعمول به ويمكن أن يبرم أيضا مع

⁴⁴ - مراد بلعيات ، مجال تطبيق قانون الصفقات العمومية في التشريع الجزائري ، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي فارس، المدينة، 20/05/2013، ص6

⁴⁵ - جميلة حميدة، مفهوم الصفقات العمومية بين الطبيعة التعاقدية والقيود التشريعية، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي فارس، المدينة، 20/05/2013، ص4

المتعاملين الأجانب الذين تتوفر لديهم ضمانات تقنية ومالية، و أهم خصائص عقد البرنامج أنه ينصب حول عمليات معقدة و أنه اتفاق مرجعي لأن تنفيذه يتم وفق صفقات تطبيقية و ذلك في حدود القروض المتاحة.

3-1-3. صفقة الطلبات :

وهي الصفقة التي لا يمكن فيها تحديد الخدمات و نمط تنفيذها بدقة مسبقا و تحدد مدة صفقة الطلبات بسنة واحدة قابلة للتجديد على ألا تتجاوز خمس سنوات و يجب فيها تحديد كمية و/أو قيمة الحدود الدنيا و القصوى للوازم و/أو الخدمات موضوع الصفقة، وهي تتعلق عموما باقتناء اللوازم أو تقديم خدمات ذات النمط العادي أو التكراري.

3-1-4 الصفقة المجزأة:

هي عبارة عن مجموعات منفصلة من الأشغال يعهد بها إلى عدة متعاملين حيث يختص كل واحد في تنفيذ قسم من العملية، و لا يجوز تجزئة العملية في شكل حصص منفصلة إلا طبقا على دفتر شروط المناقصة و هيكل رخصة البرنامج كما هو محدد في مقرر التسجيل الذي يعده الأمر بالصرف المعني.

3-2 تقسيم الصفقات حسب موضوع الصفقة⁴⁶

تنقسم الصفقات بحسب موضوعها إلى:

3-2-1 صفقة التوريدات :

و تنصب على الحصول على المواد المنقولة (أي التي يمكن نقلها دون أن يصيبها إتلاف).

3-2-2 صفقة الانجاز : و تنصب على مشاريع الأشغال الرامية لإنجاز العمارات و البنايات.... و كذا إحدات الإصلاحات بها و صيانتها.

3-2-3 صفقة الخدمات : و تنصب على مجموع الخدمات.

3-2-4 صفقات الدراسات : و تنصب حول موضوع الدراسات (المخططات ,التقديرات...).

المطلب الثاني: اعداد الصفقات العمومية .

إن إعداد الصفقة العمومية يتطلب تحضيرا دقيقا و مدروسا و يتحدد ذلك أساسا⁴⁷.

1- تحديد الحاجيات:

⁴⁶ - جميلة حميدة، مفهوم الصفقات العمومية بين الطبيعة التعاقدية والقيود التشريعية، مرجع سبق ذكره ص05

⁴⁷ - رشيد سامي، آليات تنفيذ الصفقات العمومية في القانون الجزائري، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي فارس، المدينة، 2013/05/30، ص13/12.

إن تحديد الحاجيات المطلوبة يمر بمسار طويل تتحدد معالمه بما يلي:

- إحصاء الحاجيات
- تحليل المعطيات.
- ضبط الحاجيات بدقة.
- إنجاز الدراسات المطلوبة.

1-1 مرحلة الإحصاء:

تمثل هذه المرحلة حجر الزاوية و المحور الرئيسي في تحديد الحاجيات المطلوبة وهي تقوم على مجموعة عناصر و هي:

- إجمال الحاجيات المعبر عنها للسنوات الماضية.
- تقييم الأهداف التي تم التوصل إليها و النقائص المسجلة.
- الأخذ بالحسبان التطور الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع.
- ضبط مخطط التنمية.

2-1 مرحلة التحليل:

وفي هذه المرحلة تعمق الإدارة من عناصر تحليل الخيارات المختلفة آخذة بعين الاعتبار النتائج المسطرة و العوائق المحتملة و نوعية الخدمات أو الأشغال ثم تحديد كل الأطراف المتداخلة.

3-1 مرحلة ضبط و تحديد الحاجة:

و في هذه المرحلة تكون الإدارة قد حددت برنامجها بدقة و محددة بوضوح: أهدافها- الصلاحيات- الجداول الزمنية للأشغال- الميزانية- وضع آليات التنفيذ و العلاقات مع المتدخلين و الشركاء- تحديد أنواع الرقابة و تحديد الصعوبات المحتملة، و علاوة على ذلك و أثناء الدعوة للمنافسة قد تظهر الحاجة إلى معطيات تكميلية و منها خصوصا:

- معايير الإنتاج و النوعية، الوقت الخاص بالإنجاز، خيارات الموقع، الخيارات المختلفة، الضوابط الإجبارية.

2- الدراسات المسبقة:

إن الدراسات المسبقة التي تقوم بها الإدارة تسمح بتحديد دقيق للحاجيات المطلوبة و تسمح باتخاذ القرار النهائي لتنفيذ المشروع كما تؤمن تنفيذ إنجاز المشروع بصفة سليمة من الأخطاء، و عليه فإنه يتعين القول أن الدراسات المسبقة ضرورية لكل صفقة.

وأنه يتعين أخذ الوقت اللازم الذي تقتضيه الدراسات و اتخاذ القرارات و المخططات المطلوبة بكل وضوح و اختيار مكتب أو مكاتب الدراسات المؤهل أو المختص بالنظر إلى طبيعة كل مشروع و العمل على توافق

الهيئة المتعاقدة مع مكاتب الدراسات.

1-2 دراسة النجاعة:

إن هذه الدراسة ضرورية في حياة المشروع و هي تسمح بالإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل أن المشروع قابل للإنجاز؟
- و ما هي الشروط التقنية و المالية لذلك؟
- هل هذه الشروط المطلوبة ممكنة و منطقية؟
- و في أي نسق يكون المشروع قابلا للإنجاز؟

2-2 دراسة الملائمة:

على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، تسمح هذه الدراسة من قياس أهمية و مردودية المشروع المراد إنجازه و يمكن بالتالي: تحديد إيجابيات و سلبيات المشروع.

3-2 دراسة تأثير المشروع على البيئة:⁴⁸

تهدف هذه الدراسة إلى ضمان عدم تأثير المشروع على البيئة و تنصب هذه الدراسة على:

- تحليل و دراسة موقع إنجاز المشروع.
 - تحليل و دراسة تأثير المشروع على البيئة.
 - أخذ الاحتياطات الممكنة للحد أو الإنقاص من الأضرار التي يمكن أن تنجر عن المشروع و كذا رصد الأموال الممكنة للتصدي لذلك.
 - معرفة الأسباب التي من أجلها سن المشروع.
- و تخضع هذه الدراسة لتحقيق عام ينتهي بقرار من وزارة البيئة يتضمن الموافقة أو رفض إنجاز المشروع.

4-2 الدراسة الجيوتقنية للأرض:

تسمح هذه الدراسة من تحديد الخصائص الميكانيكية للأرضية المراد إنجاز المشروع عليها، و توجه مثل هذه الدراسة صاحب المشروع لاختيار الأرضية المناسبة.

5-2 الدراسة القبلية (دراسة المشروع الأولي):

و يتمثل ذلك في المشروع التمهيدي العام (A.P.S.) و المشروع التمهيدي المفصل (A.P.D).
فأما الأول فيهدف إلى تحديد الترتيبات و اقتراح الأولويات و من ثم اقتراح صورة المشروع، بينما ينصب الثاني على تعميق الدراسة لحل المتوصل إليه للمشروع .

6-2 الدراسات المختلفة للشبكات:

⁴⁸ - رشيد سالمي، آليات تنفيذ الصفقات العمومية في القانون الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص15

ويبدأ ذلك أولاً بمحصر الشبكات الموجودة أو المطلوبة و من ثم إيجاد وسائل تفاديها، و المحافظة عليها وتتم الدراسات بهذا الشأن مع الهيئات المختصة: (سونلغاز- البريد- مؤسسة توزيع المياه إلخ...).

3- إكتساب الأرضية وتسجيل المشروع:

3-1 إكتساب الأرضية:

يتطلب القانون أن تكون المصلحة (صاحبة المشروع) مالكة للأرضية المراد إنجاز المشروع عليها، و يتم إكتساب أو الحصول على الأرضية وفقاً للقانون بإحدى الطرق التالية:

- إما بالتراضي (الشراء- التبادل- الهبة...).

- أو بإجراءات نزع الملكية للمنفعة العمومية وفق قواعد نزع الملكية للمنفعة العامة و منها الإشهار، تبليغ القرارات، احترام الآجال، تقدير التعويض العادل المنصف و المسبق.

3-2 تسجيل المشروع:

و يتم ذلك وفقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم: 597/93 المؤرخ في: 1993/02/27 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة (المعدل و المتمم)، و يتم تمويل المشروع من طرف ميزانية الدولة. إن النفقات العامة للتجهيز و كذلك النفقات العامة للتسيير تسجل جميعها بميزانية الدولة تحت شكل ترخيصات برامج (A.P) و تنفذ بواسطة قروض دفع (C.P).

المطلب الثالث: طرق واجراءات إبرام الصفقات العمومية.

1- طرق إبرام الصفقات العمومية:

يحدد التنظيم طريقتين لإبرام الصفقات:⁴⁹

1-1 المناقصة:

تعرف المناقصة كأسلوب للتعاقد على أنها إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أفضل عرض، لذا فإن المناقصة هي جملة الاجراءات التي حددها المشرع للادارة، و قيد بها سلطتها في اختيار المتعامل معها، وذلك بإقامة التنافس بين أكبر عدد ممكن من العارضين، بهدف الوصول إلى إبرام العقد مع المناقص الذي يقدم العرض الأقل سعراً والافضل شروطاً وهو ما أكده المشرع الجزائري من خلال تعريفه للمناقصة ، كما حدد المرسوم الرئاسي 10-236

⁴⁹ - فيصل نسيغة، النظام القانوني للصفقات العمومية وآليات حمايتها، مجلة الاجتهاد القضائي، مجلة الإجتهد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05 ، ص113.

المتضمن تنظيم الصفقات العمومية أشكال المناقصة و صنفها في خمسة نوجزها فيما يلي:

1-1-1 المناقصة المفتوحة:

(المادة 29 من المرسوم الرئاسي 10-236 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية) و هي الإجراء الذي يمكن أي مترشح من تقديم عرضه، و يتم الإعلان عنها بموجب إعلان يتم بموجبه دعوة المترشحين لتقديم ملفاتهم في تاريخ محدد و يتم بعدئذ فتح العروض في جلسة علنية من طرف لجنة فتح الأظرفة كما يتم تقييم العروض من طرف اللجنة المختصة (لجنة تقييم العروض).

1-1-2 المناقصة المحدودة:

(المادة 30 من المرسوم الرئاسي 10-236 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية) و هي إجراء لا يسمح فيه بتقديم تعهد سوى للذين تتوافر فيهم الشروط التي تحددها المصلحة المتعاقدة مسبقا. و تسبق المناقصة عموما بالبحث عن المترشحين في شكل انتقائي أولي و يتم الإعلان عن هذا الانتقاء الأولي بالطرق القانونية، و تنصب المناقصة المحدودة عموما على الخدمات التي يتطلب تنفيذها مهارات خاصة، و يتم دعوة المترشحين كتابيا بموجب رسالة ويوضح المترشحون في قائمة تسمى: « Short List » و هي القائمة التي تتميز السرية، و يتم دراسة التعهدات بنفس الكيفيات المعمول بها في المناقصة المفتوحة.

1-1-3 الاستشارة الانتقائية:

وهي إجراء يكون المترشحون المرخص لهم بتقديم عروضهم هم المدعوون خصيصا لهذا الغرض و المستوفون للشروط التي تحددها المصلحة المتعاقدة مستقبلا، و يتم اختيار هذا الأسلوب بشأن العمليات المعقدة و الهامة، و تكون قائمة المؤسسات محددة بقائمة « Short List » و تستلم المؤسسة ملف اقصة بعد دعوتها للمنافسة بموجب رسالة، و تتم دراسة العروض و إعطاء الصفقة للمترشح بنفس كيفيات المناقصة المفتوحة، و ما تجدر الإشارة إليه أن المشرع قد حدد عددا معيناً من المترشحين الذين يجب دعوتهم للمنافسة بثلاثة مرشحين على الأقل

1-1-4 المزايمة:

وهي إجراء يسمح بتخصيص الصفقة للمتعهد الذي يقترح أحسن عرض، و تنصب على العمليات البسيطة و العادية و لا تخص إلا المترشحين الوطنيين أو الأجانب المقيمين بالجزائر و يتم الإعلان عن المزايمة و ينشر بالطرق القانونية و بالتعليق و ذلك قبل ثلاثين (30) يوما من آخر أجل لإيداع العروض و يمكن تقليص هذا الأجل في حالات الاستعجال.

1-1-5 المسابقة:

و هي إجراء يضع رجال الفن في منافسة من أجل مشروع يشتمل على جوانب تقنية و اقتصادية و جمالية و فنية خاصة، و قد تنصب المسابقة على:

- فكرة المشروع، تنفيذ المشروع أو فكرة المشروع و تنفيذه معا.
و هذا الإجراء يعد الاستثناء على القاعدة ذلك أن القاعدة و الأصل أن الإدارة هي التي تحدد خصائص الخدمات المطلوبة، بينما في هذا الإجراء فإن المترشح هو الذي يقدم خدماته و ما على الإدارة إلا اختيار العرض الذي يستجيب و احتياجاتها، و يتم الإعلان عن المسابقة أيضا بالطرق القانونية.

1-2 التراضي:⁵⁰

هو الإجراء الذي يسمح للمصلحة المتعاقدة للتفاوض مع المؤسسات أو الموردين الذين ترى ذلك مجديا معهم بدون دعوة للمنافسة و بالتالي، يستفيد من الصفقة المترشح الذي تراه كفؤا لذلك وهو إجراء استثنائي و لا تلجأ إليه المصلحة المتعاقدة إلا إذا كان هو الأفيد، و يتخذ التراضي شكلين:

1-2-1 التراضي بعد الاستشارة:

و تلجأ إليه المصلحة المتعاقدة في الحالات التالية:

- عندما تكون الدعوة للمنافسة غير مجدية.
- في حالة الصفقات المتعلقة بالدراسات و اللوازم و الخدمات الخاصة التي لا تستلزم طبيعتها اللجوء إلى مناقصة، و تحدد قائمة الخدمات و اللوازم بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية و الوزير المعني.

1-2-2 التراضي البسيط:

وهو إجراء يتم بمقتضاه منح الصفقة لأحد المترشحين بدون أية منافسة و لا يلجأ إليه إلا في حالات محددة حصرت بالقانون (المادة: 43 من المرسوم الرئاسي: 10-236).

2- إجراءات إبرام الصفقات العمومية:⁵¹

إذا كانت إجراءات إبرام العقود الخاصة في القانون المدني تمتاز ببساطة الإجراءات و سهولتها، فإنه في مجال العقود الإدارية (الصفقات العمومية) الأمر يختلف عن ذلك، بحيث يجب على الإدارة المتعاقدة إتباع مجموعة من الإجراءات الشكلية المعقدة.

1-2-1 مرحلة الإعلان عن الصفقة وإيداع العروض:

⁵⁰ - فيصل نسيغة، النظام القانوني للصفقات العمومية وآليات حمايتها، مرجع سبق ذكره: ص 115

⁵¹ - فريد كركادن، طرق و اجراءات ابرام الصفقات العمومية -دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والقانون المصري، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي فارس، المدينة، 30/05/2013، ص 08

لضمان مبادئ المناقصة تقوم الإدارة بالإعلان عن رغبتها في التعاقد وتمنح الفرص لكل المتنافسين لإيداع عروضهم.

2-1-1 مرحلة الإعلان عن الصفقة:

تعتبر مرحلة الإعلان عن الصفقة أول إجراء تقوم به الإدارة من أجل إعلام الغير بإرادتها أو رغبتها في التعاقد من أجل حصولها على أفضل عرض، و يقصد بالإعلان إيصال العلم إلى جميع الراغبين بالتعاقد وإبلاغهم عن كيفية الحصول على شروط التعاقد ونوعية المواصفات المطلوبة، ومكان وزمان إجراء المناقصة وقد أوجب المشرع الجزائري ضرورة استيفاء الإدارة إجراء الإعلان إذا ما رغبت في التعاقد، وذلك وفقا لنص المادة 45 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 التي تنص على أنه (يكون اللجوء إلى الإشهار الصحفي إلزاميا)، و يجب أن يحتوي إعلان المناقصة على مجموعة البيانات الإلزامية المتمثلة في:

__ تسمية المصلحة المتعاقدة، وعنوانها، ورقم تعريفها الجبائي.

__ كيفية المناقصة.

__ شروط التأهيل أو الانتقاء الأولي.

__ موضوع العملية.

__ قائمة موجزة بالمستندات المطلوبة مع إحالة القائمة المفصلة إلى أحكام دفتر الشروط ذات الصلة.

__ مدة تحضير العروض ومكان إيداع العروض.

__ صلاحية العروض.

__ إلزامية كفالة التعهد، إذا اقتضى الأمر.

__ التقديم في ظرف مزدوج محتوم تكتب عليه عبارة " لا يفتح " ومراجع المناقصة.

__ ثمن الوثائق عند الاقتضاء .

تتمثل وسائل الإعلان التي يجب على الإدارة نشر الإعلان فيها فيما يلي:

- النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (ن . ر . ص . م . ع).

- على الأقل جريدتين يوميتين وطنيتين، موزعتين على المستوى الوطني.

__ الإشهار المحلي : بحيث يمكن إعلان مناقصات الولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع

الإداري الموضوعة تحت وصايتها والتي تتضمن صفقات أشغال أو لوازم ودراسات أو خدمات يساوي

مبلغها تبعا لتقدير إداري، على التوالي، خمسين مليون دينار 50.000.000 دج أو يقل عنها، وعشرين

مليون دينار 20.000.000 دج أو يقل عنها حسب الكيفيات الآتية:

* نشر إعلان المناقصة في يوميتين محليتين أو جهويتين.

* إصاق إعلان المناقصة بالمقرات المعنية:

-للولاية.

-لكافة بلديات الولاية.

-لغرف التجارة والصناعة والحرف والفلاحة.

-للمديرية التقنية المعنية في الولاية.

2-1-2 مرحلة إيداع العروض:

بعد إعلان الإدارة عن الصفقة في مختلف الوسائل القانونية التي اشترط المشرع ضرورة الإعلان فيها يأتي إجراء آخر يتمثل في إيداع المتنافسين الراغبين في الحصول على الصفقة بإيداع عروضهم، والمقصود بإيداع العروض العروض التي يتقدم بها الأفراد في المناقصة، والتي يتبين من خلالها الوصف الفني لما يستطيع المتقدم القيام به وفقا للمواصفات المطروحة في المناقصة، وكذلك تحديد السعر الذي يقترحه المناقص والذي يرتضي على أساسه إبرام العقد فيما لو رست عليه المناقصة .

أما فيما يخص مضمون العروض فقد نصت المادة 51 من المرسوم الرئاسي 236/10 على أنه يجب أن تشمل العروض على عرض تقني وعرض مالي، ويجب أن يوضع كل من العرض التقني والعرض المالي في ظرف منفصل ومقفل ومختوم يبين كل منهما مرجع المناقصة وموضوعها، ويتضمنان عبارة " تقني " و " مالي"، حسب الحالة .ويوضع الطرفان في ظرف آخر مغلق ويحمل عبارة " لا يفتح - مناقصة رقم موضوع المناقصة "

أ- العرض التقني: يتضمن العرض التقني ما يلي:

-تصريح بالاككتاب.

-كفالة تعهد تفوق واحد في المائة (1%) من مبلغ العرض، فيما يخص صفقات الأشغال والوظائف التي يخضع مبلغها لاختصاص اللجان الوطنية للصفقات ولجان الصفقات القطاعية، والواجب ذكرها في دفاتر الشروط المتعلقة بالمناقصات.

-تصدر كفالة تعهد المتعهدين الجزائريين من طرف بنك خاضع للقانون الجزائري أو صندوق ضمان

الصفقات العمومية، ويجب أن تصدر كفالة تعهد المتعهدين الأجانب من طرف بنك خاضع للقانون

الجزائري يشملها ضمان مقابل صادر عن بنك أجنبي من الدرجة الأولى.

- كل الوثائق التي تخص تأهيل المتعهد في المجال المعني (شهادة التأهيل والتصنيف بالنسبة لصفقات الأشغال

والاعتماد بالنسبة لصفقات الدراسات) وكذا المراجع المهنية.

- كل الوثائق الأخرى التي تطلبها المصلحة المتعاقدة، مثل القانون الأساسي للمؤسسة المتعهدة ومستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف فيما يخص الحرفيين الفنيين.
- الشهادات الجبائية وشهادات هيئات الضمان الاجتماعي بالنسبة للمتعهدين الجزائريين والمتعهدين الأجانب الذين سبق لهم العمل بالجزائر.
- مستخرج من صحيفة السوابق القضائية للمتعهد عندما يتعلق الأمر بشخص طبيعي، وللمسير أو المدير العام للمؤسسة عندما يتعلق الأمر بشركة، لا يطبق هذا الحكم على المؤسسات الأجنبية غير المقيمة في الجزائر.
- شهادة الإيداع القانوني لحسابات الشركة، فيما يخص الشركات التجارية، الخاضعة للقانون الجزائري.
- تصريح بالنزاهة.
- رقم التعريف الجبائي بالنسبة للمتعهدين الجزائريين والمتعهدين الأجانب الذين سبق لهم العمل في الجزائر.
- دفتر الشروط يحتوي في آخر صفحته على عبارة " قرئ وقبل"، ويجب أن يسحب دفتر الشروط من طرف المتعهد أو من طرف ممثله المعين لذلك، ويجب أن يسحب دفتر الشروط، في إطار تجمع، من طرف الوكيل أو من طرف ممثله المعين لذلك إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك في اتفاقية التجمع.
- يجب ألا ترد أي معلومة تتعلق بمبلغ التعهد في أظرفة الخدمات، في إطار المسابقة، ولا في الأظرفة التقنية المتعلقة بإجراءات المسابقة والاستشارة الانتقائية، تحت طائلة رفض هذه العروض.
- عندما يتحتم على المصلحة المتعاقدة طلب وثائق أصلية، فإنه يجب أن يقتصر ذلك على المتعهد الحاصل على الصفقة .

ب- العرض المالي: يتضمن العرض المالي ما يلي:

-رسالة تعهد.

-جدول الأسعار بالوحدة.

-تفصيل تقديري وكمي.

2- 2 مرحلة فحص العروض واعتماد الصفقة⁵²:

بعد انتهاء المدة المحددة في الإعلان لتقديم العطاءات تأتي مرحلة أخرى تتمثل في مرحلة فحص هذه العطاءات، أين يتم فتح الأظرفة المقدمة من طرف المتنافسين مع إرساء الصفقة على المتنافس الذي يقدم أحسن عرض.

⁵² - فريد كركادن، طرق واجراءات ابرام الصفقات العمومية -دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والقانون المصري، مرجع سبق ذكره، ص11

تتولى هذه اللجنة التي
يختارون لكفاءتهم
والتي
الاقتراحات التي
- تتنافى في
-
- هذه غير المعايير في
- في أولى بالترتيب التقني في دفتر
الأولي
ثمنا
التقني
- غير تترتب
في المعني
وفي
لدفتري
2-2-2 مرحلة اعتماد الصفقة⁵³
هذه في أنها
أ- إرساء الصفقة: (المنح المؤقت للصفقة):
في محضرها
في محضرها
في محضرها
في محضرها

⁵³ - حميدة احمد سرير، الصفقات العمومية وطرق ابرامها، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي

- مدير المؤسسة العمومية الخصوصية ذات الطابع العلمي والثقافي المهني.

-

-

يجب يشير
إلى
بهما
جميع

محددا

محل

المشتركة

التي

حسابها

في

التي لهم

التي احترام

بجماية

ب هذه

2-2-3 الشروع في تنفيذ الصفقة⁵⁴:

بعد الترخيص بالبرنامج الذي
تخفيض
فيما يخص البرامج
غير
PSD
المالي
PCD

التوالي.

أ- إلتزام الصفقات :

المسيرون تأشيرة

⁵⁴ - بن عابد مختار، برامج الاستثمارات العمومية: التأصيل النظرياتي المحتوى التقني، وأثر التقييس الاقتصادي على المتغيرات الداخلية، مرجع سبق ذكره، .22

() :

-

-

- تأشيرة

ب- التزام الملاحق:

: غير

ب-1 الملاحق الخاضعة للجنة الصفقات :

-

-

- تأشيرة

-

ب-2 الملاحق غير الخاضعة للجنة الصفقات :

-

-

ب- محضر في لم 20 % 10 %

-

ODS

وفي الأخير

حتى لم يتجاوز 20 % 10 %

ج- التزام العقود لما يقل مبلغها عن عتبات التمرير بالصفقات :

:

-

-

ب- محضر وفترة التحضير

-

التي خلالها

-	الإنجاز، وعلى	بإنجاز	في	تخطي غير
		(....)	منازعاتي، وفي	الأخيرة
	:			
	تسيير	القانوني	يحكم	لبرنامج
	أهمية	وبالتالي يجب	محكما بحيث	
			لكونها	التي

: وآليات الرقابة على الصفقات العمومية.

1-1- هيئات الرقابة على الصفقات العمومية:

1-1- مفهوم الرقابة.

لقد جاءت عدة مفاهيم للرقابة تختلف حسب الهيئات التي تمارسها والمستويات التي تمارس فيها، كما يمكن أن نطلق وصف الرقابة الإدارية على آلية الرقابة المعتمدة في الهيئات المتخصصة لرقابة الصفقات العمومية في الجزائر والتي جاءت بما مختلف تشريعات الصفقات العمومية.

* أن تشكيلة هذه اللجان لا تخرج عن الموظفين المعنيين بموجب وظيفتهم أو باقي الأعضاء المعينين خصيصا لممارسة هذا النوع من الرقابة، والذين لا يعدوا أن يكونوا سوى موظفين في مختلف المصالح المتعاقدة.

* رقابة الممارسة من طرف هذه اللجان المتخصصة والتي لا تتعدى رقابة المطابقة للتشريعات والتنظيمات المعمول بها⁵⁵ كما ترمي هذه الرقابة إلى مطابقة الصفقات العمومية لأهداف الفعالية والإقتصاد للحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في الأمة.

1-2- مختلف لجان الصفقات العمومية.

⁵⁵ - 116-117 10-236 المتضمن قانون الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 28 1431 هـ الموافق ل 07 2010 58 26.

لنجاح عملية الرقابة القبليّة للصفقات العمومية يتم تشكيل لجان على مستوى مختلف مؤسسات الدولة وهي كالآتي:

1-2-1 اللجنة الوزارية للصفقات:

- تختص اللجنة الوزارية للصفقات بدراسة صفقات الإدارة المركزية للوزارة.

- دراسة الطعون المقدمة من المتعهدين الذين لم تأخذ تعهداتهم والمصادقة على دفتر الشروط.

- الوزير المعني أو ممثله، رئيسا.

(02)

وبالنسبة للصفقات المبرمة فالأسقف المالية تكون كما يلي:

600 000 000	8 000 000	- بالنسبة لصفقات الأشغال العامة:
150 000 000	8 000 000	- بالنسبة لصفقات التوريدات:
100 000 000	4 000 000	- بالنسبة لصفقات الخدمات:
60 000 000	4 000 000	- بالنسبة لصفقات الدراسات:
		1-2-2 اللجنة الولائية للصفقات:
236-10	135	

الوالي أو ممثله، رئيسا.

(03) ممثلين عن المجلس الشعبي الولائي.

المدير الولائي للأشغال العمومية.

مدير التخطيط وهيئة الإقليم.

-

- أمين الخزينة الولائي والمراقب المالي.

وتختص هذه اللجنة بدراسة الصفقات العمومية حسب ثلاثة مست :

- الشخص المعنوي العام المبرم للصفقة.

-

-

أ- الصفقات التي تبرمها البلدية ومؤسساتها العمومية ذات الطابع الاداري:

- بالنسبة لصفقات انجاز الأشغال واقتناء اللوازم:

50 000 000

- بالنسبة لصفقات الدراسات والخدمات: 20 000 000

ب- الصفقات التي تبرمها الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري تحت الوصايا

والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري للوزارة ذات الاختصاص المحلي والمؤسسات العمومية

ذات الطابع الصناعي والتجاري وذات الاختصاص المحلي كآتي:

- بالنسبة لصفقات الأشغال: 8 000 000 50 000 000

- بالنسبة لصفقات اللوازم: 8 000 000 50 000 000

- بالنسبة لصفقات الدراسات والخدمات: 4 000 000

20 000 000. الملاحظ هنا أن هناك تداخل في الاختصاص على مستوى اللجنة الولائية

للصفقات العمومية واللجنة الوزارية للصفقات العمومية من خلال الأسقف المالية ذاتها، لكن اعتمد المشرع

على معيار الشخص المعنوي المبرم للصفقة لتنف.

1-2-3 لجنة الصفقات البلدية:

تختص هذه اللجنة بدراسة مشاريع الصفقات التي تبرمها البلدية والمؤسسات العمومية ذات الطابع

الإداري تحت الوصاية ضمن حدود المستوى المنصوص عليه في المادة 137 -10-

236.

- الصفقات التي البلدية ومؤسساتها العمومية ذات الطابع الإداري والتي يساوي مبلغها خمسين

(50000000) فيما يخص صفقات إنجاز الأشغال واقتناء اللوازم بداية من 06

(20000000) فيما يخص صفقات

— أدنى لاعتبارها صفقة عمومية ، وتتم —

137 236-10 :

- رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله، رئيسا.

- (02) عن المجلس الشعبي البلدي.

- (02)) .

يمكن توسيع مجال اختصاصها بمقرر من رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى مشاريع الصفقات المبرمة
بأسمائهم بهذه الصفة لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد، ماعدا من عين منهم بحكم وظيفته.

1-2-4 اللجنة الوطنية للصفقات:

144 236-10 على المحاور الكبرى لاختصاصات اللجنة

:

- المساهمة في برمجة الطلبات العمومية وتوجيهها طبقا للسياسة التي تحددها الحكومة.

- المساهمة في إعداد تنظيم الصفقات العمومية.

- مراقبة شرعية إبرام الصفقات ذات الأهمية الوطنية.

أن اللجنة الوطنية للصفقات هي هيئة متخصصة في مراقبة كافة العقود ذات الأهمية الوطنية

56

والمحلية ولاسيما تلك المتعلقة بانجاز الاس

- تتولى إصدار أية توصية تسمح بأحسن استعمال للطاقت الوطنية في الإنتاج والخدمات، مستهدفة

- تقترح أي إجراء من شأنه أن يحسن ظروف إبرام الصفقات.

- تفحص دفاتر الأعباء العامة ودفاتر الأحكام المشتركة ونماذج الصفقات النموذجية الخاصة بالأشغال

- تقدم رأيها في اعته

- تقترح وتعد نظام داخلي نموذجي للصفقات وتزود به لجنة صفقات المصلحة المتعاقدة.

- تدرس كل الطعون التي يرفعها المتعامل المتعـ

(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر يوسف بن خدة) 2006-

56

- كما تتولى اللجنة الوطنية للصفقات في مجال الرقابة، البت في كل الصفقات الآتية:
- الأشغال التي يفوق مبلغها مائتي مليون دينار (600 000 000) بالإضافة إلى كل ملحق بهذه
- اللوازم التي يفوق مبلغها مائة مليون دينار (150 000 000) بالإضافة إلى كل ملحق بهذه
- الدراسات والخدمات التي يفوق مبلغها ستين مليون دينار (150 000 000) وكل ملحق بهذه

149 : 236-10

(02)

- يعين أعضاء هذه اللجنة ومستخلفيهم بقرار من وزير المالية وذلك بناء على اقتراحات السلطة التي
- 1/3.

تعلن هذه اللجنة وتصدر قرارها خلال 30
كتابة هذه اللجنة.

2- آليات الرقابة على الصفقات العمومية:

ان الأهمية البالغة التي اكتسبتها الصفقات العمومية من حيث الإعتمادات المالية المخصصة لها جعل
المشرع يحدث عدة هيئات لرقابة الصفقات العمومية تكون تدخلاتها أثناء اعداد العقد و قبل تنفيذ الصفقة
و بعدها و الهدف من كل هذه الرقابة هو حماية الأموال العمومية.

2-1 أشكال الرقابة على الصفقات العمومية :

تخضع الصفقات التي تبرمها المصالح المتعاقدة للرقابة بشتى أشكالها داخلية و خارجية و رقابة الوصاية .

2-1-1 الرقابة الداخلية:

120 (236-10) لرقابة الداخلية وفق النصوص التي

تتضمن تنظيم مختلف المصالح المتعاقدة وقوانينها الأساسية، دون المساس بالأحكام
، ويجب أن تبين الكيفيات العملية لهذه الممارسة على الخصوص محتوى مهمة كل هيئة

وصية فإن هذه الأخيرة تضبط تصميمها نموذجيا يتضمن تنظيم رقابة الـ (و لهذا الغرض

57

2-1-2 الرقابة الخارجية:

يتمثل هدف الرقابة الخارجية في التأكد من مطابقة الصفقات المعروفة على الهيئات الخارجية للتشريع والتنظيم المعمول بهما وترمي أيضا إلى التحقق من مطابقة التزام المصلحة المتعاقدة للعمل المبرمج بكيفية و تمارس هذه الرقابة من طرف أجهزة الرقابة المسماة لجان الـ (

).

2-1-3 رقابة الوصاية:

تمارس هذه الرقابة من طرف السلطة الوصية وتهدف أساسا إلى التحقق من مطابقة الصفقات التي تبرمها المصلحة المتعاقدة لأهداف الفعالية والاقتصاد والتأكد من أن العملية التي هي موضوع الصفقة تدخل فعلا في إطار البرنامج والأولويات المرسومة للقطاع. وعند التسليم النهائي للمشروع تعد المصلحة المتعاقدة تقريرا تقييما عن ظروف إنجاز المشروع المذكور وكلفته الإجمالية مقارنة بالهدف المسطر أصلا ويرسل هذا التقرير حسب نوعية النفقة الملتم بها إلى الوزير أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي، وكذلك إلى هيئة الرقابة الخارجية المختصة.

2-2 الرقابة المالية قبل وأثناء تنفيذ الصفقة.

2-2-1 المراقبة المالية:

أنشأت من أجل الحفاظ وترشيد الأموال مومية، وتكون على جانب النفقات وتهتم أساسا بالتأشير قبل التسديد والالتزام بالصرف وهذه مهمة يقوم بها المراقب المالي والقابض عندما تكون على

:

- الجهة الآمرة بالصرف ، مطابقة الصفقة مع القوانين والتنظيم المعمول به، توفر الغلاف المالي، توافق المبلغ الاجمالي للصفقة مع البنود المحتواة، التأكد من وجود تأشير لجنة الصفقات والمصلحة المتعاقدة، وللمراقب المالي مدة يدرس فيها الملف وخلالها إما يوافق أو يرفض :
- (10) أيام بالنسبة للصفقات المتعلقة بميزانية التسيير.
- (20) يوما بالنسبة للصفقات المتعلقة بميزانية التجهيز في حالة الرفض المؤقت أو النهائي.

⁵⁷- علاق عبد الوهاب، الرقابة على الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق

في الحالة الأخيرة يمكن للمصلحة المتعاقدة رفع مقرر تجاوز إلى اللجنة الوطنية للصفقات واللجنة المعند مجلس المحاسبة ويعلم المراقب المالي بما يجري.

2-2-2 رقابة المحاسب العمومي:

الإجراءات اللازمة ثم ترسل إلى المحاسب العمومي بوصول استلام قبل عشرين (20)

ليحول بدوره المبلغ المعين لحساب المقابلة خلال عشرة (10) .

إن المحاسب العمومي والممثل في مصلحة الخزينة، والقابض أو المحاسب المكلف بالصفقة ملزم بالبت فيما :

-
- () (...).
-

في حالة وجود خلل في ملف التسديد وعدم توافقه والإجراءات القانونية يرفض من قبل المحاسب العمومي ويعاد إلى المصلحة المعنية بمقرر سبب، وللمصلحة المتعاقدة الحق في التسخير وإلزام المحاسب مسلمة بذلك نسخة من مقررة التجاوز إلى السلطات المعنية، إلا أن المحاسب يمكنه رفض هذا التسخير للمرة الثانية في الحالات التالية:

-
-
-
- () .
- غياب تأشيرة مراقب النفقات الملتزمة.

المطلب الثاني:

1- تعريف فساد الصفقات العمومية:

يحدث

طرح

يحصل

أرباح

القانوني، شتى ومصالح لخدمة طرف معين.
 الرسمي والقانوني ومصالح للأفعال في ومصالح لخدمة طرف معين.

2- صور الفساد في الصفقات العمومية:

03 :

1-2 جنحة المحاباة: هي ابرام عقد أو صفقة أو التأشير عليها أو مراجعتها خرقا للأحكام التشريعية
 ي بها العميل بغرض امتيازات غير مبررة للغير.

للأحكام التشريعية والتنظيمية فيما يلي:

* المساس بالقواعد المتعلقة بالاشهار عدم نشر اعلان المناقصة في الصحافة .

* المساس بالقواعد المتعلقة باعتماد المترشحين كأن ينوي المتعامل

بالمشروع على حساب ترشح يخص برضاه.

* المساس بالقواعد المتعلقة بايداع العروض في اطار اجراءات الوضع في منافسة حيث يجب ان يكون

للمترشحين وقت كاف لاعداد عروضهم وان يكونوا على علم تام ودقيق بأجل العرض.

* باختيار المستفيد من الصفقة في اطار اجراءات المنافسة.

2-2 الاستفادة غير الشرعية من نفوذ أعوان الدولة: وهي

الدولة أو احدى الهيئات التابعة لها تستفيد من سلطة أو تأثير أعوان هذه الهيئات للحصول على منفعة

تتمثل في الزيادة في الأسعار أو تعديل لصلحة في نوعية المواد أو الخدمات أو آجال التسليم أو التموين.

2-3 قبض فائدة من الصفقات: وتتمثل في محاولة قبض أجرة ()

المخولين قانونا بابرام الصفقة باسم الدولة وقد تكون هذه الاجرة أو الاثدة ذات طبيعة مادية أو .

3- أثر الفساد في الصفقات العمومية على البرامج التنموية:

تأثير جميع جميع

- ويخلق ويعتبر، الأبحاث في المجال
 في مناخ

الاجباية

الناجمة	نصيياً
ويخفض	إلى
حتى	- يجعل اتخاذ
هذه	مصالح
التي	شأنها في
لم	غيرها
	أجهزتها
	تشهده
مختلف	بهدف
	للأموال ونخبها
	ومصالح
	البيروقراطية،
وغيرها...	

وفي تقرير أعدته المنظمة الدولية للشفافية عن الدول الأقل فسادا الخاص بسنة 2013

100	34	177	94
ما سمح لها بتحسين ولو			
2012، أين صنفت في المرتبة 105	36	100.	

الصادر في نهاية 2013

للشفافية بالجزائر، التي تنشط منذ 11 سنة، إلى أن الجزائر تراجعت ب 11 جة في الترتيب العام للدول
94 177 دولة شملها التقرير.

أكثر الدول فسادا في العالم. كما أشار التقرير ذاته إلى أن الجزائر احتلت
المجموعة العربية، وذلك من بين 18 دولة عربية شملها تحقيق المنظمة الدولية للشفافية إضافة إلى تصنيفها في
54 24

وهذا خير دليل على أن البلاد لاتزال غارقة في قضايا الفساد التي شهدتها الساحة الوطنية خلال السنوا
القليلة الماضية، كقضية الطريق السيار، وقضيي سوناطراك 1 وسوناطراك 2

في نكرانها، أكبر
التي إنجازها،

			احترام معايير الإنجا .
المصالح	في	تأتي البرامج	
	في	والتي	بمجموعة
			بهدف
والبرامج	والبرامج	في	بسير
في		المصالح ومحاولتهم	
		في	البرامج
			:
	2010	10-236 المؤرخ في 07	يعتبر
باعتباره	في	المفترض أنها	في
مالي		2014-2010	البرنامج
			286
وبالتالي فإن فعالية أداء الحكومة وأداء المؤسسات (من جهة وحماية المال العام من			
ات العمومية لأي دولة حول مدى استجابته للعناصر الثلاث التي نرى أنها			
:			
1- عنصر الشفافية في إدارة الصفقة العمومية⁵⁹:			
التي		في	مراعاتها
التي			إلى
في	لوجدناه		بجثنا
لهم	—	وفي	فهذه الأخيرة يجب

⁵⁹ - حططاش عبد الحكيم، زيتوني هند، مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014 المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 11/01/2013 .10

إلى وتحريرها باللغة العربية وبلغة أجنبية واحدة على الأقل ونشرها في جريدتين
يومييتين وطنيتين موزعتين على المستوى الوطني وهذا في المواد 45-49
236/10

هذه هذه

بها التي في

السير إلى التي
في الرسمية
لهذه " الإلكتروني " في
"ب" " :
236-10 في الإلكتروني " :
الإلكترونية " الإلكتروني " :
إلكترونية " ،يحدد محتوى " 173 التي " :
تسييرها بموجب

" الإلكتروني " :
" 174 " :
إلى للمصالح الإلكترونية .

إلى الإلكترونية . هذه
القانوني الإلكتروني في في 2010
تسيير
لهذا القانوني
صدوره .

2- رقابة الصفقات العمومية.

في مجال
وحماية مختلف

في

في

التي

06 236-10 .

3- السرعة في إتمام الصفقة العمومية⁶⁰.

يعتبر في إنجاز مختلف

المعايير التي المنشآت في لها،

وبالتالي البرامج

في إنجاز

مجموعة :

...

()

الرسمية

وكلتاها تعتبر في

أما العامل الثاني فيتعلق بـ ()

فترة التأشير

إلى في التأشير

تعتبر مبرمة رسمية

الثاني في ()

63 ()

الإجمالي والجزائي،

(مختلط.)

64

65 إلى 72 في

73

/

74 هذه في

73 إلى 91

⁶⁰ - حططاش عبد الحكيم، زيتوني هند، مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014 مرجع سبق ذكره، ص 20.

يجوز () إنجاز التي
 ويجب كمياتها
 في إنجاز المالي، هذه نجد كبيرة والتي
 إلى في إنجاز ! رسمية
 المصالح والهيئات في هذه () في يحرم
 لفترة
 توازنها المالي. إلى في

تعتبر ميزانية الدولة الحجر الأساس في المال العام وفي أي اقتصاد كان، فهي ذات أهمية بالغة لما تمثله من مبالغ ضخمة وماتعكسه من أبعاد كبرى في المجالات المختلفة لحياة المجتمع، لذلك كان لابد من الحفاظ على المال العام وضمان حسن استخدامه والارتقاء بالأداء الحكومي بمايخدم عملية التنمية الشاملة، حيث النامية ومن بينها الجزائر إلى وضع برامج ومخططات تهدف لإنجاح عملية التنمية، وكان من بينها البرنامج الخماسي 2010-2014 والذي تضمن عدة مشاريع تنموية مست مختلف المجالات والقطاعات حيث خصصت مبالغ مالية ضخمة لهذه المشاريع (مشاريع ممرضة، غير ممرضة، مشاريع التنمية) و تحتاج لتنفيذها إلى دقة ومهارة وكفاءة عالية ويتم ذلك عن طريق إبرام الصفقات العمومية من خلال المناقصات، ونظرا لصعوبة وحساسية هذه العملية كان لابد من وضع جهاز للرقابة والمتمثل في لجان الصفقات العمومية والتي تعطي تأشيرة الموافقة في حدود إختصاصها لمواصل العمومية، لكن رغم هذا لازالت عملية تنفيذ ميزانية المشاريع التنموية تشهد اختراقات وتلاعبات ونقائص ولم توفق وظيفة الرقابة المالية في

لتفعيل نظام الصفقات العمومية والمتمثلة في السرعة في التنفيذ، الشفافية والرقابة المالية، ونظرا لغياب نظام المعلومات لوظيفة الرقابة المالية أدى إلى محدودية وصولها للأهداف المتبتعاة.

الفصل الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014 لولاية تيارت

بعد إقائنا الضوء على البرنامج الخماسي (2010-2014) الذي تبنته الدولة من أجل مواصلة المسيرة التنموية، وبعد البحث في آلية ادارة المشاريع التنموية والتي تركز أساسا على نظام الصفقات العمومية إرتئينا أن تكون ولاية تيارت المرآة العاكسة لهذا البرنامج من خلال التطرق لأهم القطاعات التي تشملها الغلاف المالي المخصص لها.

وتجسيدا للدراسة النظرية عن آلية ادارة ميزانية المشاريع التنموية تقربنا من بعض الهيئات العمومية والتي تمثل عصب الدولة في تنفيذ وتجسيد مخططاتها، لدراسة وتقييم نماذج عن صفقات عمومية لمشاريع تنموية تندرج ضمن المخطط الخماسي (2010-2014). هذا ما سيتناوله الفصل التطبيقي لموضوع بحثنا.

المبحث الأول: التعريف بولاية تيارت

تزخر ولاية تيارت بخيرات ومكتسبات كثيرة من مناخ، تربة وموارد بشرية...، ولكنها تعاني في نفس الوقت من نقص المرافق الضرورية للحياة في بعض المناطق النائية، نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على المعطيات الإقتصادية والاجتماعية وفرص الاستثمار المتاحة في الولاية.

المطلب الأول: البطاقة التقنية لولاية تيارت

1-الموقع والمساحة⁶²:

تقع ولاية تيارت في غرب البلاد وتحدها شمالا غيليزان وتيسمسيلت جنوبا الأغواط والبيض، غربا سعيدة ومعسكر وشرقا الجلفة.

وتعتبر المعبر الأساسي ما بين الشمال والجنوب وتقدر مساحتها بـ 20 050.50 كلم² وهي كثيرة التنوع، منطقة جبلية في الشمال وهضاب عليا في الوسط وشبه جافة في الجنوب. تقدر المساحة الزراعية الكلية 1 609 900 هكتار ومساحة غابية تبلغ 141 824 هكتار، أما المساحة السهبية 1 332 245 هكتار، إلى جانب موقعها الجغرافي المتميز، تملك الولاية كل المزايا التشجيعية لجلب كل أنواع الاستثمار.

⁶² - مزايا ومؤهلات الاستثمار، مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2010، ص04.

2- التركيبة السكانية :

تعتبر التركيبة السكانية من أهم عوامل نجاح اي استثمار وذلك لما توفره من قدرات بشرية ويد عاملة قادرة على التأقلم مع أي نشاط بحكم أن عنصر الشباب هو الغالب على تركيبة السكانية من ذكور واناث وتتمتع غالبيتهم بمستوى تعليمي مقبول ويد عاملة مؤهلة وذات تكلفة تنافسية، ويوضح الجدول التالي عدد السكان وتوزيعهم حسب الفئة العمرية كما يلي:

الجدول رقم: 1.3 عدد السكان حسب الفئة العمرية نهاية سنة 2012.

الفئة العمرية	ذكور	اناث	المجموع
04-00	48058	45418	93476
09-05	40462	39469	79930
14-10	46264	44908	91172
19-15	50155	48999	99154
24-20	49093	49064	98157
29-25	44567	44374	88941
34-30	33691	34242	67933
39-35	29172	29995	59167
44-40	24870	25570	50440
49-45	20519	20632	41151
54-50	16675	15792	32468
59-55	12334	11915	24249
64-60	7812	7810	15621
69-65	5541	7519	16060
74-70	6743	6080	12824
79-75	5174	4340	9514
84-80	2412	2145	4557
أكثر من 85	1684	1720	3405
المجموع	448226	439994	888220

المصدر: الدليل السنوي، 2012، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية .

المطلب الثاني: هياكل وقطاعات التنمية الاجتماعية للولاية.

1-التعليم العالي:

تتوفر الولاية على جامعة اطلق عليها اسم العلامة ابن خلدون وتعتبر الفضاء المفضل لتكوين وتطوير وتأهيل الموارد البشرية التي يحتاجها سوق العمل وبحكم توفرها على مخابر قادرة على المساهمة في تطوير البحث العلمي وتفتحها على سوق العمل سيمكن المستثمرين من الاستفادة منها بأقل التكاليف لتطوير أعمالهم ومنتجاتهم وهي تحتوي على 03 كليات في التخصصات التالية:

- كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية .

- كلية العلوم الزراعية والعلوم البيطرية.

- كلية العلوم وعلوم الهندسة.

2-التكوين المهني :

للولاية مكتسبات كبيرة في مجال الهياكل المتخصصة في التكوين والتأهيل بحكم توفرها على :

- 01 معهد وطني متخصص بالتكوين المهني (INSFP)

- 11مركز للتكوين المهني والتمهين

- 01 مركز جهوي للتعليم عن بعد

- 16 مدرسة خاصة معتمدة للتكوين المهني والتمهين.

- 08 ملحقات للتكوين المهني.

3-الطرق:

تعتبر شبكة الطرق و وسائل النقل من أهم المحفزات لجلب الاستثمار وبحكم الموقع الجيوسراتيجي الذي تتوفر عليه الولاية فإن هذه الشبكة ستمكن من الاتصال ونقل البضائع والخدمات في وقت قياسي وبأقل التكاليف:

- 05 طرق وطنية (569كلم)

- 16 طريق ولائي (708 كلم)

- 42 بلدية تحوي (1135 كلم)

كما تتوفر الولاية على مطار ذو طابع دولي واستفادات من مشروع لانجاز سكة حديدية يربط بين كل من غيليزان، تيارت، تسمسيت.

4-الصحة والسكان⁶³: يتوفر القطاع على الهياكل التالية:

- 06 مستشفيات + EHS 01.

- 20 مركز صحي

- 122 قاعة علاج

- 14 عيادة توليد

- 13 مستوصف

- 02 عيادات خاصة

ويتطلع القطاع للاستثمار في المجالات التالية:

- انتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية

- العيادات الجراحية المتخصصة

- عيادات خاصة بالاستحمام الصحي والراحة

- النقل الصحي

- الطعام والتنظيف الصحي عن طريق المناولة

- جمع ومعالجة نفايات المستشفيات

- الخدمات المتعلقة بتنظيف وتطهير المستشفيات.

المطلب الثالث: الهياكل والقطاعات الإقتصادية للولاية

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:

- العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو 7090 أدت إلى انشاء 26710 منصب.

- العدد الاجمالي للحرفيين المسجلين لدى غرفة الصناعة التقليدية والحرف هو 1476 حرفي أدى الى

احداث 2905 منصب شغل.

- استفادات الولاية في اطار برنامج الهضاي العليا من ثلاثة مشاريع تتمثل في:

⁶³ - مزايا ومؤهلات الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص09.

- مشتتة المؤسسات، دار الصناعة التقليدية، مركز اقتناء الصوف.

ويتطلع القطاع للاستثمار في المجالات التالية:

- البناء والأشغال العمومية، التلحيم، التجارة، الحلاقة والتحميل، الترخيص، التصليح والصيانة، صناعة الجلد، خدمة الصوف، صناعة الخزف.

2-السياحة:تحتوي الولاية على :

- 09 فنادق، 3 وكالات سياحية، محطة حموية سرخين، حديقة تسلية، 05 مناطق أثرية مصنفة و مركز وطني لتربية الخيول.

ويتطلع القطاع للاستثمار في المجالات التالية:

- إنشاء قرية سياحية بالقرب من مركز تربية الخيول على نمط القرية الإفريقية بزرالدة.

- إنشاء مناطق للتوسع السياحي .

-الاستثمار في المحال الغابي (حظيرة التسلية، مدينة الملاهي، غابة التسلية).

3-الموارد المائية:

تلعب الموارد المائية دورا استراتيجيا في اقناع وجلب المستثمرين لتركيز غالبية المنتوجات والخدمات على هذا العنصر الحيوي وهو الماء،وهذا ما سيجدها الطالب لهذا العنصر في هذه الولاية التي تتوفر على المكتسبات التالية:

- طول شبكة الوديان المائية للولاية حوالي 1938 كلم منها 889 كلم للوديان دائمة الجريان و1049

كلم للوديان الغير الدائمة ومن أهمها: واد طويل، واد مينا، واد عابد، واد وصال.

- في الفترة العادية للولاية تبلغ نسبة الأمطار المتساقطة حوالي 500 ملم في السنة أما نسبة الامطار الموسمية تبلغ 157 ملم في السنة .

- وتتوفر الولاية على 03 سدود يمكن أن تلعب دورا في جلب الاستثمار الذي يحتاج إلى عنصر الماء وهي:

* سد بن خدة: يقع في غرب الولاية ببلدية مشرع الصفا في ارتفاع يبلغ 665 م مع محتوى يقدر ب 45 هم².

* سد الدحموني: يقع شمال الولاية ببلدية السبعين بارتفاع يقدر ب: 925 متر بمحتوى يقدر ب 42 هم².

* سد بوقرة: يقع بشرق الولاية ببلدية بوقرة بارتفاع يقدر ب 809.50م بمحتوى يقدر ب 13 هم²

4-البريد والمواصلات:

تمتاز الولاية بتوفرها على شبكة للبريد والمواصلات ونسبة التغطية تشمل كل البلديات وهي على النحو التالي:

- نسبة تغطية طلبات الاشتراك في الخطوط الهاتفية النقال والثابت هي: 75.04 % .
- نسبة تغطية مكاتب البريد : مكتب بريدي واحد لكل 11343 ساكن. كما نلاحظ تعميم وضع شبكة خاصة بالهاتف الريفي wll.

5- الشبكة الطاقوية:

- تتوفر ولاية تيارت على تغطية واسعة للكهرباء والغاز مقدرة حسب مايلي:
- 94 % للكهرباء مع تواجد مركب كهربائي ذو سعة MW420 بتيارت.
- 4.5 % للغاز الطبيعي.
- في اطار انجاز مشروع المصفاة (سوناطراك) والتي من المنتظر أن تخلق عدة مؤسسات تنشط في مختلف المجالات عن طريق المناولة من وحدات الصيانة والصناعات التحويلية، زيادة على ذلك إنشاء مرافق أخرى (الايواء والاطعام وتنظيف الملابس.....).

6- القطاع الفلاحي: الامكانيات والموارد المتواجدة:

6-1 الأراضي الزراعية:

تمتاز الولاية بمساحة صالحة للفلاحة تعتبر الأكبر والخصبة على المستوى الوطني، ولعل الميزة تؤهلها لأن تكون رائدة في مجال الانتاج الفلاحي والمنتجات المشتقة منها، ولعل الميزة الأساسية أن استغلال هذه الأراضي لازال يحتاج إلى مستثمرين وإلى خلق مؤسسات وجلب الاستثمارات التي يمكن ان تستغلها أحسن استغلال وهذا ما توضحه المؤشرات والمعلومات التالية :

المساحة الزراعية الكلية: 1609900 هكتار.

المساحة المستعملة: 705650 هكتار.

المساحة المسقية: 21800 هكتار.

المساحة الغابية: 141824.

المساحة السهوية: 1332245 هكتار.

المراعي: 389450 هكتار.

الحلفاء: 332938 هكتار.

الأراضي الغير المنتجة: 38926 هكتار.

المذابح: 15 مذبح

مؤسسات خاصة بالحليب: 04 مؤسسات.

6-2 الثروة الحيوانية:

الولاية باكتسابها لثروة حيوانية كبيرة قابلة للزيادة وبمجموع مناخها وطبيعتها ونوعية الانعام (الأبقار، الغنم، الماعز، الدجاج) التي تتوفر عليها جعلها محل أنظار الاستثمارات الأجنبية وهي مؤهلة لأن تكون مصدرة لهذه الثروة.

بالإضافة إلى تنوع إنتاجها الحيواني من اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، البيض، العسل، الصوف، الحليب.

6-3 الإنتاج النباتي:

القمح، تغذية الأنعام، الحبوب الجافة، الخضرة، الأشجار المثمرة: المشمش، التفاح، اللوز، العنب، الزيتون،... أخرى

بالإضافة إلى تنوع الصناعة الغذائية من القمح الصلب، القمح اللين، العجائن الغذائية، الكسكسي، أغذية الانعام.

6-4 الغابات:

تبلغ المساحة الكلية للغابات حوالي 141.824 هكتار ما يمثل أكثر من 7 % من مساحة الولاية، ومن أنواع الأشجار المكونة لها الغابات نجد أشجار الصنوبر، الفلين، أشجار الكليبتوس، شجر السرو وتتمركز عبر (04) مناطق وهي: زادما الشرقي، زادما الغربي، والناظور الكبير ومنطقة تيارت.

7-قطاع الصناعة والمناجم:

7-1-القطاع الصناعي:

تزخر الولاية بمؤهلات صناعية تؤهلها لأن تتبوأ مكان الصدارة على المستوى الجهوي والوطني، ويوضح لنا الجدول الموالي التواجد الكبير والمتاح للعقار الصناعي والذي يبقى في انتظار المستثمرين الراغبين في استغلاله.

الجدول رقم: 2.3 توزيع العقار الصناعي

مناطق النشاط	المساحة الكلية (م)	المساحة المستغلة (م)	عدد الأراضي	عدد الأراضي المشغولة	عدد الأراضي الشاغرة
المنطقة الصناعية زعرورة	3172500	2661700	403	168	235
زعرورة	90247	49578	47	32	15

68	27	95	280668	500000	فرندة
41	23	64	97701	183668	السوقر
15	32	47	214691	400000	قصر الشلالة
62	06	68	52200	103563	مهديّة
89	00	89	100257	127500	مدروسة
46	00	46	51217	75037	عين الذهب
18	00	18	30017	40050	تاخمرت
42	00	42	39716	79260	طريق السوقر (في طريق الانجاز)

المصدر: ن اعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من موظف بالمجلس الشعبي الولائي لولاية تيارت/ الأمانة العامة.

7-2-قطاع المناجم:

تزرع الولاية بموارد طبيعية هامة تتوزع عبر بلدات الولاية وتتمثل في: الصلصال، الرخام، الطين، التيف، الرمل وغيرها وتستعمل في أشغال الطرقات والبناء، صناعة الآجر و القرميد إضافة إلى صناعة الزجاج.

8-التجارة:

الجدول رقم: 3.3 الوحدات التجارية في ولاية تيارت

العدد	التعيين
	الأسواق:
02	أسواق الجملة
31	الأسواق الأسبوعية
22	الأسواق المغطاة والمراكز التجارية
20	أسواق التجزئة اليومية
	المذابح:
14	مذابح محلية للحموم الحمراء
12	مساخ القطاع الخاص للحموم البيضاء

المخابر:	
مخبر مراقبة النوعية	02
مخبر وقائي	01
تحليل المياه	01
مخبر التفتيش البيئي	01
تحليل المواد الغذائية	12

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية 2012.

المبحث الثاني: البرنامج الخماسي 2010-2014 لولاية تيارت.

من أجل مواصلة وتيرة التنمية التي باشرتها الولاية خلال المخططات السابقة و بغية تدارك النقائص المسجلة عبر مختلف المناطق و البلديات و رغبة في تحسين ظروف المعيشة لأكبر عدد ممكن من السكان خاصة منها البعيدة و التي تنعدم بها بعض المرافق الضرورية للحياة ، إستفادت ولاية تيارت من برنامج خماسي يتضمن عددا كبيرا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف الحياة بغلاف مالي معتبر.

المطلب الأول: ماهية وأهداف المخطط الخماسي للتنمية

1- تعريف المخطط الخماسي للولاية: هو برنامج يتضمن العديد من المشاريع التي تخص ولاية تيارت لتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها بعض البلديات بالدرجة الأولى، وتنمية الولاية من خلال توفير المرافق الضرورية للمواطنين ، إستفادت ولاية تيارت من برنامج خماسي معتبر يمس كل القطاعات الإقتصادية ، الإجتماعية و الثقافية يتم تنفيذه خلال الفترة 2010 – 2014، إن حجم الإستثمارات يتمثل في غلاف مالي إجمالي قدره 185.186.000.000.00 دج.

إن هذه الإستثمارات تمس قطاعات البناء و التعمير ، الموارد المائية ، الأشغال العمومية ، النقل ، التعليم و التكوين ، الصحة، الشبيبة و الرياضة ، الثقافة، الصناعة و ترقية الإستثمار، التهيئة العمرانية و البيئة، الفلاحة و التنمية الريفية، الطاقة و المناجم، الصناعات المتوسطة و الصغيرة، التجارة، البريد و صلات، العمل، الضمان الإجتماعي، الحماية الإجتماعية و كذلك قطاعات المجاهدين، المالية، الشؤون الدينية، العدالة و الداخلية .

2- أهداف المخطط الخماسي للولاية:

إن تنفيذ و تجسيد هذا البرنامج المعتبر على أرض الواقع سيتمكن الولاية من الوصول إلى مصف الولايات المتقدمة و يمكنها من لعب دورها الإستراتيجي كقطب محوري يربط الشمال بالجنوب و الشرق بالغرب ميدانيا سوف تسجل التحسنات الآتية:

* خلق ما يقارب 200.000 منصب شغل (دائم و مؤقت).

* التقليل من نسبة البطالة.

* تحسين ظروف التمدرس خصوصا بالأرياف.

* تحسين مؤشرات الصحة و ظروف الإعتناء بالمرضى.

* تحسين ربط السكنات بشبكتي المياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي.

* توسيع الإستفادة من الغاز و الكهرباء.

* تحسين نسبة شغل السكن.

* فك العزلة و إنجاز الطرقات.

* تحسين ظروف المعيشة بالريف و توسيع المساحات الفلاحية و تنويع المنتوجات.

المطلب الثاني: مضمون المخطط الخماسي والبرنامج التكميلي للولاية.

1- مضمون المخطط:

1-1 تحسين التنمية البشرية:

1-1-1 قطاع السكن و التعمير :

استفاد القطاع من غلاف مالي يقدر بـ 61.606 مليون دينار تم تخصيصه لـ:

- بناء 13500 سكن عمومي إيجاري (LPL) .

- بناء 3000 سكن ترقوي مدعم (LPA) .

- بناء 12000 سكن ريفي.

- إنجاز دراسات تعميم.

- تهيئة حضرية.

- إنجاز مقر مديرية التعمير و البناء.

- إقتناء سيارات و تجهيزات للمفتشيات و التقسيمات.

1-1-2 قطاع التعليم العالي:

خصص له غلاف مالي يقدر بـ 5.880 مليون دينار تم توجيهه لـ:

- دراسة و إنجاز 8000 منصب بيداغوجي.

- دراسة و إنجاز 4000 سرير.

- دراسة و إنجاز ل 70 سكن وظيفي غير قابل للبيع F4 .

- دراسة و إنجاز ل 80 سكن وظيفي غير قابل للبيع F4 .

1-1-3 قطاع الحماية الإجتماعية :

خصص له مبلغ مالي يقدر بـ 80 مليون دينار موجهة لـ:

- دراسة إنجاز و تجهيز لمقر مديرية النشاط الإجتماعي مع سكن وظيفي.

- إعادة الإعتبار لمركز المسنين FPAH .

- تجهيز مدرسة المعوقين الشباب بالدحموني .

- إعادة الإعتبار و تجهيز لمؤسسات مختصة .

1-1-4 قطاع المجاهدين:

خصص له مبلغ مالي يقدر بـ 110 مليون دينار موجهة لـ:

- تهيئة مركز التعذيب.

- تهيئة مقابر الشهداء.

- إقتناء تجهيزات لصالح مركز الراحة.

1-1-5 قطاع الشؤون الدينية:

خصص له مبلغ مالي يقدر بـ 1.100 مليون دينار موجهة لـ:

- دراسة و إنجاز لمسجد وطني مركزي.

- إعادة الإعتبار ، تهيئة و تصليح للمساجد و المدارس القرآنية.

- تصليح لمسجد تاريخي محلي.

1-1-6 قطاع التكوين المهني :

خصص له مبلغ مالي يقدر بـ 2.858 مليون دينار موجهة لـ:

- دراسة إنجاز و تجهيز لـ 05 معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني بالسوقر ، مهدية ، فرندة ، رحوية و عين الذهب.

- دراسة و إنجاز لـ 04 مراكز للتكوين المهني بمدرسة،توسنية، رشايقة و واحد للتبدلة ملحقة .

- دراسة، إنجاز و تجهيز 02 مكاتب .

- دراسة إنجاز و تجهيز لداخلية بمشروع الصفا .

- دراسة و تهيئة ل 02 مؤسسات.
 - دراسة إنجاز ل 24 سكن.
 - تهيئة، إعادة الإعتبار و توسيع و تجديد التجهيزات لمقر مديرية التكوين المهني.
 - دراسة إنجاز و تجهيز بالعتاد المدرسي لمركز التكوين المهني .
 - ادارة إنجاز و تجهيز لمعهد INSFP بقصر الشلالة.
 - تجهيزات مدرسية و مكتبية و حضيرة السيارات ل 10 مراكز التكوين المهني.
 - تهيئة و إقتناء مولدات كهربائية ل 10 مراكز التكوين المهني .
- 1-1-7 قطاع الصحة :**

خصص له مبلغ مالي يقدر ب 3.991 مليون دينار موجهة لـ:

- دراسة و إنجاز مستشفى 120 سرير بقصر الشلالة.
- دراسة و إنجاز EHS للمحروقين .
- دراسة و إنجاز 02 مستشفيات 60 سرير بعين الذهب و عين كرمس.
- دراسة و إنجاز 2 عيادات متعددة الخدمات بالرحوية و مهدية.
- إنجاز و تجهيز لوحدة طبية جراحية UMC بتيارت .
- إقتناء و تهيئة ل 16 قاعة علاج بالمناطق الحضرية.

1-1-8 قطاع التربية:

استفاد القطاع من غلاف مالي يقدر ب 8.495 مليون دينار تم تقسيمه كمايلي:

- إنجاز 11 ثانوية
- إنجاز 14 متوسطة
- إنجاز 619 قسم ابتدائي
- إنجاز 11 مطعم مدرسي
- إنجاز 03 نصف داخليات
- إنجاز 06 قاعات رياضية
- إنجاز 39 ملعب للرياضة (EPS)
- إنجاز 08 وحدات صحية

1-1-9 قطاع الشبيبة و الرياضة:

خصص له غلاف مالي يقدر ب 2.060 مليون دينار موجه لـ:

- إنجاز 06 مركبات رياضية جوارية.
 - إنجاز Auberge (دار للشباب) .
 - إنجاز لإنارة للملعب كرة القدم.
 - إنجاز العشب الإصطناعي لـ 04 ملاعب .
 - إنجاز 08 دار للشباب.
 - إنجاز 05 مسابح جوارية.
 - إنجاز قاعة متعددة الرياضات (500) .
 - إنجاز 06 قاعات متعددة الرياضات.
 - إنجاز 04 قاعات متخصصة.
 - إنجاز ملعب كرة القدم
 - إنجاز 15 ساحة للعب كرة القدم .
- 1-1-10 قطاع الثقافة:**

استفاد القطاع من غلاف مالي يقدر بـ 864 مليون دينار تم تخصيصه لـ:

- دراسة و إنجاز مكتبة رئيسية.
- دراسة و إنجاز لمسرح جهوي.
- دراسة و إنجاز لمقر مديرية الثقافة.
- دراسة و تحديث لـ 03 قاعات سينما.

1-2-1 التهيئة الاقتصادية:

1-2-1-1 قطاع الطاقة و المناجم :

استفاد القطاع من غلاف مالي يقدر بـ 7.045 مليون دينار بهدف:

- ربط 20.000 مسكن بالغاز الطبيعي.
- ربط 7500 مسكن بالكهرباء .

1-2-2-1 قطاع الصناعة الصغيرة و المتوسطة و الحرفية :

- خصص له مبلغ مالي يقدر بـ 50 مليون دينار موجهة لـ:
- دراسة إنجاز و تجهيز لمركز الصناعة الحرفية .

1-2-3-1 قطاع التجارة و التخزين :

خصص له مبلغ مالي يقدر بـ 314 مليون دينار موجهة لـ:

- دراسة انجاز و تجهيز لمقر مديرية التجارة .
- دراسة و انجاز لسوق الجملة ذات طابع جهوي.
- دراسة و انجاز سوق مغطات بتيارت مركز.
- دراسة و انجاز سوق مغطات بفرندة.

1-2-4 قطاع السياحة :

خصص له مبلغ مالي يقدر ب 42 مليون دينار موجهة لـ:

- دراسة و تهيئة لمراكز شوشاوة (ZET) .
- دراسة مخطط رئيسي لتهيئة السياحة .
- دراسة من أجل إنجاز مقر مديرية السياحة.

1-2-5 قطاع الفلاحة :

خصص له مبلغ مالي يقدر ب 12.509 مليون دينار موجهة لـ:

- 60 مشروع لصندوق التنمية الريفية والقيم
- 90 مشروع لتحسين الإنتاجية .
- 25 مشروع من أجل FLLDPSC.
- صندوق التنمية الوطنية للإستثمار الزراعي.
- الصندوق الوطني لتنظيم الإنتاج.

1-3-3 تطوير الخدمة العمومية:

1-3-1 قطاع البريد :

خصص له مبلغ مالي يقدر ب 541 مليون دينار موجهة لـ:

- إقتناء سيارات.
- مشاريع خاصة بتقوية و عصرنه المنشآت البريدية .
- تسيير (مباني و محطات) .

1-3-2 قطاع الإتصال :

خصص له مبلغ مالي يقدر ب 1.441 مليون دينار موجهة لـ:

- تقوية وسائل الإنتاج التلفزيوني.
- تحسين و توسيع التغطية التلفزيونية و الإذاعية.
- إنجاز شبكة TNT .

- شبكة الإتصال FH.
- تجهيزات تقوية و تجهيزات مختلفة.
- تأمين مراكز البث الإذاعي التلفزيوني .
- 1-3-3 قطاع العدالة :** خصص له مبلغ مالي يقدر ب 2.887 مليون دينار موجهة لـ:
 - دراسة ، إنجاز و تجهيز محكمة إدارية بتيارت.
 - دراسة و إنجاز محكمة بالسوقر.
 - دراسة و إنجاز محكمة بقصر الشلالة .
 - إنجاز 200 مركز للصغار السن (mineurs) تيارت.
- 1-3-4 قطاع الداخلية و المالية :** خصص له مبلغ مالي يقدر ب 840 مليون دينار موجهة لـ:
 - 09 عمليات لبناء مراكز أمن حضري و مراكز (BMPJ) و مراقد و سكنات للأمن الوطني .
 - 09 عمليات لإنجاز و تجهيز لوحات الحماية المدنية .
- 1-3-5 قطاع البرامج التنمية للبلديات PCD :**
 - 2898 عملية : 28 مليون دينار
- 1-4-4 المنشآت القاعدية:**
- 1-4-1 قطاع الطرق:**
 - استفاد القطاع من غلاف مالي يقدر ب 13.201 مليون دينار موجه لـ:
 - إعادة الإعتبار (120 + 50 كلم) من الطرق.
 - إنجاز طرق مزدوجة على 03 عمليات.
 - عضرنة الطرق على (20 + 64) كلم.
 - خلق طرق جديدة على 160 كلم .
 - إنجاز منشآت فنية (03) .
 - إنجاز دراسات.
 - دراسة الطريق المزدوج غليزان - تيارت Auto Route 50 كلم.
 - إنجاز 03 تقسيمات TP بواد ليلي مغيلة و حمادية.
 - أشغال تصلح الطرقات 253 كلم من الطريق و 22 مشاة فنية.
 - عملية أمن الطرقات تصلح دائم.
- 1-4-2 قطاع الري:**

- استفاد القطاع من علاف مالي يقدر ب 11.159 مليون دينار من أجل :
- إنجاز 07 عمليات لشبكات لمياه الصالحة للشرب.
 - إنجاز 09 عمليات لشبكات التطهير.
 - إنجاز 02 محطتين لتصفية الماء (STEP).
 - إنجاز 03 محطات (LAGUNAGE).
 - إنجاز 05 سدود صغيرة عبر الولاية.
 - إنجاز 03 تنقيبات.
- 1-4-3 قطاع البيئة :**

استفاد القطاع من علاف مالي يقدر ب 4 مليون دينار لدراسة، إنجاز و تجهيز لمركز الردم بعين الذهب. وبذلك يكون المجموع العام للولاية : 185.186 مليون دينار جزائري.

2- البرنامج التكميلي لولاية تيارت في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014.

2-1 برنامج التنمية للهضاب العليا:

لقد تدعمت ميزانية ولاية تيارت ضمن برنامج دعم النمو الإقتصادي 2010-2014 من برنامج تكميلي قدر مبلغه ب: 28.74 مليار دج وذلك لإنجاز حوالي 40 عملية تخص قطاعات نشاط مختلفة، ستمكن من إنجاز العديد من المشاريع التنموية، وفيما يلي سيتم عرض الجدول المتضمن القطاعات الرئيسية التي استفادت من البرنامج التكميلي الهادف للتنمية الاقتصادية للهضاب العليا.

الجدول رقم: 4.3 المشاريع الممنوحة على إثر زيارة الوزير الأول الوحدة: ألف دج

المبلغ المالي المخصص له	القطاع
1 600 000	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية
1 000 000	- خدمة المنطقة الصناعية بتيارت
300 000	- خدمة منطقة النشاط بالسوق
300 000	- خدمة منطقة النشاط بعين الذهب
3 000 000	الري
1 500 000	- تقوية التزويد بالماء الشروب لفرندة، عين كرمس، مدريسة، مادنة، سيدي عبد الرحمان و الرصفة من شبكة الشط الشرقي .
1 000 000	- تقوية طاقة التخزين لتيارت ، السوق، فرندة و قصر الشلالة بما فيها الربط .

500 000	- تقوية التزويد بالماء الشروب لمراكز سيدي بختي، دوار سيدي علال، الصفاح، قرطوفة، تيدة، الخربة، العبادلة، سيدي ساعد و السويقر من خلال الآبار .
600 000	البيئة
600 000	-دراسة، انجاز و تجهيز مركز الفرز بتيارت.
80 000	السياحة
80 000	-دراسة، انجاز وتجهيز مركز للإعلام والتوجيه السياحي ببلديتي سيدي الحسني وفرندة
450 000	النقل
450 000	-انجاز وتجهيز محطة برية صنف بتيارت
130 000	التجارة
130 000	-تهيئة 03 اسواق مغطاة بتيارت، الرحوية وقصر الشلالة.
3 500 000	البنية التحتية المتعلقة بالطرق
800 000	-اعادة الاعتبار للطريق الوطني رقم 40 على مسافة 18 كلم.
1 500 000	-انجاز 03 محولات على الطريق شرق غرب لولاية تيارت.
700 000	-اعادة الاعتبار للطريق الوطني رقم 90 على مسافة 50 كلم بين تيارت وحدود ولاية سعيدة.
500 000	-اعادة الإعتبار للطرق البلدية على مسافة 50 كلم
85 000	البنية التحتية الادارية
85 000	-دراسة، انجاز و تجهيز وحدة خفيفة للحماية المدنية بزمالة الأمير عبد القادر.
1 185 000	التربية
85 000	-دراسة، انجاز وتجهيز مجمعين مدرسيين.
175 000	-دراسة، انجاز وتجهيز 50 قاعة. للتوسع
75 000	-دراسة وانجاز 05 مطاعم مدرسية.
280 000	-دراسة، انجاز وتجهيز 02 مدارس ابتدائية.
570 000	-دراسة، انجاز وتجهيز ثانويتين.
500 000	التكوين
500 000	-انجاز وتجهيز مركز للتكوين المهني 300/1000 سرير.

<u>700 000</u>	<u>التعليم العالي</u>
400 000	-إنجاز 1000 مقعد بيداغوجي بقصر الشلالة.
300 000	-إنجاز اقامة جامعية ب 500 سرير بقصر الشلالة
<u>240 000</u>	<u>الشباب والرياضة</u>
170 000	-إنجاز قاعة متعددة الرياضات oms
70 000	-إنجاز 15 ملعب لكرة القدم بالعشب الاصطناعي على مستوى الولاية.
<u>1 500 000</u>	<u>برامج التنمية المحلية</u>

المصدر: القرار رقم 296 المؤرخ في 2013/12/08 الصادر عن وزارة المالية / المديرية العامة للخزينة

2-2 البرنامج التكميلي لسنة 2014:

كما كشف والي ولاية تيارت أمام الهيئة المنتخبة بمناسبة انعقاد الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولايتي لسنة 2014 المنطلقة أشغالها بتاريخ 2014/02/12 عن البرنامج التكميلي الذي استفادت منه الولاية خلال العام الجاري ضمن المخطط الخماسي 2014/2010، وتمثلت هذا البرنامج فيما يلي⁶⁴:

2-2-1 قطاع الفلاحة:

استفاد من مبلغ 1 مليار دينار لتمويل 16 عملية منها:

* 04 مشاريع متعلقة بدراسة وإنجاز أجهزة التصفية لبلديات مدروسة، توسنية والتجمعات السكنية الأخرى التي تصب بسد بخدة إلى جانب خزائين مائيين بمهدية ، بالإضافة إلى إنجاز 200 كلم من الانارة الريفية و 250 كلم للكهرباء الفلاحية.

* 12 مشروع لفائدة قطاع الغابات ستمكن من إعادة غرس الأشجار والتنقيب عن نقاط المياه وفتح المسالك الريفية .

2-2-2 البنية التحتية الاقتصادية والإدارية :

رصد 459 مليون دينار لتمويل 08 عمليات منها:

* عملتين مسجلتين ضمن قطاع الأشغال العمومية مخصصة لإنجاز ودراسة ازدواجية الطريق الوطني رقم 14 الرابط بين فرندة وتيارت والتي تأخذ بعين الاعتبار الطرق الاجتنابية لبلديات ملاكو، مدروسة وفرندة.

⁶⁴ - غزالي جمال، الوالي يكشف عن البرنامج الخماسي التنموي، 2014/02/13، (تم الاطلاع على صفحة الانترنت في 2014/03/29)،

* 06 عمليات مسجلة ضمن قطاع الهياكل الإدارية: تسمح بإنجاز وتجهيز إقامة للباحثين بمركز الدراسات الخلدونية، تجهيز ثلاثة مقرات للفروع الإقليمية للفلاحة، إنجاز وحدة ثانوية للحماية المدنية بالدحموي، إنجاز مركز متقدم للحماية المدنية بالناظورة.

2-2-3 قطاع التربية والتكوين:

استفاد هو الآخر من مبلغ قدره 813 مليون دج يسمح بتجسيد 15 عملية منها:

* 10 عمليات لفائدة قطاع التربية: مثل في تهيئة وإعادة الاعتبار للمؤسسات المدرسية تأخذ بعين الاعتبار التدفئة المركزية والتبريد للأطوار الابتدائي المتوسط والثانوي، إنجاز 05 قاعات للدراسة كتوسعة لور الابتدائي، تجديد التجهيزات المدرسية للأطوار الابتدائي، المتوسط والثانوي، إنجاز وتهيئة التدفئة المركزية لـ 18 مدرسة ابتدائية عبر الولاية، إنجاز وتهيئة التدفئة المركزية لمؤسستين تربويتين بالطور المتوسط، إنجاز وتهيئة التدفئة المركزية لـ 03 مؤسسات تربوية بالطور الثانوي.

* 05 عمليات لفائدة قطاع التكوين منها: إنجاز وتجهيز داخلية 60 سرير بعين الذهب، تهيئة مركز التكوين المهني بحمادية، إنجاز مركز التكوين المهني بمغيلة، تجهيز مراكز للتكوين المهني وربطها بالغاز.

2-2-4 البنية التحتية الاجتماعية الثقافية: خصص لها مبلغ أكثر من 777 مليون دج يسمح بتمويل 14 عملية منها:

* 12 عملية لفائدة الشباب تتمثل في إنجاز العشب الاصطناعي، فضاء للعب بمهدية، فرندة وتيارت، إنجاز وتجهيز بيت للشباب (50 سرير) بفرندة، إنجاز مركزين رياضيين جواريين بالسبعين وبوقارة، إنجاز قاعة متخصصة بالسبعين، إنجاز مركز للشباب بمشروع الصفا، إنجاز العشب الاصطناعي للملعب كرة القدم بالسوق، إعادة الاعتبار لبيت للشباب بالسوق، إعادة الاعتبار للملعب السوق بما في ذلك العشب الاصطناعي .

* 02 عمليتين بقطاع الثقافة منها دراسة لإعادة تهيئة دار الثقافة وخلق منطقة توسع سياحي بحمام سرقين وتاوغزوت بفرندة بخصوص قطاع السياحة.

- كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 1.5 مليار دينار بعنوان المخططات البلدية للتنمية.

- كما استفادت ولاية تيارت من 11000 وحدة سكنية بمختلف الأنماط منها 3000 وحدة سكنية إضافية في النمط الترقوي.

المطلب الثالث: حصيلة الإنجازات إلى غاية 2013⁶⁵.

1- التنمية البشرية :

1-1 قطاع التعليم العالي:

- 8000 مقعد بيداغوجي .

- قطب جامعي يحتوي على كلية العلوم البيولوجية ، كلية علوم الفلاحة و كلية الإعلام الآلي.

- 4000 سرير (إقامتين جامعتين بكارمان- تيارت) و مطعمين جامعيين.

- مقر مديرية الخدمات الجامعية و عمادة الجامعة بتيارت.

- قاعة متعددة الرياضات بالإقامة الجامعية للبنات.

- حرم جامعي بقصر الشلالة.

1-2 قطاع التربية:

- 16 ثانوية جديدة ب : تخمرت، ملاكو، سيدي عبد الرحمان، رشايقة، زمالة الأمير عبد القادر ، قصر

الشلالة ، فرندة ، سيدي الحسني ، مهدية و منها 06 ثانويات بتيارت.

- 06 متوسطات : منها 04 بتيارت ، شحيمة ، تامدة.

- 06 ابتدائيات عبر الولاية، إنجاز 18 مجمع مدرسي، 22 مطعم مدرسي و 224 قسم توسعه.

- إنجاز و تجهيز 03 داخليات (بالفايجة، تخمرت و قصر الشلالة).

- إنجاز و تجهيز 03 نصف داخليات (02 بالمدارس الاساسية لتيارت و قصر الشلالة + 01 بثانوية زمالة

الامير عبدالقادر).

- إنجاز وحدة تشخيص و متابعة.

1-3 قطاع الصحة:

- 18 مجمع صحي متعدد الخدمات ببلديات: مدرسة، ملاكو، الدحموني، قرطوفة، سيدي عبد الرحمان،

حمادية، الرحوية، فرندة، توسنينة، سوقر، عين بوشقيف، مشرع الصفا، سرخين، مغيلة، تيدة بالإضافة إلى

ثلاث مجمعات بتيارت.

- اعادة الاعتبار لمركز الولادة بتيارت، وأنجاز مخبر وصيدلية بمستشفى فرندة.

- عيادة متخصصة في تصفية الدم وأمراض الكلى و مصلحة تصفية الدم بمستشفى مهدية.

- اقتناء 02 أجهزة سكا نير و 40 سيارة إسعاف منها 05 مزودة بأجهزة طبية.

⁶⁵ - بناء على وثائق مقدمة من طرف موظف بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيارت.

1-4 قطاع الشباب و الرياضة:

17 - مركبات رياضية جوارية (مشرع الصف،الرحوية،واد ليلي،سيدي الحسني،قصر الشلالة،عين الذهب السوفر،ملاكو و مهدية...).

06 - دور الشباب (عين بوشقيف،فرندة،توسنينة،تامدة...)و04 مسابح نصف اولمبية.

06 - قاعات متعددة الرياضات منها قاعتين متعددتي الرياضات بواد ليلي و عين الذهب.

03 - ملاعب رياضية جوارية ،03 ملاعب بالدوائر و72 ملاعب مختلطة.

- تغطية بالعشب الاصطناعي للملعب آيت عبد الرحيم و الدحموني و الإنارة لمركب الرياضي قايد احمد.

2- التنمية الاقتصادية:

1-2 قطاع النقل:

- محطة برية نوع "A Intermodale" بتيارت.

2-2 قطاع التجارة:

- مركز للبيع بتيارت (الشريحة 01 + الشريحة 02) و ميناء جاف بتيارت (الشريحة 01 + الشريحة 02).

- 08 أسواق للبيع بالتجزئة، 05 أسواق جوارية و سوق للجملة بالرشايقة.

- 04 واق فلاح تم إعادة تهيئتها مما وفر 400 مساحة للشباب غير مستعملة رغم توزيعها على الشباب البطال.

2-3 قطاع الفلاحة:

- توسع مساحة غرس الأشجار على مساحة 17.032 هـ ، مما سمح بتضاعف الانتاج 04 مرات.

- تحسين التربة على مساحة 15000 هـ.

- 40 مشروع جوارى ريفي مدمج (212.342 كم مسالك + 344 هـ تحسين التربة + 7500 م تصحيح ثلاثة مجارى المياه).

- فتح مسالك ريفية على مسافة 500 كم، بناء و تجهيز مركز التلقيح الاصطناعي.

- منح المخصصة لإنتاج الحبوب والحبوب الجافة و الحليب حيث بلغ الانتاج كما يلي :

الحبوب : من 1.320.000 قنطار إلى 5.360.000 قنطار.

الخضر : من 1.230.000 قنطار إلى 3.516.200 قنطار.

الحليب : من 48.000.000 لتر إلى 81.844.000 لتر.

اللحوم الحمراء : من 34.000 قنطار إلى 122.100 قنطار .

اللحوم البيضاء : من 19.367 قنطار إلى 122.100 قنطار.

- ارتفاع نسبة المساحة الصالحة للزراعة من 701.064 هـ إلى 705.650 هـ .

- ارتفاع نسبة المساحة المسقية من 5500 هـ إلى 25.300 هـ .

- وضع تحت الحماية ما يقارب 400.000 هـ بالمناطق السهوية لتحديد الغطاء النباتي.

2-4 قطاع الطاقة و المناجم:

- توصيل بالغاز الطبيعي لفائدة 108.615 عائلة و توصيل بالكهرباء لفائدة 144.002 عائلة.

2-5 قطاع الصناعة:

- إنجاز وتجهيز مركز شراء الصوف بالسوقر.

3- المنشآت القاعدية:

3-1 الأشغال العمومية:

- التهيئات : 04 عمليات (المحور الاجتياي - منشأة النفق ، المحور بين ط.و40 و ط.و03 بعين دزاريت، المحور بين ط.و14 و ط.و03 بسيدي الحسني).

- حماية ممر الراجلين : 21 عمليات (الطريق الوطني 90 ، ن.ك 025-027 ، الطريق الولائي 11، الطريق الوطني 23، ، الطريق الوطني 90،).

- حماية الطرقات: 08(الطريق الولائي 11 بولاد بوغدو ، الطريق الولائي 11، الطريق الولائي 06، الطريق الولائي 77، الطريق الولائي 03، ، الطريق الولائي 137، ، الطريق الوطني 90،).

- إزدواجية الطريق : 03 عمليات (الطريق الوطني رقم 23 بين تيارت و السوقر + الطريق الوطني 14).

- التهيئة : 04 عمليات (النفق ، مفترق الطرق بعين دزاريت و سيدي الحسني و مدرسة).

- إعادة الاعتبار : 10 عمليات

(الطريق الولائي بين السبت و منطقة التوافس + ط.و رقم 23 باولاد راشد + سيدي عبد المومن + الطريق البلدي بين الطريق الولائي 03 و سيدي عبد الغاني + الطريق البلدي بين عين سعادة و القعدة + الطريق الرابط بين ط.و23 و زاوية الشيخ بن عيسى + الطريق الرابط بين ط.و23 و تباينات + الطريق الرابط بين فرندة و كواير القعدة + الطريق الرابط بين ط.الولائي 02 و زاوية الشيخ بن عيسى.

- عصرنة 84 كلم من الطرقات، إنجاز 160 كلم طريق جديد إعادة الاعتبار لـ 170 كلم من الطرق.

3-2 قطاع السكن و التعمير:

- 02 مركزين عقاريين ما بين البلديات بمهدية و تيارت و محلات ذو استعمال مهني عبر بلديات الولاية.

- الأحياء : 20 عملية(البناء الذاتي ، تجزئة بلزرق ، سيدي خالد ، البناء الذاتي 405 سكن، تجزئة 116 د، التجزئات الجنوبية ، تجزئتي 127 د و 127 مكرر، حي 700 سكن ، تجزئة الفجر، تجزئة ابن

- رستم ، حي شعيب محمد ، تجزئة بالصغير، تجزئة 100 د، تجزئة بوغدو الحاج ، 40 سكن اجتماعي بقرطوفة ، مسري الحيلالي ، بوليس عمار ، 245 سكن بطريق عين بوشقيف)
- **الطرق :** 04 عمليات (الطريق المزدوج منطقة الحظائر، المحور الرابط بين حي الهاشمي العريبي و حقل الرماية، الطريق المزدوج بالتفاح، المحور الرابط بين مركز الفروسية و حي التفاح).
- **الحدائق :** 01 (حديقة بوشارب الناصر).
- إنجاز طرق جديدة على مسافة 570 كلم وتهيئة الطرق القديمة على مسافة 54 كلم.
- الإنارة العمومية على مسافة 702 كلم.
- تسجيل برنامج لإنجاز 46.538 سكن في الفترة 2009/1999 (16.840 سكن عمومي إيجاري+ 6.082 سكن إجتماعي تساهمي +22.743 سكن ريفي + 530 سكن صيغة بيع بالإيجار + 343 سكن للدوام) تم إنجاز منها 44.245 سكن و قد تم توزيع 23.148 سكن في الفترة 2013/2008 (7.141 سكن عمومي إيجاري + 2.191 سكن إجتماعي تساهمي +13.550 سكن ريفي + 08 سكن صيغة سكن ترقوي + 258 سكن وظيفي).
- تسجيل برنامج لإنجاز 43.059 سكن في الفترة 2014/2010 (19.500 سكن عمومي إيجاري+ 2.230 سكن عمومي مدعم +17.759 سكن ريفي + 3.500 سكن صيغة بيع بالإيجار + 1000 سكن عمومي ترقوي+ 189 سكن للدوام+ 140 سكن وظيفي) منها 21.708 سكن في طور الانجاز.

3-3 قطاع البيئة و التنمية المستدامة

- 03 مراكز للردم التقني، 02 مخازن.

- القضاء على 24 مفرغة عشوائية مما سمح باسترجاع 156 هـ

4-3 قطاع الري:

- 54 بئر للماء الشروب، 14 حاجز مائي و 14 خزان مائي.

- 04 محطات للضخ بعين دزاريت + توسنينة+ قرامطة بالسوق و فرندة.

- 445 كلم من شبكة مياه الشرب و محيط للسقي بالدحموني 1214 هـ.

- محطة للتصفية بتيارت سعة 390 ألف معادل ساكن أي سعة 38 ألف م3 باليوم.

- محطة رفع المياه المستعملة بعين بوشقيف بقدرة 19872 م3/اليوم.

- نقل المياه المستعملة من بلدية السوق إلى محطة التصفية على مسافة 23 كلم.

- شبكات التطهير على مسافة 441 كلم طولي و حماية ضد مياه الأمطار على 28.720 متر طولي.

المبحث الثالث: دراسة نماذج عن صفقات عمومية لمشاريع تنمية بولاية تيارت.

سنحاول من خلال هذا المبحث سنحاول دراسة نماذج عن صفقات عمومية لمشاريع برنامج توطيد النمو وذلك من خلال التقرب لبعض الإدارات العمومية كمديرية الشباب والرياضة، مديرية السكن والتجهيزات العمومية ومديرية الأشغال العمومية على إعتبار أنها الطرف الرئيسي في تنفيذ برامج الحكومة.

المطلب الأول: نموذج عن صفقة انجاز مركب رياضي جواري بولاية تيارت (النعيمة).

في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي استفادت مديرية الشباب والرياضة لولاية تيارت من مشروع

انجاز مركب رياضي جواري بالنعيمة ولاية تيارت.

استلزم تنفيذ المشروع المرور بالمراحل التالية:

1- تسجيل المشروع (مقرر التسجيل):

- بمقتضى المقرر لبرنامج سنة 2010 لوزير المالية رقم 10.14.02 المؤرخ في 2010/01/03.

- بطلب رقم 2360 المؤرخ في 2010/08/25 لمدير لشباب والرياضة، يقرر مايلي:

دراسة انجاز وتجهيز المركب الرياضي الجوّاري بالنعيمة بتكلفة 60.000.000.00 دج.

- يوجد كل من تفصيل هيكل الكلفة ونوع التمويل والجدول الزمني وتحديد الموقع وآثار الاستثمار على

التوالي في الجداول أ، ب، ج، د، ي كما هو موضح في الملحق رقم: 01

2- إجراءات إبرام الصفقة:

2-1 مرحلة الإعلان عن الصفقة:

بعد تحضير دفتر الشروط من طرف مديرية الشباب والرياضة تم الإعلان عن مناقصة وطنية مفتوحة

في جريدة (أجواء الملاعب + Tribune des lectures) تحت رقم: 2011/02/م.ش.ر/م.ا.ت

بتاريخ 2011/03/13. حيث تضمن هذا الإعلان مايلي:

- انجاز مركب رياضي جواري تم تقسيمه إلى أربع حصص كما يلي:

* **الحصّة 01:** قاعة متخصصة، قاعة متعددة (الأشغال المبرى، الأشغال الثانوية، التهيئة الخارجية وملعب

رياضي جواري)

* **الحصّة 02:** القاعة المتخصصة (الهيكّل المعدني).

* **الحصّة 03:** التدفئة المركزية.

* **الحصّة 04:** التغطية الاصطناعية للقاعة المتخصصة.

بناء على هذا الإعلان يمكن للعارضين المؤهلين والمعتمدين والمهتمين لهذا العرض سحب دفتر الشروط من مقر المديرية وايداعه لدى الأمانة العامة لها.

2-2 مرحلة ايداع العروض:

بعد الإعلان عن المناقصة قام 59 نافسا بسحب دفاتر الشروط الخاصة بهذه العملية من أجل ايداع العروض التقنية والمالية وفق لما نصت عليه المادة 51 من المرسوم الرئاسي 10-236 حيث يتم وضع العرضان التقني والمالي في ظرفين مغلقين ويوضعان في ظرف خارجي مغلق مبهم ويكتب عليه : اعلان عن مناقصة وطنية مفتوحة رقم 2011/02

عرض لايفتح

انجاز مركب رياضي جواري بالنعيمة

الحصة رقم:

يتم ايداع العروض إلى غاية يوم 2011/04/06 قبل الساعة 12:00 سا

2-3 فتح الأظرفة:

في عام ألفين واحد عشر وفي اليوم السادس من شهر أفريل على الساعة الثانية بعد الزوال انعقد اجتماع اللجنة الولائية للصفقات العمومية بمقر ولاية تيارت وذلك قصد فتح الأظرفة المتعلقة بانجاز مشروع مركب رياضي جواري بالنعيمة وذلك برئاسة السيد مدير التجارة وبحضور السادة: محافظ الغابات، ممثل مديرية البيئة و ممثل دار المالية.

السادة الغائبون: المراقب المالي و ممثل مديرية النشاط الاجتماعي.

حيث قامت اللجنة بتحرير محضر فتح الأظرفة كمايلي:

- الاعلان عن مناقصة وطنية مفتوحة رقم 2011/02 بتاريخ 2011/03/13

- عدد دفاتر الشروط المسحوبة: 59.

- عدد الأظرفة المودعة: 40.

الجدول رقم: 5.3 نتائج فتح الأظرفة

الظرف	المتعهد	رقم الحصة	تكلفة المشروع (دج)	الملاحظة
01	زويير .ب	02	6.226.579.71	
02	محمد .ه	01	43.715.458.62	
03	محمد .م	03		
04	عابد .ع	03	1.866.753.00	

مبلغ مصحح لم يرد المبلغ بالأحرف	5.579.777.05	01	ميلود .ع	05
	5.687.292.20	02		
	2.411.604.00	03		
	6.107.400.00	04		
	24.932.072.42	01	بوزيان.س	06
	2.035.800.00	04		
	42.695.651.23	01	خالد .ح	07
	39.773.463.21	01	مسعود.س	08
	9.617.694.84	02		
	2.327.832.00	03		
	2.808.000.00	04		
	42.577.724.71	01	بوعبد الله .د	09
	7.240.143.69	02	ع القادر .ع	10
	41.885.418.74	01	نوار .م	11
	7.567.217.19	02		
	2.165.670.00	03		
	26.044.924.00	01	بن عيسى .ع	12
	1.819.467.00	03		
	41.159.300.48	01	عتو .ب	13
	16.794.650.34	02		
	1.881.149.40	04		
	40.724.076.51	01	ع الحفيظ ش	14
	42.598.718.89	01	الحاج.ب	15
	73.704.008.95	01	ياسين .س	16
	9.283.955.55	02		
	1.948.167.00	03		
	4.422.600.00	04		

	35.839.367.92	01	زهير.ب	17
	8.291.105.50	02	محمد.ح	18
	8.641.603.62	02	س.س	19
	8.424.000.00			
	44.955.489.85	01	ع العزيز غ	20
	39.354.468.54	01	هوارى ي	21
	2.418.652.00	02	ع القادر ع	22
	2.026.557.00	03	منور.ز	23
	44.089.403.15	01	ع الصمد.ع	24
	2.400.138.00	03		
	44.483.305.23	01	ع القادر س	25
	1.828.710.00	03		
	42.210.334.88	01	أمين.ل	26
	5.934.616.97	02	زين الدين.ط	27
	2.210.949.00	03	محمد.ب	28
	50.866.850.77	01	محمد.ب	29
	1.677.312.00	01	لخضر.س	30
	40.200.876.84	01	محمد.ب	31
	7.658.976.78	02		
	1.499.355.00	03		
	4.212.000.00	04		
	2.712.996.00	03	عيسى.ر	32
	2.467.998.00	03	ع الوهاب ت	33
	42.832.977.17	01	بوعزة.م	34
	2.289.690.00	03		
	53.252.641.49	01	محمد.ق	35
	7.415.627.31	02	بن سعدية.د	36

37	مؤسسة بناء س	04	4.843.800.00
38	هوارى ف	01	28.431.440.87
39	سعيد .ب	01	58.896.544.59
40	خالد.م	01	41.583.668.85

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على محضر فتح الأظرفة، 2011/04/06.

رفعت الجلسة على الساعة 17:54 سا من نفس اليوم ، الشهر والسنة .

2-4 تقييم العروض التقنية:

تم تقييم العروض التقنية بتاريخ 2011/07/04 بمقر ولاية تيارت برئاسة السيد مدير الإدارة المحلية .

العلامة التقنية على دفتر الشروط (60 نقطة)

العلامة الدنيا للقبول (35)

بعد الانتهاء من عملية فتح الأظرفة وتسجيل أهم الملاحظات تأتي مرحلة تقييم أو فحص العروض التقنية المقدمة من طرف المتعهدين .

وقد أسفرت لجنة تقييم العروض التقنية: على النتائج التالية :

تأهل 08 متنافسين بالنسبة للحصة رقم 01 ، و متنافسين بالنسبة للحصة رقم 02، وثلاثة متنافسين على

الحصة رقم 03 ، وعدم جدوى بالنسبة للحصة الرابعة نظرا لعدم تأهل أي عارض. ويوضح لنا الجدول

التالي تفاصيل نتائج التقييم التقني:

الجدول رقم: 6.3 نتائج التقييم التقني للحصة رقم 01

الظرف	اسم المتعهد	المبلغ المقترح (دج)	المبلغ المصحح (دج)	الفارق %	الملاحظة
02	محمد هـ	43.715.458.62	43.715.458.66	0.001	جدول الأسعار الوحدوي ناقص العرض غير مقبول لا يتماشى مع المادة 21.01 من دفتر الشروط
06	بوزيان.س	24.932.072.42	37.802.073.82	34.05	العرض غير مقبول لا يتماشى مع المادة 21.01 من دفتر الشروط فارق العرض فاق 10 %
09	بوعبد الله د	42.577.724.71	41.710.075.29	-2.04	العرض غير مقبول لا يتماشى مع المادة 21.01 من دفتر الشروط جدول الأسعار الوحدوي والجدول التقديري لا يتطابقان في المواد 1،2،3، ولم يرد السعر الوحدوي للمادة 04
14	ع الحفيظ ش	40.724.076.51	53.090.753.51	23.29	العرض غير مقبول لا يتماشى مع المادة 20 من دفتر الشروط فارق العرض فاق 10 %
15	الحاج .ب	42.598.718.89	42.593.506.90	-0.01	السعر الوحدوي في المادة 15 بالأحرف 200 دج وبالأرقام 2000.00 دج
20	ع العزيز غ	44.955.489.85	44.932.088.92	-0.05	السعر الوحدوي في المادة 16 بالأحرف 400 دج وبالأرقام 450 دج وفي الجدول التقديري 400 دج
25	ع القادر .س	44.483.305.23	44.814.598.57	1.10	أخطاء في مبالغ الجدول التقديري
34	بوعزة م	42.832.977.17	54.762.246.16	21.78	فارق العرض فاق 10 %

المصدر: مستخرج محضر تقييم العروض التقنية، مديرية الشباب والرياضة لولاية تيارت، 2011/07/04

الجدول رقم: 7.3 نتائج التقييم التقني للحصة رقم 02

الظرف	اسم المتعهد	المبلغ المقترح (دج)	المبلغ المصحح (دج)	الفارق %	الملاحظة
18	محمد.ح	8.291.105.50	8.291.105.50	0	
19	س.س	8.641.603.62	8.641.603.62	0	

المصدر: مستخرج محضر تقييم العروض التقنية، مديرية الشباب والرياضة لولاية تيارت 2011/07/04

جدول رقم: 8.3 نتائج التقييم التقني للحصة رقم 03

الظرف	اسم المتعهد	المبلغ المقترح (دج)	المبلغ المصحح (دج)	الفارق %	الملاحظة
22	ع القادر ع	2.498.652.00	2.498.652.00	0	
28	محمد.ب	2.210.949.00	2.269.449.00	2.58	- جدول الأسعار الوحدوي ناقص - العرض غير مقبول لا يتماشى مع المادة 21.01 من دفتر الشروط
30	لخضر.س	1.677.312.00	1.677.312.00	0	

المصدر: مستخرج محضر تقييم العروض التقنية، مديرية الشباب والرياضة لولاية تيارت، 2011/07/04

2-5 تقييم العروض المالية:

في يوم 2011/11/17 انعقد اجتماع اللجنة الولائية لتحليل العروض المالية برئاسة السيد مدير الادارة المحلية للولاية وبحضور أعضاء اللجنة تم التوصل للنتائج التالية:

جدول رقم : 9.3 نتائج التحليل المالي للحصص 03،02،01 على الترتيب

الرقم	الحصة	المتعهد	المبلغ المصحح (دج)	مدة الانجاز	العلامة التقنية/	العلامة المالية	العلامة الاجمالية
15	الحصة 01	الحاج.ب	42.597.718.89	18 شهرا	60	40	75.83
20		ع العزيز غ	44.955.489.85	16 شهرا	39.94	37.91	77.85
25		ع القادر س	44.483.305.23	12 شهرا	50.25	38.01	88.26
18	الحصة 02	محمد .ح	8.291.105.50	03 اشهر	37.67	40	77.67
19		س.س	8.641.603.62	03 أشهر	46.67	38.37	85.04
22	الحصة 03	ع القادر ع	2.498.652.00	02 أشهر	43.83	26.85	70.68
30		لخضر .س	1.677.312.00	20 يوم	37.05	40	77.05

المصدر : مستخرج محضر تقييم العروض المالية ،مديرية الشباب والرياضة لولاية تيارت 2011/11/17،

رفعت الجلسة على الساعة 10:30 سا من نفس اليوم والسنة.

2-6 الاعلان عن المنح المؤقت:

تطبيقا لما ورد في المادة 22 من دفتر الشروط فإن الانتقاء الأولي يكون حسب العلامة الاجمالية التي تحصل عليها المتنافسون الذين قدموا أقل العروض (offre mieux disant) ، وبناء على محضر تقييم العروض المحرر بتاريخ 2011/11/17 فإن:

الحصة رقم 01: منحت للمتعهد عبد القادر .س الذي تحصل على علامة اجمالية تقدر ب88.26 نقطة وتكلفة انجاز 44.814.598.57 دج بدون رسوم وفي مدة زمنية تقدر ب 12 شهرا.

الحصة رقم 02: منحت للمتعهد س.س الذي تحصل على علامة اجمالية تقدر ب85.04 نقطة وتكلفة انجاز 8.641.603.62 دج بدون رسوم وفي مدة زمنية تقدر ب 03 أشهر .

الحصة رقم 03: منحت للمتعهد لحضر .س الذي تحصل على علامة اجمالية تقدر ب 77.05 نقطة وتكلفة انجاز 1.677.312.00 دج بدون رسوم وفي مدة زمنية تقدر ب 20 يوم .
وتطبيقا لأحكام المادة 49 والمادة 125 من المرسوم الرئاسي 236/10 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية ،قامت مديرية الشباب والرياضة بنشر اعلان المنح المؤقت للصفقة في جريدة أجواء الملاعب بتاريخ 2011/12/25 .

3-الشروع في تنفيذ الصفقة:

3-1 الأمر بالخدمة: ODS

في عام ألفين وإثنى عشرة وفي اليوم الخامس والعشرون من شهر جوان قام المتعهد عبد القادر .س بالامضاء واستلام الأمر لانطلاق عملية انجاز المركب الرياضي الجوارى بالنعيمية .
ملاحظة :يمكن للمتعهد اعلام المديرية في حالة توقف الأشغال مع تحديد الأسباب حتى يتم خصمها من مدة الانجاز المحددة في الصفقة.

3-2 محضر الاستلام المؤقت:

في عام ألفين وأربعة عشر وفي يوم 05 فيفري قامت اللجنة المكونة من :
مهندس في البناء والتعمير من مديرية الشباب والرياضة، ممثل من تقسيمية السكن والتجهيزات العمومية
ممثل مكتب الدراسات الذي تابع عملية الانجاز، ممثل مكتب الدراسات في الهندسة المعمارية، المتعهد عبد القادر .س الذي قام باجاز المركب الرياضي الجوارى.
وبعد المعاينة والمراقبة للأشغال المنجزة قام الاعضاء السابق ذكرهم بالامضاء على الاستلام المؤقت للمشروع.

3-3 متابعة العمليات المالية :

بعد خصم كل الرسوم تم ارساء صفقة الحصة رقم 01 عند مبلغ 44.461.160.16 دج .
وبناء على الملحق الذي قدمه المتعهد والقاضي بإلغاء بعض الأشغال الواردة في دفتر الشروط والتي تقدر قيمتها ب: 647.227.16 دج.

وبناء على الفواتير المحررة من طرف مكتب الدراسات المتابع لعملية البناء ،قامت المديرية بتحرير حوالات الدفع الخاصة بالمتعهد عبد القادر .س كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم: 10.3 الوضعية المالية لصفقة الحصة رقم 01 الوحدة (دج)

الرصيد	مبلغ العملية	مبلغ الالتزام		التعيين
		647.227.16	44.461.160.18	صفقة الحصة 01
38.977.568.44	4.836.364.58			حوالة الدفع 01 2012/10/25
35.289.609.22	3.687.959.22			حوالة الدفع 02 2013/02/18
29.756.319.46	5.533.289.76			حوالة الدفع 03 2013/03/20
11.963.642.53	17.792.676.93			حوالة الدفع 04 2013/05/20
2.190.696.64	9.772.945.89			حوالة الدفع 05 2014/02/05
2.190.696.64	41.623.236.38	647.227.16	44.461.160.18	المجموع

المصدر : اعداد الطلبة بناء على معلومات الوضعية المالية في الملحق .

ملاحظة :

* يقوم مكتب المحاسبة بإقتطاع نسبة 5% من كل فاتورة ككفالة ضمان ، يتم دفعها للمتعهد بعد مرور سنة من التسليم المؤقت أي بعد امضاء محضر التسليم النهائي، وهو ما يمثل المبلغ المتبقي في الخانة الأخيرة من الجدول أعلاه (2.190.696.64 دج).

* الحصص المتبقية لم يتسن لنا دراستها نظرا لعدم انتهاء الأشغال بها.

المطلب الثاني: نموذج عن صفقة دراسة لانجاز 8000 مقعد بيداغوجي

في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي استفادت مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية تيارت من مشروع انجاز 8000 مقعد بيداغوجي بولاية تيارت. استلزم تنفيذ المشروع المرور بالمراحل التالية:

1- تسجيل المشروع (مقرر التسجيل):

- بمقتضى المقرر لبرنامج سنة 2010 لوزير المالية رقم 10.14.02 المؤرخ في 2010/01/03.
- بطلب رقم 2360 المؤرخ في 2010/08/24 لمدير السكن والتجهيزات العمومية، يقرر مايلي:
- دراسة لانجاز 8000 مقعد بيداغوجي بتكلفة 224.000.000.00 دج.
- يوجد كل من تفصيل هيكله الكلفة ونوع التمويل والجدول الزمني وتحديد الموقع وآثار الاستثمار على التوالي في الجداول أ، ب، ج، د، ي كما هو موضح في الملحق رقم: 02

2- إجراءات إبرام الصفقة:

2-1 مرحلة الإعلان عن الصفقة:

بعد تحضير دفتر الشروط من طرف مديرية السكن والتجهيزات العمومية، تم الإعلان عن مناقصة وطنية في الهندسة المعمارية في جريدتي الجمهورية و Carrefour d'Alger تحت رقم 2010/13 بتاريخ 2010/05/04. يتضمن هذا الإعلان مايلي:

- دراسة لانجاز 8000 مقعد بيداغوجي تم تقسيمه إلى أربع حصص كما يلي:

* الحصة 01: 2000 مقعد بيداغوجي معهد العلوم البيطرية بكرمان تيارت.

* الحصة 02: 2000 مقعد بيداغوجي معهد القانون والعلوم السياسية بكرمان تيارت.

* الحصة 03: 2000 مقعد بيداغوجي معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بكرمان تيارت.

* الحصة 04: 2000 مقعد بيداغوجي معهد العلوم الانسانية والاجتماعية بكرمان تيارت.

على هذا الإعلان يمكن لمكاتب الدراسات المؤهلة والمعتمدة والمهتمة بهذا العرض بسحب دفتر الشروط من مقر المديرية وايداعه لدى الأمانة العامة لها.

2-2 مرحلة ايداع العروض:

بعد الإعلان عن المناقصة قام 09 متنافسين بسحب دفاتر الشروط الخاصة بهذه العملية من أجل ايداع العروض التقنية والمالية وفق لما نصت عليه المادة 51 من المرسوم الرئاسي 10-236 حيث يتم وضع الملف في ظرف مغلق ومختوم مبهم ولا يحمل سوى عبارة: " عرض لايفتح " مسابقة وطنية رقم...../2010.

دراسة المشروع.

ويحتوي الظرف الخارجي على طرفين أحدهما يحتوي على العرض التقني والثاني يحتوي على العرض المالي. يتم ايداع العروض قبل تاريخ 2010/06/28 قبل الساعة 12:00 سا

2-3 فتح الأظرفة التقنية:

في عام ألفين وعشرة وفي اليوم الثاني والعشرين من شهر جوان على الساعة الثانية بعد الزوال أنعقد اجتماع اللجنة الولائية للصفقات العمومية بمقر ولاية تيارت وذلك قصد فتح الأظرفة التقنية المتعلقة بدراسة مشروع إنجاز 8000 مقعد بيداغوجي بجامعة كرمان وذلك برئاسة السيد مدير التجارة وبحضور السادة: محافظ الغابات، ممثل مديرية البيئة، ممثل دار المالية، السادة الغائبون: المراقب المالي، ممثل مديرية النشاط الاجتماعي.

حيث قامت اللجنة بتحرير محضر فتح الأظرفة كمايلي:

- مناقصة وطنية في الهندسة المعمارية رقم 2010/13 بتاريخ 2010/05/04
- عدد دفاتر الشروط المسحوبة: 09.
- عدد الأظرفة المودعة: 05.

الجدول رقم: 11.3 نتائج فتح الأظرفة التقنية

الظرف	الرمز السري	الحصة المختارة	الكلفة (دج)	الملاحظة
01	3861	04	558.906.823.80	
02	3961	01	669.310.480.80	
03	0890	01	939.988.040.00	
04	1949	02	193.406.470.63 475.453.820.45	عدم وجود مدة الدراسة. وجود مبلغين.
05	1985	02	464.666.450.97	

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معلومات محضر فتح الأظرفة، 2010/06/22.

رفعت الجلسة على الساعة 15:00 سا من نفس اليوم ، الشهر والسنة .

2-4 تقييم العروض التقنية:

في عام ألفين وعشرة وفي اليوم الرابع عشر من شهر جويلية على الساعة العاشرة صباحا انعقد اجتماع اللجنة الولائية للصفقات العمومية بمقر ولاية تيارت وذلك قصد تقييم العروض التقنية المتعلقة بدراسة مشروع انجاز 8000 مقعد بيداغوجي بجامعة كرمان وذلك برئاسة السيد الأمين العام للولاية وبحضور السادة: مدير السكن والتجهيزات العمومية لولاية تيارت، ممثل مديرية السكن والتجهيزات العمومية، مهندس مديرية الري، رئيس مصلحة التجهيز العمومي /م السكن والتجهيزات العمومية، مهندس CtC شلف (تيارت)، مهندس الوكالة العقارية، مهندس مديرية التعمير والبناء، مهندس معماري من مديرية السكن والتجهيزات العمومية، ممثل عن مديرية البيئة، ممثل عن جامعة ابن خلدون. قام السيد الأمين العام للولاية في مستهل كلمته بالترحيب بالسادة الحاضرين الذين قاموا بدورهم بدراسة الملفات المقدمة وتدوين ملاحظاتهم. بعد التقييم ومداخلات السادة الحضور أعضاء اللجنة تم وضع الجدول التالي الذي يوضح تنقيط وترتيب مكاتب الدراسات حسب دفتر الشروط.

الجدول رقم: 12.3 نتائج التقييم التقني

رقم الظرف	الرمز السري	النقطة التقنية /80	الترتيب
01	3861	55.91	3
02	3861	55.83	4
03	0890	73.45	1
04	1949	/	/
05	1985	62.83	2

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على محضر تقييم العروض التقنية، 2010/07/14.

ملاحظة:

العروض ذات الرموز (3861,3861,0890,1985) هي مؤهلة لفتح وتقييم العروض المالية، أما الظرف الرابع فتم اقصائه نظرا لأن المتعهد قام بذكر اسمه ولم يحترم الرمز السري المذكور في دفتر الشروط. رفعت الجلسة على الساعة 12:00 سا في نفس اليوم، الشهر والسنة.

2-5 فتح الأظرفة المالية:

في عام ألفين وعشرة وفي اليوم الثامن من شهر أوت على الساعة الثانية بعد الزوال انعقد اجتماع اللجنة الولائية للصفقات العمومية بمقر ولاية تيارت وذلك قصد فتح الأظرفة المالية المتعلقة بدراسة مشروع

انجاز 8000 مقعد بيداغوجي بجامعة كorman وذلك برئاسة السيد مدير التجارة وبحضور السادة: محافظ الغابات، ممثل مديرية البيعة، ممثل دار المالية. السادة الغائبون: المراقب المالي، ممثل مديرية النشاط الاجتماعي. حيث قامت اللجنة بتحرير محضر فتح الأظرفة كمايلي:

- مناقصة وطنية في الهندسة المعمارية رقم 2010/13 بتاريخ 2010/05/04

- تاريخ فتح الأظرفة: 2010/06/28.

- عدد الأظرفة المودعة: 05.

الجدول رقم: 13.3 نتائج فتح الأظرفة المالية.

الملاحظة	الكلفة (دج)	الحصة المختارة	مكتب الدراسات	الرمز السري	الطرف
الوثائق غير مصادق عليها	- السعر الثابت: 25709731.89 دج - التكلفة: 558906823.80 دج - المعدل: 4.6% - مدة الدراسة: 90 يوم .	04	سكوان البشير	3861	01
الوثائق غير مصادق عليها	- السعر الثابت: 30789282.12 دج - التكلفة: 669310480.80 دج - المعدل: 4.6% - مدة الدراسة: 90 يوم .	01	سكوان البشير	3961	02
استوى كل الشروط	- السعر الثابت: 31679407.98 دج - التكلفة: 639988040.00 دج - المعدل: 4.95% - مدة الدراسة: 03 أشهر .	01	Taouada	0890	03
استوفى كل الشروط	- السعر الثابت: 17657325.12 دج - التكلفة: 464666450.47 دج - المعدل: 3.80% - مدة الدراسة: 04 أشهر .	02	صديقي مصطفى	1985	05

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على محضر تقييم العروض التقنية، 2010/08/08.

رفعت الجلسة على الساعة 14:45 سا في نفس اليوم، الشهر والسنة.

2-6 تقييم العروض المالية:

في عام ألفين وعشرة وفي اليوم الحادي عشر من شهر جويلية على الساعة العاشرة صباحا انعقد اجتماع اللجنة الولائية للصفقات العمومية بمقر ولاية تيارت وذلك قصد تقييم العروض المالية المتعلقة بدراسة مشروع إنجاز 8000 مقعد بيداغوجي بجامعة كerman وذلك برئاسة السيد الأمين العام للولاية وبحضور السادة: مدير السكن والتجهيزات العمومية لولاية تيارت، مدير الري، ممثل عن مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ممثل الخزينة للولاية، رئيس مصلحة التجهيز العمومي و رئيس مصلحة التجهيز العمومية ورئيس مصلحة السكن ومهندس معماري/ من مديرية السكن والتجهيزات العمومية، مهندس/ مديرية الحفظ العقاري، ممثل عن مديرية الخدمات الجامعية، ممثل عن البيئة .

قام السيد الأمين العام للولاية في مستهل كلمته بالترحيب بالسادة الحاضرين الذين قاموا بدورهم بدراسة الملفات المقدمة وتدوين ملاحظاتهم وكانت النقاط الاجمالية كما يلي:

الجدول رقم: 14.3 نتائج تقييم العروض المالية.

رقم الطرف	مكتب الدراسات	رقم الحصة	النقطة التقنية	النقطة المالية	النقطة الإجمالية
1	سكوان البشير	04	55.91	06	61.91
2	سكوان البشير	01	55.83	06	61.83
3	Taouada	01	73.45	18	91.45
5	صديقي مصطفى	02	64.83	13	75.83

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على محضر تقييم العروض المالية، 2010/07/11.

2-7 الإعلان عن المنح المؤقت: كان بتاريخ 2010/08/26 على النحو التالي:

- الحصة رقم 01: منحت للمتعهد Taouada الذي تحصل على علامة اجمالية تقدر ب 91.45 نقطة وتكلفة إنجاز 28 799 461.80 دج في مدة زمنية تقدر ب 03 أشهر.

الحصة رقم 02: منحت للمتعهد صديقي مصطفى الذي تحصل على علامة اجمالية تقدر ب 75.83 نقطة وتكلفة إنجاز 17 657 325.12 دج وفي مدة زمنية تقدر ب 04 أشهر .

الحصة رقم 03: حالة عدم جدوى .

الحصة رقم 04: منحت للمتعهد سكوان بشير الذي تحصل على علامة اجمالية تقدر ب 61.83

نقطة وتكلفة انجاز 25 150 807.07 دج وفي مدة زمنية تقدر بـ 03 أشهر .
وتطبيقا لأحكام المادة 49 والمادة 125 من المرسوم الرئاسي 236/10 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية ،قامت مديرية السكن والتجهيزات العمومية بنشر اعلان المنح المؤقت للصفقة في جريدة الجمهورية و Carrefour d'algerie بتاريخ 2010/08/26 .
يمكن لمكاتب الدراسات تقديم طعونهم في أجل 10 أيام ابتداء من صدور هذا الإعلان .
ملاحظة: ونظرا لعدم وجود طعون في الصفقة تم الإعتماد على مكاتب الدراسات السابقة في تنفيذ هذه الصفقة.

المطلب الثالث: نموذج عن صفقة لصيانة الطرق البلدية 2011.

في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي استفادت مديرية الأشغال العمومية لولاية تيارت من مشروع صيانة الطرق البلدية 2011.

استلزم تنفيذ المشروع المرور بالمراحل التالية:

1 - تسجيل المشروع (مقرر التسجيل):

- بمقتضى المقرر لبرنامج سنة 2011 لوزير المالية رقم 11.14.02 المؤرخ في 2011/01/02

- بطلب رقم: 3673 المؤرخ في 2012/10/22 لمدير الأشغال العمومية، يقرر ماييلي:

دراسة لصيانة الطرق البلدية بتكلفة 700 000 000 .00 دج.

- يوجد كل من تفصيل هيكله الكلفة ونوع التمويل والجدول الزمني وتحديد الموقع وآثار الاستثمار على

التوالي في الجداول أ، ب، ج، د، ي كما هو موضح في الملحق رقم: 03

2- إجراءات إبرام الصفقة:

2-1 مرحلة الإعلان عن الصفقة:

بعد تحضير دفتر الشروط من طرف مديرية الأشغال العمومية تم الإعلان عن مناقصة وطنية محدودة

رقم 2011/24 في جريدتي algerie press و بتاريخ 2011/12/10 وأجواء الملاعب بتاريخ

2011/12/12 يتضمن هذا الإعلان ماييلي:

- دراسة لصيانة الطرق البلدية 2011 تم تقسيمه إلى 12 حصص كما يلي:

أشغال التلبيس بالخرسانة المزفتة:

* الحصة 01: صيانة الطريق البلدي الرابط بين (ط و 23) ومترونية على مسافة 16.8 كلم.

- * الحصة 02: صيانة الطريق البلدي الرابط بين السوق و حرملة على مسافة 12 كلم.
- * الحصة 03: صيانة الطريق البلدي الرابط بين حرملة و الفايجة على مسافة 11.5 كلم.
- * الحصة 04: صيانة الطريق البلدي الرابط بين السوق و(ط و 90) على مسافة 14 كلم.
- * الحصة 05: صيانة الطريق البلدي الرابط بين (ط و 90) و توسنينة و (ط و 14) على مسافة 19 كلم.
- * الحصة 06: صيانة الطريق البلدي الرابط بين عين كرمس و محطة تكسير الحصى على مسافة 11.7 كلم.
- * الحصة 07: صيانة الطريق البلدي الرابط محطة تكسير الحصى ومادنة و (ط و 90) على مسافة 10 كلم.

أشغال التزفيت السطحي:

- * الحصة 08: صيانة الطريق البلدي الرابط بين عين الحديد وبن عمارة على مسافة 4.5 كلم.
- * الحصة 09: صيانة الطريق البلدي الرابط بين سيد يالحسني والقباب على مسافة 5.5 كلم.
- * الحصة 10: صيانة الطريق الولائي 01 والخشة على مسافة 11 كلم.
- * الحصة 11: صيانة الطريق البلدي الرابط بين وادي ليلي ودار البصري على مسافة 10 كلم.
- * الحصة 12: صيانة الطريق البلدي الرابط بين السبعين وعين قردن على مسافة 10 كلم.

على هذا الإعلان يمكن لمكاتب الدراسات المؤهلة والمعتمدة والمهتمة بهذا العرض بسحب دفتر الشروط من مقر المديرية وايداعه لدى الأمانة العامة لها.

2-2 مرحلة ايداع العروض:

بعد الإعلان عن المناقصة قام 84 متنافس بسحب دفاتر الشروط الخاصة بهذه العملية من أجل ايداع العروض التقنية والمالية وفق لما نصت عليه المادة 51 من المرسوم الرئاسي 10-236 حيث يتم وضع الملف في ظرف مغلق ومختوم مبهم ولايحمل سوى عبارة:
" عرض لايفتح " مسابقة وطنية رقم...../2011.

دراسة المشروع.

ويحتوي الظرف الخارجي على ظرفين أحدهما يحتوي على العرض التقني والثاني يحتوي على العرض المالي. تحدد مدة تحضير العروض بـ 30 يوما ابتداء من نشر هذا الإعلان في الجريدة.

2-3 فتح الأظرفة التقنية:

في عام ألفين وعشرة وفي اليوم الثامن من شهر جانفي على الساعة أنعقد اجتماع اللجنة الولائية

للفهقات العمومية بمقر ولاية تيارت وذلك قصد فتح الأظرفة التقنية المتعلقة بدراسة مشروع صيانة الطرق البلدية 2011 وذلك برئاسة السيد مدير التجارة وبحضور السادة: مدير الغابات، مدير النشاط الإجتماعي، مدير التكوين المهني،

السادة الغائبون: المراقب المالي، مدير التنظيم والشؤون العامة، مدير أملاك الدولة، مدير البيئة.

حيث قامت اللجنة بتحرير محضر فتح الأظرفة كمايلي:

- مناقصة وطنية محدودة رقم 2011/24 بتاريخ 2011/12/12

جدول الأعمال:

1- أشغال التلبس بالخرسانة المرفطة.

2- أشغال التزفيت السطحي.

- عدد دفاتر الشروط المسحوبة: 84.

- عدد الأظرفة المودعة: 51.

رفعت الجلسة على الساعة 17:55 سا من نفس اليوم ، الشهر والسنة .

2-4 تقييم العروض التقنية والمالية:

في عام ألفين وعشرة وفي اليوم الخامس عشر من شهر ماي على الساعة انعقد اجتماع تقييم العروض التقنية والمالية المتعلقة بدراسة مشروع صيانة الطرق البلدية 2011 بمقر مديرية البيئة وبرئاسة السيد مدير البيئة وبحضور السادة: مدير الأشغال العمومية، مدير السكن والتجهيزات العمومية، مدير التكوين المهني، مدير التربية، مدير الصحة والسكان، مدير التعمير والبناء .

قام السيد الأمين العام للولاية في مستهل كلمته بالترحيب بالسادة الحاضرين الذين قاموا بدورهم

بدراسة الملفات المقدمة وتدوين ملاحظاتهم.

بعد التقييم ومداخلات السادة الحضور أعضاء اللجنة تم وضع الجدول التالي الذي يوضح تنقيط وترتيب مكاتب الدراسات حسب دفتر الشروط.

الجدول رقم: 15.3 النتائج التي توصل إليها التقييم التقني

الترتيب	النقطة التقنية	المتهد	رقم الظرف	الحصة
01	81.87	فغولي أحمد	50	01
02	73.5	Eptp alger	14	
03	72.28	فيلاي عبد الحميد	04	
01	79.37	فغولي أحمد	50	02

02	73.50	Eptp alger	14	
03	71.75	فيلاي عبد الحميد	04	
01	79.37	فغوي أحمد	50	03
02	73.50	Eptp alger	14	
03	71.75	فيلاي عبد الحميد	04	
01	80.87	فغوي أحمد	50	04
02	73.50	Eptp alger	14	
03	70.50	فيلاي عبد الحميد	04	
01	78.12	فغوي أحمد	50	05
02	73.50	Eptp alger	14	
03	71.00	فيلاي عبد الحميد	04	
01	79.37	فغوي أحمد	50	06
02	73.50	Eptp alger	14	
03	72.28	فيلاي عبد الحميد	04	
01	73.50	Eptp alger	14	07
02	71.75	فيلاي عبد الحميد	04	
لا يوجد مكتبين.				08
لا يوجد مكتبين.				09
/	71.00	سويقات	48	10
لا يوجد مكتبين				11
/	70.27	قرقار	17	12

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على محضر تقييم العروض المالية والتقنية.

ملاحظة:

الحصص 08،09،10،11،12 لا يمكن تقييمها نظرا لوجود عارض وحيد أو عدم وجود عارض.

رفعت الجلسة على الساعة في نفس اليوم، الشهر والسنة.

الجدول رقم: 16.3 النتائج التي توصل إليها التقييم المالي:

الترتيب	المبلغ بعد التحقيق (دج)	المبلغ قبل التحقيق (دج)	مكتب الدراسات	رقم الظرف	الحصة
1	97 4000 160.00	97 4000 160.00	فيلاي عبد الحميد	04	01
2	103 423 320.00	110 068 920.00	فغولي أحمد	50	
3	150 763 860.00	150 763 860.00	Eptp alger	14	
1	57 401 101 .00	57 401 101 .00	فيلاي عبد الحميد	04	02
2	59 522 580.00	59 522 580.00	فغولي أحمد	50	
3	72 407 088.00	72 407 088.00	Eptp alger	14	
1	53 669 070.00	53 669 070.00	فيلاي عبد الحميد	04	03
2	57 257 460.00	57 257 460.00	فغولي أحمد	50	
3	66 500 460.00	66 500 460.00	Eptp alger	14	
1	59 529 600.00	65 145 600.00	فغولي أحمد	50	04
2	60 048 080.00	60 049 080.00	فيلاي عبد الحميد	04	
3	74 777 040.00	74 777 040.00	Eptp alger	14	
1	85 948 200.00	85 948 200.00	فغولي أحمد	50	05
2	93 085 200.00	93 085 200.00	فيلاي عبد الحميد	04	
3	100 938 700.00	100 938 700.00	Eptp	14	

			alger		
1	72 316 530.00	72 316 530.00	فيلاي عبد الحميد	04	06
2	76 533 100.00	76 533 100.00	فغولي أحمد	50	
3	91 478 790.00	91 478 790.00	Eptp alger	14	
1	63 945 765.00	63 945 765.00	فيلاي عبد الحميد	04	07
2	76 135 995.50	76 135 995.50	Eptp alger	14	

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على محضر تقييم العروض التقنية والمالية.

تم رفع الجلسة على الساعة 10:30 سا في نفس اليوم، الشهر والسنة.

2-5 الاعلان عن المنح المؤقت:

تطبيقا لما ورد في المادة 22 من دفتر الشروط فإن الانتقاء الأولي يكون حسب العرض الأقل تكلفة (offre moins disant) ، وبناء على محضر تقييم العروض المحرر بتاريخ 2010/05/15 فإن:

الحصة رقم 01: منحت للمتعهد فيلاي عبد الحميد الذي تحصل على علامة تقنية تقدر بـ 72.28 نقطة وتكلفة انجاز 97 400 160.00 دج بدون رسوم وفي مدة زمنية تقدر بـ 07 أشهر.

الحصة رقم 02: منحت للمتعهد EPTP ALGER الذي تحصل على علامة تقنية تقدر بـ 85.04 نقطة وتكلفة انجاز 72 407 088.00 دج بدون رسوم وفي مدة زمنية تقدر بـ 01 شهر .

الحصة رقم 03: منحت للمتعهد EPTP ALGER الذي تحصل على علامة تقنية تقدر بـ 77.05 نقطة وتكلفة انجاز 66 500 460.00 دج بدون رسوم وفي مدة زمنية تقدر بـ 01 شهر .

الحصة رقم 04: منحت للمتعهد فغولي أحمد الذي تحصل على علامة تقنية تقدر بـ 80.87 نقطة وتكلفة انجاز 59 529 600.00 دج بدون رسوم وفي مدة زمنية تقدر بـ 02 شهر .

الحصة رقم 05: منحت للمتعهد فغولي أحمد الذي تحصل على علامة تقنية تقدر بـ 78.12 نقطة وتكلفة انجاز 85 948 200.00 دج بدون رسوم وفي مدة زمنية تقدر بـ 04 أشهر .

الحصة رقم 06: منحت للمتعهد فيلاي عبد الحميد الذي تحصل على علامة تقنية تقدر بـ 72.28

نقطة وتكلفة انجاز 72 316 530.00 دج بدون رسوم وفي مدة زمنية تقدر بـ 07 أشهر .
الحصة رقم 07: منحت للمتعهد EPTP ALGER الذي تحصل على علامة تقنية تقدر بـ
 73.50 نقطة وتكلفة انجاز 76 135 995.00 دج بدون رسوم وفي مدة زمنية تقدر بـ 02 شهر .
الحصص: 12،11،10،09،08 أعلنت فيها عن عدم جدوى.
 وتطبيقا لأحكام المادة 49 والمادة 125 من المرسوم الرئاسي 236/10 المتضمن تنظيم الصفقات
 العمومية، قامت مديرية الشباب والرياضة بنشر اعلان المنح المؤقت للصفقة في جريدة أجواء الملاعب بتاريخ
 2011/12/25 .

3- الشروع في تنفيذ الصفقة:

3-1 الأمر بالخدمة: ODS

في عام ألفين وإثني عشرة وفي اليوم الخامس والعشرون من شهر ديسمبر قام المتعهد فيلالي عبد الحميد
 بالامضاء واستلام الأمر لانطلاق أشغال التلبيس بالحرسانة المزفتة الخاصة بالطريق البلدي الرابط بين (طو
 23) ومترونية على مسافة 16.8 كلم.

ملاحظة :

يمكن للمتعهد اعلام المديرية في حالة توقف الأشغال مع تحديد الأسباب حتى يتم خصمها من مدة الانجاز
 المحددة في الصفقة.

3-2 ملحق الصفقة:

بعد انطلاق أشغال الحصة 01 قام المتعهد باعداد ملحق تحت رقم 2013/01 بتاريخ
 2013/12/10 يتضمن مايلي:

المبلغ الأساسي للصفقة: 97 400 160.00 دج بكل الرسوم.
 الأشغال الثانوية في إطار الصفقة: 13 562 640.00 دج بكل الرسوم.
 مبلغ الأشغال الثانوية خارج الصفقة: 5 925 582.00 دج بكل الرسوم.
 مبلغ الأشغال التي تم إلغاء الإلتزام بها: 13 484 133.00 دج بكل الرسوم.
 مبلغ الملحق رقم: 01: 6 004 089.00 دج بكل الرسوم.
 المبلغ الجديد للصفقة: 103 404 289.00 دج.

ملاحظات:

* هذا المشروع لايزال في طور الإنجاز.

* تم إلغاء المنح المؤقت للحصص 03،04،06،07 نظرا لأن المعنيين لم يقدموا ملفاتهم في الآجال المحددة،

أما الحصص 08،10،11،12 فتم الإعلان عنها بعدم الجدوى نظرا لعدم وجود عارضين أو وجود عارض وحيد.

لقد حاولنا في هذا الفصل التعريف بولاية تيارت من خلال التطرق إلى الهياكل الاقتصادية والإجتماعية الموزعة عبر بلدياتها، ثم تعرضنا للغلاف المالي المخصص لتنفيذ المشاريع التنموية في إطار هذا البرنامج وأهم القطاعات المستفيدة منه بالإضافة إلى البرنامج التكميلي الذي حضيت به الولاية على إثر زيارة الوزير الأول، وفي الأخير حاولنا تطبيق دراستنا النظرية على بعض مديريات الولاية كعينات تساعدنا على تفصي حقيقة ماوصل إليه البرنامج الخماسي من إنجازات ، وقد توصلنا إلى أن جل المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج هي في طور الإنجاز رغم انتهاء المدة الزمنية المحددة من عمر هذا البرنامج.

الخاتمة

لازالت الجزائر تسعى لتحقيق هدف التنمية الإقتصادية، وفي ظل سعيها المتواصل للحاق بركب الدول المتقدمة طبقت مجموعة من البرامج التنموية المختلفة ولاشك أن تنفيذ هذه البرامج أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الإقتصادية إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي لإرتباطه بعوامل خارجية وبالأخص قطاع المحروقات. ومن خلال دراستنا حاولنا البحث في إشكالية تطبيق وتجسيد قانون الصفقات العمومية في الجزائر وأثره في الحد من هدر المال العام.

إن ضخامة الاستثمارات المعلن عنها في إطار هذا المخطط من دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، كما أشارت إلى ذلك الرئاسة الجزائرية، شيء إيجابي في حدّ ذاته، ويُعدّ المبلغ (286 مليار دولار) نائياً خاصةً في وقت تعاني فيه كثير من الدول من عجز في ميزانيتها وتراكم في ديونها وتضطر إلى الانخراط في سياسات التقشف، إلا أن هذا الحكم الإيجابي والمتفائل لا يلبث أن يترك المكان أمام نقائص متعدّدة ترتبط بظروف إعداد هذا البرنامج ومدى انسجامه مع متطلّبات النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، حيث توصلنا إلى أن طبيعة التدابير التي اتسم بها البرنامج الخماسي ارتبطت بالتبذير وسوء استعمال المال العام كالبرامج السابقة.

كما توصلنا إلى نتيجة عامة مفادها أن النظام الحالي للصفقات العمومية في الجزائر لم يختلف كثيراً عن النظم السابقة له ولايكاد يخلو من الثغرات رغم أهمية وحساسية المرحلة الراهنة (مرحلة المخطط الخماسي 2010-2014)، حيث لم يختلف في جوهره عما كان معمولاً به سلفاً في الصفقات العمومية والإجراءات الإدارية اللازمة لإبرامها.

أما الجانب التطبيقي الذي حاولنا من خلاله التعرف على نماذج الصفقات العمومية في كل من مديرية الشباب والرياضة، مديرية السكن والتجهيزات العمومية ومديرية الأشغال العمومية توصلنا إلى أن معظم مشاريع البرنامج الخماسي لازالت قيد الإنجاز ناهيك عن صعوبة الحصول على الوثائق اللازمة للإحاطة بجميع جوانب الصفقة واكتشاف الخلل فيها.

يقودنا هذا السياق إلى التأكد من صحة الفرضية التي نصت على ضرورة اللجوء إلى برنامج الاستثمارات العمومية لتدارك الضعف والتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي نجم عن الاختلالات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في فترات سابقة نظراً لأن الاستثمارات العمومية شرط ضروري، إلا أنه غير كافٍ بمفرده لتحقيق التنمية الاقتصادية في المديين المتوسطّ والبعيد والتي تبقى رهناً بمدى انخراط القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج والتشغيل، كما تأكدنا أن اعتماد الإدارة على الصفقات العمومية كأداة لتنفيذ المشاريع

التنمية ضروري لحماية المال العام ويقتضي ذلك وجود رقابة فعالة للصفقة العمومية عبر كل مراحلها، ورغم التعديلات المتعاقبة على قانون الصفقات العمومية إلا أنه لا يخلو من الثغرات ولا يزال سببا من اسباب هدر المال العام.

النتائج:

- يعتبر الفساد من أكبر المشاكل التي تواجه الدول وهو العقبة الرئيسية أمام الإصلاح والتنمية، وتعتبر فقات العمومية أكثر المجالات عرضة لهذه الظاهرة ، والواضح أن الجزائر لم تسلم من هذا الفيروس الفتاك نظرا لحجم الفضائح الإقتصادية التي كانت ولازلت في تعاقب من سنة لأخرى وبسببه ضيعت الملايير من الدولارات والملايين من الدينارات على وقع سلسلة من الفضائح التي طالت الإقتصاد الوطني.
- قراءة البرنامج الحالي لا توحى بوجود أي استراتيجية تنموية واضحة المعالم لدى الحكومة الجزائرية، إذ يركز على إعداد المدارس، والمستشفيات، ومناصب التوظيف، والمسكن، من دون الحديث عن سياسات وأهداف نوعية في مجالات التعليم و الصحة، والتشغيل والسكن، وهي بالمناسبة ميادين تحتاج الى معالجة كيفية عميقة، لا إلى إضافات كمية.
- كان من اللازم إشراك القطاع الخاص عبر الحوار والتشاور حول أولويات الاستثمار العمومي في إطار استراتيجية محددة للتنوع الاقتصادي، كما أنه من الضروري أن تعمل الحكومة على خلق البيئة القانونية الملائمة من أجل تشجيع المبادرة الفردية، والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على حد سواء.
- يهتم المخطط بصياغة المسائل المتعلقة بما يجب تحقيقه ، بينما لا يهتم بالمسائل المتعلقة بكيفية تحقيق هذه المهام أو بتحديد المسؤولية المباشرة في تنفيذ مخططات التنمية.
- إن عدد محدود من المشاريع تم تنفيذه والباقي رحل إلى الخطط اللاحقة (التأخير في تنفيذ المشروعات وارتفاع في تكلفة إنجاز المشاريع) بينما تبتعد النتائج المتحصلة عن مؤشرات الخطة المرسومة.
- مازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العامة للدولة وبالتالي فإن أي سياسات متبعة تكون خاضعة لتقلبات أسعار المحروقات.
- استثناء العقود التي تقل مبالغها عن الحدود الدنيا المطلوبة في نظر القانون لإعتبارها صفقة عمومية يعد ثغرة قانونية خطيرة تسهل إنتشار ممارسات الفساد في مجال الصفقات العمومية بالنظر إلى صعوبة مراقبتها من طرف الأجهزة الرقابية المختلفة.
- تشجيع المصالح المتعاقدة على اللجوء إلى تجرئة المشاريع كلما أمكن ذلك من أجل تمكين المؤسسات الجزائرية من المشاركة بشكل فعال أكثر في إنجاز برامج الاستثمارات العمومية.

التوصيات:

- من أجل احداث القطيعة مع أسلوب البرامج الماضية التي اتسمت بالتبذير وسوء التدبير، يجب أن تُقدّم الحكومة تقييما مفصلا لما أُنجز وما لم يُنجز خلال المخطّط الخماسي السابق قبل الانخراط في مخطّط جديد.

- إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة باعداد برامج التنمية في الجزائر بوضع أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، كما أن تقليل عدد هذه الاهداف إلى أقل قدر ممكن سيساهم في رفع كفاءة وفعالية هذه البرامج لاعتبار أن ذلك سيؤدي إلى تركيز مختلف مشاريع وعمليات البرنامج ضمن قطاعات محددة.

- يتوقف استكمال تنفيذ أي برنامج تنموي على مدى تنوع مصادر التمويل بدل الإعتماد على إيرادات الحماية البترولية لتفادي تعطيل هذه البرامج في حال انهيار أسعار المحروقات.

- تدعيم آليات الرقابة الحالية بـ "مراقبي الميدان المستقلين" الذين يتابعون الحجم الحقيقي للأشغال المنجزة والمفوترة للحد من ظاهرة تضخيم تكلفة المشاريع المنجزة بتواطؤ من الأعوان الإداريين.

- آفاق البحث:

- في الختام يمكن القول أن بحثنا ماهو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمله البحث في هذا الموضوع، إذ يمكن للمهتم في هذا المجال أن يدرس العلاقة بين برنامج توطيد النمو والصفقات العمومية المبرمة فيه وكذا قضايا الفساد المتعلقة بهما.

- ولايزال استخدام الصفقات العمومية كأداة لتنفيذ مختلف مشاريع برنامج توطيد النمو مجالا خصبا للدراسة والإثراء من طرف الباحثين والدارسين، حيث بإمكانهم إيجاد الطرق المثلى للحد من إهدار المال العام.

الفهرس

الصفحة	المحتويات
	كلمة شكر
01	المقدمة
05	الفصل الأول: أبعاد المخطط الخماسي 2010-2014
05	المبحث الأول: الإطار العام للمخططات الخماسية في الجزائر.
06	المطلب الأول: الإنتقال من المخططات إلى البرامج.
06	1- التخطيط أداة لإحداث التنمية.
07	2- مراحل التخطيط .
08	3- تعريف المخطط.
09	4- تعريف البرنامج.
10	5- التخلي عن العمل بالمخططات وظهور برامج دعم النمو
11	المطلب الثاني: دوافع وظروف تطبيق البرامج التنموية من 2000-2014
11	1- دوافع تطبيق المخططات الخماسية من 200-2014.
13	2- ظروف تطبيق مخططات خماسية من 2000-2014.
15	المطلب الثالث : الصعوبات التي واجهت تجسيد برامج المخططات الخماسية .
15	1-الصعوبات.
16	2- الإجراءات التصحيحية.
17	المبحث الثاني:المخططات الخماسية (2000-2009)
17	المطلب الأول: المخطط الخماسي 2000 - 2004
	(برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي)
17	1-ماهية برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.
17	2-خصائص برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.
18	3- أهداف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.
18	4- مضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي
20	المطلب الثاني: المخطط الخماسي 2005-2009

(البرنامج دعم النمو الاقتصادي).

- 20 1-التعريف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.
- 21 2-خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.
- 21 3- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.
- 22 4- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: تقييم المخططات الخماسية للفترة " 2010-2000 "

- 25 1- قطاع المحروقات
- 25 2-قطاع الخدمات.
- 25 3- قطاع الفلاحة.
- 25 4- قطاع البناء والأشغال العمومية.
- 26 5- قطاع الصناعة.

المبحث الثالث :دراسة المخطط الخماسي 2010-2014

- 27 المطلب الأول: ماهية برنامج المخطط خماسي.
- 27 1-تعريف المخطط الخماسي.
- 28 2-أهداف المخطط الخماسي.
- 29 3- خصائص المخطط الخماسي.
- 29 4- تمويل المخطط الخماسي.

المطلب الثاني :مضمون المخطط الخماسي 2010-2014

- 31 1-تحسين التنمية البشرية.
- 33 2-تطوير المنشآت القاعدية الأساسية.
- 35 3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية.
- 36 4- مكافحة البطالة
- 36 5- تطوير الخدمة العمومية .
- 37 6- البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال

المطلب الثالث: التقييم الأولي لمخطط التنمية الخماسي 2010/2014

- 38 1- إحترام آجال تسليم المشاريع.
- 39 2- الوضعية المالية من 2010-2014.

43 الفصل الثاني: إدارة ميزانية المشاريع التنموية

43	المبحث الأول: الإطار العام لميزانية المشاريع التنموية.
43	المطلب الأول: أساسيات حول ميزانية المشاريع التنموية.
43	1- تعريف المشاريع التنموية.
44	2- ميزانية المشاريع التنموية.
46	3- مراحل تحضير واعتماد ميزانية المشاريع التنموية.
48	المطلب الثاني: أنماط المشاريع التنموية للتطبيق.
49	1- البرامج القطاعية الممركزة PSC.
49	2- البرامج القطاعية غير ممركزة PSD.
50	3- المخططات البلدية للتنمية.
50	المطلب الثالث : الأعوان المكلفة بتنفيذ ميزانية المشاريع التنموية.
50	1- الامرين بالصرف.
52	2- المراقب المالي.
52	3- المحاسبين العموميين.
53	المبحث الثاني: آلية الشروع في تنفيذ ميزانية المشاريع التنموية
53	المطلب الأول: أساسيات حول الصفقات العمومية.
53	1- تعريف الصفقات العمومية.
54	2- مبادئ تطبيق الصفقات العمومية.
55	3- أنواع الصفقات العمومية.
56	المطلب الثاني: اعداد الصفقات العمومية.
56	1- تحديد الحاجيات
57	2- الدراسات المسبقة.
59	3- إكتساب الأرضية وتسجيل المشروع.
59	المطلب الثالث: طرق إبرام وإجراءات إبرام الصفقات العمومية.
59	1- طرق إبرام الصفقات العمومية
61	2- إجراءات إبرام الصفقات العمومية.
71	المبحث الثالث: الرقابة على فساد الصفقات العمومية.
71	المطلب الأول: هيئات الرقابة على الصفقات العمومية.
71	1- هيئات الرقابة على الصفقات العمومية.

75	2- آليات الرقابة على الصفقات العمومية.
77	المطلب الثاني: فساد الصفقات العمومية.
77	1- تعريف فساد الصفقات العمومية.
78	2- صور الفساد في الصفقات العمومية.
78	3- أثر الفساد في الصفقات العمومية على البرامج التنموية
80	المطلب الثالث : ركائز تفعيل نظام الصفقات عمومية.
80	1- عنصر الشفافية في إدارة الصفقة العمومية.
81	2- رقابة الصفقات العمومية.
82	3- السرعة في إتمام الصفقة العمومية.
83	4- إشكالية ملحق الصفقة.
86	الفصل الثالث:دراسة حالة البرنامج الخماسي 2010-2014 لولاية تيارت
86	المبحث الأول: التعريف بولاية تيارت.
86	المطلب الأول: البطاقة التقنية لولاية تيارت.
86	1- الموقع والمساحة.
87	2- التركيبة السكانية
88	المطلب الثاني: الهياكل والقطاعات الاجتماعية للولاية
88	1- التعليم العالي.
88	2-التكوين المهني
88	3-الطرق.
89	4- الصحة والسكان
89	المطلب الثالث :الهياكل والقطاعات الإقتصادية بالولاية.
89	1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
90	2- السياحة.
90	3-الموارد المائية.
90	4-البريد والمواصلات.
91	5- الشبكة الطاقوية.
91	6- القطاع الفلاحي.
92	7- قطاع الصناعة والمناجم.

93	8-التجارة.
94	المبحث الثاني:البرنامج الخماسي 2010-2014 لولاية تيارت.
94	المطلب الأول: ماهية ومضمون المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014 للولاية
94	1- تعريف المخطط الخماسي للولاية
95	2- أهداف المخطط الخماسي للولاية
95	المطلب الثاني: مضمون المخطط الخماسي والبرنامج التكميلي للولاية
95	1-مضمون المخطط الخماسي
101	2- البرنامج التكميلي للولاية في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014
104	المطلب الثالث: حصيلة الإنجازات إلى غاية 2013.
104	1- التنمية البشرية
106	2- التنمية الإقتصادية
107	3- المنشآت القاعدية
109	المبحث الثالث : دراسة نماذج عن صفقات عمومية لمشاريع تنموية بولاية تيارت
109	المطلب الأول: نموذج عن صفقة انجاز مركب رياضي جواري بولاية تيارت
109	1-تسجيل المشروع.
109	2-إجراءات ابرام الصفقة .
117	3-الشروع في تنفيذ المشروع.
118	المطلب الثاني : نموذج عن صفقة دراسة لانجاز 8000 مقعد بيداغوجي
119	1-تسجيل المشروع.
119	2-إجراءات ابرام الصفقة .
124	المطلب الثالث: نموذج عن صفقة لصيانة الطرق البلدية 2011
124	1-تسجيل المشروع.
124	2-إجراءات ابرام الصفقة .
130	3-الشروع في تنفيذ المشروع.
132	

الخاتمة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	برامج الاستثمار العمومي 2001-2014	1.1

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	تطور نسبة الناتج المحلي الخام في الجزائر	12
2.1	احصائيات ميزان المدفوعات للجزائر من 2000-2011	13
3.1	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي	19
4.1	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي	22
5.1	التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 2000-2010	24
6.1	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	30
1.3	عدد السكان حسب الفئة العمرية نهاية سنة 2012.	87
2.3	توزيع العقار الصناعي	92
3.3	الوحدات التجارية في ولاية تيارت	93
4.3	المشاريع الممنوحة على إثر الوزير الأول	101
5.3	نتائج فتح الأظرفة	110
6.3	نتائج التقييم التقني للحصة رقم 01	114
7.3	نتائج التقييم التقني للحصة رقم 02	115
8.3	نتائج التقييم التقني للحصة رقم 03	115
9.3	نتائج التحليل المالي للحصص 01،02،03	116
10.3	الوضعية المالية لصفقة الحصة رقم 01	118
11.3	نتائج فتح الأظرفة التقنية	120
12.3	نتائج التقييم التقني	121
13.3	نتائج فتح الأظرفة المالية	122
14.3	نتائج تقييم العروض المالية	123
15.3	النتائج التي توصل إليها التقييم التقني	126
16.3	النتائج التي توصل إليها التقييم المالي	128

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
- 2- القريوتي محمد قاسم، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2001.
- 3- حسين عواضة، المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.
- 4- بشير محمد موفق لطفي، التخطيط الاقتصادي من منظور إسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 5- بشير يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، دار الياض للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 6- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
- 7- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 8- عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، .

الرسائل والمذكرات الجامعية:

- 1- بلهاشمي خيرة، أثر الاصلاحات الاقتصادية في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1967-2001، (أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2001/2002.
- 2- دحماني عبد الكريم، تمويل نفقات الاستثمار العمومي للدولة، دراسة حالة برامج دعم النمو الاقتصادي، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1)، الجزائر، 2011/2012.
- 3- زوزو زوليحة، جرائم الصفقات العمومية وآليات مكافحتها في ظل القانون المتعلق بالفساد، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون جنائي، جامعة قاصدي مرباح)، ورقلة، 2011/2012.
- 4- نبيل بوفليح، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001/2004 المطبقة في الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي)، شلف، 2004/2005.

- 5- علاق عبد الوهاب، الرقابة على الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق والعلوم السياسية، فرع قانون عام، جامعة محمد خيضر)، بسكرة، 2004/2003.
- 6- علي بقرشيش، إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الرشيد في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، (أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم الإداري والسياسي، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2012/2011 .
- 6- فرقان فاطمة الزهرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر يوسف بن خدة)، الجزائر، 2007/2006 .
- 7- راجحي حسن، مبدأ تدرج المعايير في النظام القانوني الجزائري، (أطروحة دكتوراه دولة في القانون، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2006/2005
- 8- سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية المدية، (أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية، جامعة حسية بن بوعلي)، شلف، 2007/2006.
- المقالات العلمية:**

- 1- محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012.
- 2- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9، الجزائر، 2013.
- 3- فيصل نسيغة، النظام القانوني للصفقات العمومية وآليات حمايتها، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 05 جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

الدوريات:

- 1- الدليل السنوي، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، 2012.
- 2- مزايا ومؤهلات الاستثمار، مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2010.

الملتقيات والمؤتمرات:

- 1- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية- بحاث المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013 .
- 2 - بن عابد مختار، برامج الاستثمارات العمومية: التأصيل النظري، المحتوى التقني، وأثر التقييس الاقتصادي على المتغيرات الداخلية، اجاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة

سأتمها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 11، 12/1، مارس 2013.

3- جميلة حميدة، مفهوم الصفقات العمومية بين الطبيعة التعاقدية والقيود التشريعية، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي فارس، المدية، 2013/05/20 .

4- حططاش عبد الحكيم، زيتوني هند، مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 11، 12/01، مارس 2013.

5- حميدة احمد سرير، الصفقات العمومية وطرق ابرامها، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي فارس، المدية، 2013/05/30.

6- طالبي صلاح الدين، محاولة تقييم برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال فترة 2000-2010 أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11، مارس 2013.

7- مراد بلعيكات ، مجال تطبيق قانون الصفقات العمومية في التشريع الجزائري ، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي فارس، المدية، 2013/05/20.

8- فريد كركادن، طرق واجراءات ابرام الصفقات العمومية -دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والقانون المصري، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي فارس، المدية، 2013/05/30.

9- رشيد سامي، آليات تنفيذ الصفقات العمومية في القانون الجزائري، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي فارس، المدية، 2013/05/30.

النصوص التنظيمية والجرائد الرسمية:

1 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 08 جمادى الأولى 1430هـ الموافق ل 03 ماي 2009 م ، العدد 26.

2- المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ 28 شوال 1431هـ الموافق ل 07 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 07 أكتوبر 2010، العدد

3- المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 28 صفر 1412 هـ الموافق لـ 07 سبتمبر 1991 والمتعلق باجراءات وكيفيات ومحتوى محاسبة الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 43.

البرامج:

1 - بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر يوم 2010/05/24 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

2- بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010 .

القرارات:

1- القرار رقم 296 المؤرخ في 2013/12/08 الصادر عن وزارة المالية / المديرية العامة للخزينة

مواقع الانترنت:

1-www.premier ministre.gov.dz.

2- www.al-fadjr.com.

3- www.ennaharonline.dz.

4- www.elchoroukonline.com.

5- www.al-fadjr.com.

6-www.alwaslonline.com.

7- www.ons.dz.

8-www.andi.dz.2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Bouara tahar, les finances publiques, éditions pages bleues, alger,2007, p 279.

2- Bissad Ali : Droit de la comptabilité publique, édition Houma, Alger, 2004, p 168.

